

التعليقة على الرسالة الصومية

(للشيخ البهائي)

للعلامة المحقق العارف

محمد إسماعيل بن الحسين المازندراني القزويني

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

التعليقه على الرساله الصوميه

كاتب:

بهاءالدين محمد بن حسين شيخ بهائي

نشرت فى الطباعة:

موسسه عاشورا

رقمى الناشر:

مركز القائميه باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

٥	الفهرس
١٢	التعليقه على الرساله الصوميه
١٢	اشاره
١٣	اشاره
١٥	[مقدمات التحقيق]
١٥	[مقدمه السيد مهدي الرجائي]
١٥	اشاره
١٥	ترجمه الشيخ البهائي
١٥	اسمه و نسيه:
١٥	الاطراء عليه:
١٦	مشايخه:
١٧	تلامذته:
١٩	تأليفه:
٢٤	ولادته و نشأته و وفاته:
٢٦	ترجمه العلامة الخواجوئي
٢٦	اشاره
٢٧	اسمه و نسيه:
٢٧	الإطراء عليه:
٣١	مشايخه:
٣١	تلامذته و من روى عنه:
٣٢	تأليفه القيمه:
٤١	ولادته و وفاته:
٤٢	حول الكتاب:

- ٤٤ [مقدمه المحقق المازندراني]
- ٤٧ [مقدمه الشيخ العاملی]
- ٥٥ فصل ما لا يتحقق الصوم إلا بالامساک عن اثني عشر
- ٥٥ الأوّل و الثاني: الأكل و الشرب
- ٧٦ الثالث: إنزال المنى
- ٧٨ الرابع: ولوج الحشفه قبلأ أو دبرا،
- ٨١ الخامس: تعمد البقاء على الجنابه بلا عذر حتى يصبح،
- ٨٧ السادس: إصباح الجنب بنومته الاولى
- ٨٨ السابع: إصباحه بنومته الثانيه فاصدا للغسل طائنا للانتباه له،
- ٨٩ الثامن: إصباحه بنومته الثالثه و لو قاصدا للغسل طائنا للانتباه
- ٩٠ التاسع: إيصال الغبار إلى الحلق،
- ٩٢ العاشر: الارتماس،
- ٩٥ الحادى عشر: القى ء
- ٩٦ الثانى عشر: الكذب على الله تعالى،
- ١٠٠ فصل الصوم الواجب اثنا عشر
- ١٠٠ الأوّل: شهر رمضان،
- ١٠٥ الثانى: قضاء المكلف ما فاته من شهر رمضان، أو من واجب معين.
- ١١٠ الثالث: ما يتحمله المكلف عن غيره:
- ١١٧ الرابع: ما وجب بنذر، أو عهد، أو يمين،
- ١٢١ الخامس: صوم بدل الهدى لفاقده و إن وجد ثمنه،
- ١٢٣ السادس: صوم شهرين متتابعين
- ١٢٧ السابع: صوم شهر عددى أو هلالى فى ظهار العبد و قتله الخطأ،
- ١٢٧ الثامن: صوم ثمانية عشر يوما لكل من وجب عليه شهران فعجز عنهما،
- ١٢٧ التاسع: صوم عشره أيام فى صيد المحرم ظبيا،

- ١٢٨ العاشر: صوم تسعة أيام في صيد البقره،
- ١٢٨ الحادى عشر: صوم ثلاثه أيام مرتبه على إطعام العشره في كفاره إفطار قضاء رمضان بعد الزوال.
- ١٣٢ الثانى عشر: صوم يوم واحد للمعتكف يومين ندبا،
- ١٣٥ فصل الصوم المستحب غير محصور
- ١٣٥ اشاره
- ١٣٥ الأول: صوم يوم مولد النبى صلى الله عليه و آله
- ١٣٧ الثانى: صوم يوم مبعثه صلى الله عليه و آله،
- ١٣٧ الثالث: صوم يوم الغدير،
- ١٤٠ الرابع: صوم أيام ثلاثه في كل شهر:
- ١٤٢ الخامس: صوم أيام البيض،
- ١٤٤ السادس: صوم يوم عرفه بشرط تحقق هلال ذى الحجه،
- ١٤٤ السابع: صوم يوم المباهله،
- ١٤٦ الثامن: صوم أول ذى الحجه إلى تاسعه،
- ١٤٦ التاسع: صوم رجب،
- ١٤٧ العاشر: صوم شعبان،
- ١٤٨ الحادى عشر: صوم يوم دحو الأرض
- ١٥٢ الثانى عشر: صوم يوم عاشوراء حزنا،
- ١٥٤ فصل الصوم المحرم اثنا عشر
- ١٥٤ الأول: صوم يومى العيدين،
- ١٥٥ الثانى: صوم أيام التشريق،
- ١٥٦ الثالث: صوم يوم الشك بنيه رمضان،
- ١٥٦ الرابع: صوم المعصيه شكرا لا زجرا.
- ١٥٧ الخامس: صوم الصمت،
- ١٥٨ السادس: صوم الوصال.

- السابع: صوم المرأة ندبا بغير إذن زوجها، ١٦٠
- الثامن: صوم المملوك ندبا بدون إذن مولاه، ١٦٠
- التاسع: صوم ذات الدم المانع منه. ١٦١
- العاشر: الصوم ندبا لمن عليه صوم واجب، ١٦١
- الحادى عشر: صوم المريض الظانّ التضرّر به بوجدانه، ١٦٤
- الثانى عشر: صوم الواجب سفرا إلّا النذر المقتد به، و ثلاثه الهدى، ١٦٦
- فصل الامور المعتبره فى نيه الصوم اثنا عشر ١٧٣
- الأول: تعيين سبب الصوم، ١٧٣
- الثانى: قصد الوجوب أو الندب، ١٧٤
- الثالث: قصد الأداء أو القضاء فى غير رمضان، ١٧٥
- الرابع: قصد القربه، ١٧٥
- الخامس: تنجزها أو حكمه، ١٧٨
- السادس: الاستدامه الحكميه إلى الليل، ١٧٩
- السابع: إيقاعها فيما بين أول الليل و الفجر فى الصوم المعين و إن تخلّ مفسد، ١٨١
- الثامن: إيقاعها قبل الزوال لناسيها ليلا، ١٨٢
- التاسع: إيقاعها و لو فى آخر النهار لمن تجدد عزمه على صوم مندوب. ١٨٣
- العاشر: تجديدها لو نوى الندب عن سبب فظهر الوجوب أو الاستحباب لغيره. ١٨٣
- الحادى عشر: تجديدها لو نوى الندب فظهر الوجوب بالعكس. ١٨٣
- الثانى عشر: تعددها بتعدّد الأيام فى غير رمضان إجماعا، ١٨٤
- فصل لا يصح الصوم من اثنى عشر ١٨٥
- الأول: الطفل و إن بلغ أثناء نهار رمضان و لم يتناول، ١٨٥
- الثانى: المجنون ١٨٦
- الثالث: ذات الدم المانع منه، ١٨٦
- الرابع: المغمى عليه و لو لحظه، ١٨٦

- ١٨٧ الخامس: السكران،
- ١٨٧ السادس: الكافر،
- ١٩٢ السابع: المريض المتضرر به -
- ١٩٣ الثامن: المسافر،
- ١٩٧ التاسع: الشيخ و الشيخه مع العجز أو شدة المشقه،
- ١٩٨ العاشر: ذو العطاش المأبوس برؤه،
- ١٩٨ الحادى عشر: المرضعه القليله اللبن،
- ١٩٩ الثانى عشر: الحامل الظانه ضرر الولد،
- ١٩٩ فصل ما يستحب فعله ليلا فى شهر رمضان اثنا عشر
- ١٩٩ الأول: الدعاء عند رؤيه الهلال بالمأثور أول ليله،
- ٢٠١ الثانى: الغسل فى أول ليله منه،
- ٢٠١ الثالث: إتيان النساء فى أول ليله منه.
- ٢٠١ الرابع: تعجيل الإفطار إلا لمن لا تنازعه نفسه،
- ٢٠٢ الخامس: الدعاء بالمأثور عند الإفطار
- ٢٠٢ السادس: الإفطار على شىء حلو، أو الماء الفاتر،
- ٢٠٤ السابع: تفتير الصائمين المؤمنين،
- ٢٠٥ الثامن: قراه الأدعيه المأثوره لكل ليله، و كل يوم،
- ٢٠٥ التاسع: قيام لياليه كلها و سبما فراده.
- ٢٠٥ العاشر: الاتيان بالنوافل المختصه به مع دعواتها المأثوره.
- ٢٠٥ الحادى عشر: قراه سورتي العنكبوت و الروم ليله ثالث و عشرين،
- ٢٠٦ الثانى عشر: السحور،
- ٢٠٧ فصل يكره للصائم امور اثنى عشر
- ٢٠٧ الأول: لمس النساء و تقبيلهن و ملاعبتهن مع ظن عدم الإمناء،
- ٢٠٩ الثانى: فعل ما يوجب الضعف من دخول الحمام، و إخراج الدم،

- ٢٠٩ الثالث: إنشاد الشعر
- ٢١٠ الرابع: الحقنه بالجامد.
- ٢١١ الخامس: إدخال الدواء الاذن أو الأنف.
- ٢١١ السادس: بل الثوب على الجسد.
- ٢١٢ السابع: استنقاع المرأة فى الماء.
- ٢١٣ الثامن: مصّ النواه.
- ٢١٤ التاسع: مضغ العلك.
- ٢١٤ العاشر: شمّ الرياحين سيما النرجس.
- ٢١٤ الحادى عشر: الاكتحال بما فيه مسك أو صبر.
- ٢١٥ الثانى عشر: نقض الصوم المستحبّ بعد الزوال.
- ٢١٦ خاتمه يستفاد من القرآن المجيد و أحاديث أئمتنا اختصاص شهر رمضان من بين الشهور باثنى عشر مزيه
- ٢١٦ اشاره
- ٢١٧ الأولى: أنه انزل فيه القرآن.
- ٢١٧ الثانيه: أنه مشتمل على ليله القدر.
- ٢١٧ الثالثه: أن الله سبحانه فرض الصيام فيه.
- ٢١٧ الرابعه: أن رمضان اسم من أسماء الله تعالى.
- ٢٢٠ الخامسه: أنه أول السنه الشرعيه.
- ٢٢١ السادسه: أن قيام ليله منه كقيام سبعين ليله فى غيره.
- ٢٢١ السابعه: أن تأديه فريضة فيه كتأديه سبعين فريضة فى غيره.
- ٢٢٢ الثامنه: أن تفطير المؤمن فيه كعتق رقبه.
- ٢٢٢ التاسعه: أن الأنفاس فيه تسبيح.
- ٢٢٢ العاشره: أن من خفف عن مملوكه فيه خفف الله سبحانه حسابه.
- ٢٢٣ الحاديه عشر: أن تحسين الخلق فيه جواز على الصراط يوم تزلّ فيه الأقدام.
- ٢٢٤ الثانيه عشر: أن ثواب تلاوه آيه واحده فيه كثواب ختم القرآن فى غيره.

٢٢٦ فهرس الكتاب

٢٢٧ تعريف مركز

التعليقه على الرساله الصوميه

اشاره

سرشناسه: شيخ بهائي، محمد بن حسين، ٩٥٣-١٠٣١ق.

عنوان و نام پديد آور: التعليقه على الرساله الصوميه / بهاء الدين محمد بن الحسين الحارثي العاملي؛ مع تعليقات هامه محمد اسماعيل المازندراني الخواجوي؛ تحقيق مهدي الرجائي.

مشخصات نشر: قم: موسسه عاشورا، ١٤٢٧ق. = ٢٠٠٦م. = ١٣٨٥.

مشخصات ظاهري: [٢٠٨] ص.

فروست: سلسله آثار المحقق الخواجوي؛ ٨٣.

شابك: ٩٦٤-٧٢٦٣-٧٢-٤

وضعت فهرست نويسي: برون سپاري.

يادداشت: عربي.

يادداشت: كتابنامه به صورت زير نويس.

موضوع: روزه (اسلام)

موضوع: رمضان

موضوع: فقه جعفري -- رساله عمليه

شناسه افزوده: خواجوي، اسماعيل بن محمد حسين، - ١١٧٣ق.

شناسه افزوده: رجائي، سيد مهدي، ١٣٣٦ -

رده بندي كنگره: BP١٨٨/ش ٩٢ت ٧ ١٣٨٥

رده بندي ديويي: ٢٩٧/٣٥٤

شماره كتابشناسي ملي: ٢٨٩٣٦٨١

ص: ١

اشاره

ص: ٣

[مقدمات التحقيق]

[مقدمه السيد مهدي الرجائي]

اشاره

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ*

ترجمه الشيخ البهائي

اسمه و نسبه:

هو الشيخ الجليل بهاء الدين محمد بن الحسين بن عبد الصمد بن شمس الدين محمد بن علي بن الحسين الحارثي العاملي الجبعي. لقب بالحارثي لانتهاه سلسله نسبه الشريف إلى الحارث الهمداني، و كان من خواص الامام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام.

الاطراء عليه:

للمترجم ثناء جميل و إطراء بليغ في أكثر التراجم و المعاجم الرجاليه، و ها أنا أذكر نبذه ممن ذكره بجميل الثناء: قال الحرّ العاملي: حاله في الفقه و العلم و الفضل و التحقيق و التدقيق و جلاله القدر، و عظم الشأن، و حسن التصنيف، و رشاقه العبارة، و جمع المحاسن، أظهر من أن يذكر، و فضائله أكثر من أن تحصر، و كان ماهرا متبحرا جامعا كاملا شاعرا أديبا منشئا ثقه، عديم النظر في زمانه في الفقه و الحديث و المعاني و البيان

ص: ٤

و الرياضيات و غيرها (١).

و قال السيد على خان المدني: علم الأئمة الأعلام، و سيد علماء الاسلام، و بحر العلم المتلاطمه بالفضائل أمواجه، و فحل الفضل الناتج لديه أفراده و أزواجه، و طود المعارف الراسخ، و فضاؤها الذي لا تحد له فراسخ، و جوادها الذي لا يؤمل له لحاق، و بدرها الذي لا يعتريه محاق، الرحله التي ضربت إليه أكباد الإبل، و القبلة التي فطر كل قلب على حبها و جبل، فهو علامة البشر، و مجدد دين الامم على رأس القرن الحادى عشر، إليه انتهت رئاسه المذهب و المله، و به قامت قواطع البرهان و الأدله، جمع فنون العلم فانعقد عليه الاجماع، و تفرد بصنوف الفضل فبهر النواظر و الأسماع، فما من فن إلا و له القدر المعلى، و المورد العذب المحلى، إن قال لم يدع قولاً لفتائل، أو طال لم يأت غيره بطائل، و ما مثله و من تقدمه من الأفاضل و الأعيان، إلا كالملة المحييه المتأخره عن الملل و الأديان، جاءت آخرها ففاقت مفاخرها، و كل وصف قلت فى غيره فإنه تجربه خاطر إلى آخر ما وصفه من الثناء الجميل و الاطراء البليغ (٢).

و قال التفرشى: جليل القدر، عظيم المنزله، رفيع الشأن، كثير الحفظ، ما رأيت بكثره علومه و علو رتبته فى كل فنون الاسلام كمن له فن واحد، له كتب نفيسه جيده (٣).

مشايخه:

١- أمل الآمل ١: ١٥٥.

٢- سلافه العصر ص ٢٨٩-٣٠٢.

٣- نقد الرجال ٤: ١٨٦-١٨٧.

ص: ٥

- ١- الشيخ عبد العالى الكركى المتوفى سنة (٩٩٣).
 ٢- الشيخ محمد بن محمد بن أبى اللطيف المقدسى الشافعى.
 ٣- الشيخ عبد الله اليزدى.
 ٤- الشيخ على المذهب المدرّس، درس عنده فى العلوم العقلية و الرياضيه.
 ٥- الشيخ أحمد الكجائى المعروف ببيير أحمد، قرأ عليه فى قزوين.
 ٦- عماد الدين محمود النظامى، قرأ عليه فى الطبّ.
 ٧- الشيخ عمر العرضى.
 ٨- الشيخ محمد بن أبى الحسن البكرى.
 و غيرهم.

تلامذته:

تخرّج من مدرسته جمّ غفير من العلماء و الأعاضم، منهم:

- ١- العلّامة الشيخ محمد تقى المجلسى.
 ٢- السيد حسين الكركى.
 ٣- الشيخ الفاضل الجواد البغدادى.
 ٤- السيد ماجد البحرانى.
 ٥- المولى محمد محسن المشتهر بالفيزى الكاشانى.
 ٦- السيد الأميرزا رفيع الدين النائى.
 ٧- المولى شريف الدين محمد الرويدشتى.
 ٨- المولى الأجلّ الخليل بن الغازى القزوينى.
 ٩- المولى محمد صالح المازندرانى.

١٠- الشيخ زين الدين بن الشيخ محمد بن الشيخ حسن بن الشهيد الثاني.

ص: ٦

١١- المولى الشيخ حسنعلی ابن مولانا عبد الله الشوشترى.

١٢- الشيخ محمد بن على العاملی التبنینی.

١٣- الشيخ محمد القرشى صاحب نظام الأقوال.

١٤- المولى مظفر الدين على.

١٥- الشيخ محمود بن حسام الدين الجزائرى.

١٦- الشيخ زين الدين على بن سليمان بن درويش بن حاتم القدمى البحرانى.

هذه جملة من تلامذته، و هناك عدّه اخرى ممن تلمذوا عليه أو استجازوا منه.

تأليفه:

كتب المترجم مؤلفات و رسائل كثيرة تمثّل اضطلاعہ بجوانب العلوم المتداوله، و من بينها مؤلفات مشهوره قيمه، لا تزال معينا للعلماء إلى اليوم، و حظيت مؤلفاته القيمه بعنايه العلماء و المفكرين، فأقبلوا عليها بالشرح و التعليق و الدرس و الاستفاده، و ظلت مصدرا للباحثين فى المعارف الاسلاميه، و هى:

١- بحر الحساب.

٢- تحفة حاتمی فى الاسطراب، فارسیه مطبوع.

٣- تشريح الأفلاك، مطبوع.

٤- التهذيب فى النحو.

٥- توضيح المقاصد فيما اتفق فى أيام السنه، مطبوع.

٦- جامع عباسى فى الفقه، مطبوع.

٧- جواب ثلاث مسائل.

٨- جواب سؤال خان أحمد خان ملك جيلان.

٩- جواب مسائل الشيخ صالح الجزائرى اثنتان و عشرون مسأله.

ص: ٧

- ١٠- جواب المسائل المدنيات.
- ١١- الحاشيه على الاثنا عشره للشيخ حسن صاحب المعالم.
- ١٢- الحاشيه على تشريح الأفلاك.
- ١٣- الحاشيه على تفسير البيضاوى، لم تتم.
- ١٤- الحاشيه على الحاشيه الخطائيه.
- ١٥- الحاشيه على الخلاصه فى الرجال.
- ١٦- الحاشيه على زبده الاصول.
- ١٧- الحاشيه على شرح التذكره.
- ١٨- الحاشيه على شرح العضدى على مختصر الاصول.
- ١٩- الحاشيه على الفقيه- لم تتم.
- ٢٠- الحاشيه على القواعد الشهيديه.
- ٢١- الحاشيه على الكشاف.
- ٢٢- الحاشيه على المطول لم تتم.
- ٢٣- الجبل المتين فى إحكام أحكام الدين، مطبوع.
- ٢٤- حدائق الصالحين فى شرح الصحيفه السجاديه.
- ٢٥- الحديقه الهالديه فى شرح دعاء الهلال.
- ٢٦- حلّ عباره من القواعد فى بحث المياه.
- ٢٧- خلاصه الحساب.
- ٢٨- رساله الاثنا عشره فى الحجّ.
- ٢٩- رساله الاثنا عشره فى الزكاه.

٣٠- الرسالة الاثنا عشرية في الصلاة.

ص: ٨

٣١- الرسالة الاثنا عشرية فى الصوم، و هى هذه الرسالة مع التعليقه التى بين يديك.

٣٢- الرسالة الاثنا عشرية فى الطهاره.

٣٣- رساله فى أحكام سجود التلاوه.

٣٤- رساله فى استحباب السوره و وجوبها.

٣٥- رساله فى أن أنوار سائر الكواكب مستفاده من الشمس.

٣٦- رساله فى تحقيق عقائد الشيعة فى الفروع و الاصول.

٣٧- رساله فى حل إشكالى عطارى و القمر.

٣٨- رساله فى ذبائح أهل الكتاب.

٣٩- رساله فى القبله.

٤٠- رساله فى القصر و التخيير فى السفر.

٤١- رساله فى الكثر.

٤٢- رساله فى نسبه أعظم الجبال إلى قطر الأرض.

٤٣- رساله فى النفس و الروح.

٤٤- رساله فى الموارد.

٤٥- رساله مختصره فى إثبات وجود صاحب الزمان عليه السلام.

٤٦- زبده الاصول.

٤٧- سوانح الحجاز، من شعره و إنشائه.

٤٨- شرح الأربعين حديثا.

٤٩- شرح شرح القاضى زاده الرومى على الملخص.

٥٠- شرح الفرائض النصيريه للمحقق الطوسى.

ص: ٩

٥١- الصفيحه فى الاسطرلاب.

٥٢- الصمديه فى النحو.

٥٣- العروه الوثقى فى تفسير القرآن، خرج منه تفسير الفاتحه و نبذه من البقره.

٥٤- عين الحياه فى تفسير القرآن.

٥٥- الكشكول.

٥٦- لغز الزبده.

٥٧- مشرق الشمسيين و إكسير السعادتين، طبع مع تعليقات الخواجوئى عليه.

٥٨- مفتاح الفلاح، طبع مع تعليقات الخواجوئى عليه.

٥٩- الوجيزه فى الدرايه، مطبوعه.

و غيرها ممّا لم نعر عليها.

ولادته و نشأته و وفاته:

ولد الشيخ البهائى قدّس سرّه بعلبكيك عند غروب الشمس يوم الأربعاء لثلاث بقين من ذى الحجّه الحرام سنه ثلاث و خمسين و تسعمائه و قيل: سنه (٩٥١).

و انتقل به والده و هو صغير إلى الديار العجميه، فنشأ فى حجره بتلك الأقطار المحميه، و أخذ عن والده و غيره من جهابذه العلم و المعرفه، حتّى أذعن له كلّ مناضل و منابذ، فلمّا اشتدّ كاهله و صفت له من العلم مناهله ولى بها شيخ الاسلام، و فوّضت إليه امور الشريعه على صاحبها الصلاه و السلام، و كان يصلّى الجمعه و الجماعه بأمر السلطان شاه عباس.

ثمّ رغب فى الفقر و السياحه، و استهتّب من مهاب التوفيق رياحه، فترك تلك المناصب و مال لما هو لحاله مناسب، فقصد زياره بيت الله الحرام و زياره النبى و أهل بيته الكرام عليه و عليهم أفضل الصلاه و التحيه و السلام.

ص: ١٠

ثم أخذ في السياحه، فساح ثلاثين سنه، و طاف أكثر المدن الاسلاميه في أنحاء العالم، و اجتمع في أثناء ذلك بكثير من أرباب الفضل و الحال، و نال من فيض صحبتهم ما تعذر على غيره و استحال، ثم عاد و قطن بأرض العجم، و هناك همى غيث فضله و انسجم، فألف و صنّف، و قرط المسامع و شنّف.

و توفي رحمه الله في شوال سنه ثلاثين بعد الألف الهجريه في اصفهان، و نقل جثمانه إلى المشهد الرضوى صلوات الله عليه و دفن في داره جنب الروضه المقدسه، و الآن داخل في الحرم يزار هناك.

ص: ١١

ترجمه العلماء الفواجوى

اشاره

قد كتبنا رساله عربيه و فارسيه حول حياه العلماء الفواجوى، و تكلمنا عن حياته الاجتماعيه و الثقافيه، و عن عصره الذى كان يعيش فيه، ذلك العصر الذى جرت فيه على الشيعة و عاصمتها اصفهان أهوال من الاضطراب و الخوف، و كان العلماء و الزعماء الدينيين فى عصره: ما بين شريد، أو محبوس، أو شهيد، أو فى زاويه من الخمول و الوحده. و نرى كثيرا من العلماء بعد ما كانوا مشهورين و معروفين، و كانت لهم رئاسه و زعامه دينيه، لَمَّا قدموا فى هذا العصر، خبأ ذكرهم و أسماؤهم، فلا نرى منهم ذكرا و لا أثرا، كأكثر البيوتات العلميه التى كانت فى اصفهان عاصمه الشيعة آنذاك.

و نجد بعضهم مع خمول ذكرهم و انزوائهم عن الخلق، خدموا الشيعة بآثارهم و كتبهم العلميه الممتعه، و حفظوا الآثار عن الانمحاه و الاندراس.

و نرى امتداد نشاطهم و حركتهم الفكرية إلى كل ما كان هناك من علوم معروفه و متداوله، و شملت حركتهم الثقافيه إلى جانب الفقه و اصوله و الكلام و علوم القرآن و اللغة و الأدب، و نجد هذا النشاط بارزا فى مؤلفاتهم الكثيره التى تعكس اتجاههم العلمى و نشاطهم الفكرى.

و من الواجب و الانصاف علينا أن لا ننسى لهم ما قاموا به من الأدوار الكبيره

ص: ١٢

في الحركة الثقافية في الأحقاب الاسلاميه الماضيه، و ما ساهم به اتجاههم هذا الممعن بحثا، الذي جاب مناطق الانسان و الحياه في بناء الحضاره الاسلاميه، و إقامه دعائمها على اسس قويمه منتجه.

و من زعماء الشيعة الذين برزوا في جميع هذه الميادين العلميه و العمليه، هو الشيخ الفقيه المحقق الحكيم المتأله العارف الموالى لأهل البيت و الطهاره عليهم السلام، المولى محمّد إسماعيل المازندراني الخواجوي الاصفهاني أسكنه الله بحبوحات جنّاته.

و ها أنا أذكر هنا نبذه من حياته الشريفه للأعزاء الكرام:

اسمه و نسبه:

المولى محمّد إسماعيل بن الحسين بن محمّد رضا بن علاء الدين محمّد المازندراني الاصفهاني المشهور بالخواجوي.

و الخواجوي نسبه إلى محلّه معروفه في بلده اصفهان، متّصله بالجسر العتيق على نهر زابنده رود المعروف ب «جسر الخواجو» و قد انتقل إليها المترجم في فتنه الأفاغنه، و كانت المحلّه في زمانه خارج بلده اصفهان، و اتخذها مسقط رأسه حتّى اشتهر بالنسبه إليها.

الإطراء عليه:

للمترجم ثناء بليغ و تجليل و تبجيل تامّ في أكثر التراجم و المعاجم الرجاليه، و إليك نصّ نبذه من عباراتهم:

قال الشيخ عبد النبي القزويني من معاصريه في كتاب تتميم أمل الآمل (ص ٧٦): كان من العلماء الغائصين في الأغوار، و المتعمّقين في العلوم بالأسبار، و اشتهر بالفضل، و عرفه كلّ ذكي و غبي، و ملك التحقيق الكامل، حتّى اعترف به كلّ

ص: ١٣

فاضل زكى.

و كان من فرسان الكلام، و من فحول أهل العلم، و كثره فضله تزرى بالبحور الزاخره عند الهيجان و التلاطم، و الجبال الشاهقه، و الأطواد الباذخه، إذا قيست إلى علوّ فهمه كانت عنده كالنقط، و الدرارى الثاقبه إذا نسبت إلى نفوذ ذهنه كأنها حبط.

حكى عنه الثقات أنّه مرّ على كتاب الشفاء ثلاثين مرّة: إمّا بالقراءة، أو بالتدريس، أو بالمطالعه، و أخبرنى بعضهم أنّه كان سقط من كتاب الشفاء عنده أوراق، فكتبها من ظهر قلبه، فلمّا عورض بكتاب صحيح ما شدّ منه إلّا حرفان أو حرف.

و بالجمله الكتب المتداوله فى الحكمه و الكلام و الاصول كانت عنده أسهل من نشر الجراد، حتّى يمكن للناس أن يقولوا: إنّ هذا لشيء عجاب، إنّ هذا لشيء يراى. و كان رحمه الله مع ذلك ذا بسطه فى الفقه و التفسير و الحديث مع كمال التحقيق فيها.

و بالجمله كان آيه عظيمه من آيات الله، و حجّه بالغه من حجج الله، و كان ذا عباده كثيره، و زهاده خطيره، معتزلا عن الناس، مبغضا لمن كان يحضيل العلم للدنيا، عاملا بسنن النبي صلّى الله عليه و آله، و فى نهايه الاخلاص لأئمّه الهدى عليهم السلام، و ذا شدّه عظيمه فى تسديد العقائد الحقّه و تشديدها، و ذا همّه جسيمه فى إجراء امور الدين مجراها و تأييدها.

و قال المحقّق الخوانسارى فى الروضات (١: ١١٤): العلم العالم الجليل مولانا إسماعيل ... كان عالما بارعا، و حكيما جامعا، و ناقدا بصيرا، و محققا نحريرا، من المتكلمين الأجلّاء، و المتتبعين الأدلّاء، و الفقهاء الأذكياء، و النبلاء الأصفياء.

ص: ١٤

طريف الفكره، شريف الفطره، سليم الجنبه، عظيم الهيبه، قوى النفس، نقى القلب، زكى الروح، وفى العقل، كثير الزهد، حميد الخلق، حسن السياق، مستجاب الدعوه، مسلوب الادعاء، معظما فى أعين الملوك و الأعيان، مفخما عند اولى الجلاله و السلطان.

حتى أن نادر شاه- مع سطوته المعروفه و صولته الموصوفه- كان لا يعنى من بين علماء زمانه إلا به، و لا يقوم إلا بإذنه، و لا يقبل إلا قوله، و لا يمثل إلا أمره، و لا يحقق إلا رجاءه، و لا يسمع إلا دعاه.

و ذلك لاستغناؤه الجميل عما فى أيدى الناس، و اكتفائه بالقليل من الأكل و الشرب و اللباس، و قطعه النظر عما سوى الله، و قصده القربه فيما تولاه.

ثم قال: غير أن هذا الشيخ الجليل لمّا كان فى زمن فاسد عليل، و عصر لم يبق لأحد فيه إلى نصر العلم و الدين سبيل- من جهه استيلاء الأفغان على ممالك ايران، و استحلالهم أعراض الشيعة و دماءهم و أموالهم فى كل مكان، سيما محروسه اصفهان- لم يبق له مع كونه الفحل المحلّ العجب العجائب كثير ذكر بين الأصحاب، و لا جدير اشتهار لما صنّف من رساله و كتاب.

بل لم يعرف من أجل ذلك له استاد معروف، أو اسناد متّصل إليه أو عنه على وجه مكشوف، و كأنّ ذلك كان مفقودا فيه معوذا عليه، و إلا لنقله و نقل عنه فى مبادئ كتاب أربعينه لا محاله، كما هو ديدن مؤلفى الأربعينيات، و لم يكن يعتذر هناك عن تركه ذكر الاسناد منه إلى المعصوم عليه السلام بأعذار غير سديده.

ثم قال: و كان رحمه الله مرتفعا جدّا فى محبتهم- أى: محبّه الساده الفاطميين- و الاخلاص لهم الوداد، كما حكاه الثقات.

و كان رحمه الله أيضا صاحب مقامات فاخره، و كرامات باهره، يوجد نقل

ص: ١٥

بعضها في بعض المواقف، و يؤخذ بالسائر من الأفواه، و إنما عرضنا عن تفصيلها حذرا عن الاطناب المملّ المخلّ بوضع هذه العجالة. و خطّه رحمه الله أيضا قد كان بقسميه المعهودين في قاصي درجه من الجوده و الحسن و البهاء، كما اطلعنا عليه من أكثر أرقامه و مصنّفاته الموجوده لدينا بخطوطه المباركه.

و راجع ما ذكره جمع من الأعلام في الإطراء عليه: نجوم السماء في تراجم الرجال للميرزا محمّد على الكشميري ص ٢٦٩، و المحدث النوري في خاتمه المستدرک ٢: ١٠٧-١٠٨، و السيد العاملي في أعيان الشيعة ٣: ٤٠٢، و السيد الصفائي في كشف الأستار ١: ١٣٢، و المدرّس الخياباني في ریحانه الأدب ٢: ١٠٥، و الشهيد التبريزي في كتاب مرآه الكتب ١: ٤٦، و المحدث القمي في الكنى و الألقاب ٢: ١٧٩، و كحاله في معجم المؤلفين ١: ١٩٢.

أقول: قد أشار جمع من أرباب التراجم إلى خمول ذكره الشريف مع جلالته علما و عملا، و أنّه كان يعيش في عين الفتنة الهائلة.

قال المترجم نفسه في آخر كتاب الأربعين المطبوع بتحقيقى: جمعتها في زمان، و ألفتها في مكان، كانت عيون البصائر فيه كدره، و دمء المؤمنين المحرّم سفكها بالكتاب و السنّه فيه هدره، و فروج المؤمنات مغموبه فيه مملوكه بأيمان الكفره الفجره، قاتلهم الله بنبيه الكرام البرره.

و كانت الأموال و الأولاد منهوبه فيه مسبيه مأسوره، و بحار أنواع الظلم مواجه فيه متلاطمه، و سحائب الهموم و الغوم فيه متلاصقه متراكمه، زمان هرج و مرج مخرب الآثار، مضطرب الأخبار، محتوى الأخطار، مشوش الأفكار، مختلف الليل، متلون النهار، لا يسير فيه ذهن ثاقب، و لا يطير فيه فكر صائب.

ص: ١٦

نَمَّقْتَهَا وَ هَذِهِ حَالِي، وَ ذَلِكَ قَالِي، فَإِنْ عَثَرْتُمْ فِيهِ بِخَلَلٍ، أَوْ وَقَفْتُمْ فِيهِ عَلَى زَلَلٍ فَأَصْلِحُوهُ رَحِمَكُمُ اللَّهُ، إِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ.

مشايخه:

ورد في بعض المعاجم نبذة قليلة من مشايخه في الرواية و الدراية، و هم:

١- العالم الجليل الشيخ حسين الماحوزي.

٢- المولى محمد جعفر بن محمد طاهر الخراساني الاصفهاني صاحب كتاب الاكليل و غيره، ولد سنة ثمانين و ألف.

أقول: و عدّ في بعض التراجم من مشايخه في العلوم النقلية و العقلية: المحقق النحرير الفاضل الهندي صاحب كشف اللثام، و الحكيم المتأله الملام محمد صادق الأردستاني، و الحكيم المتأله الملام حمزه الكيلاني، و الله العالم.

تلامذته و من روى عنه:

لم يصل إلينا تفصيل تلامذته، و إليك نبذة ممن وقفنا عليه:

١- العالم النحرير الملام مهدي النراقي المتوفى سنة (١٢٠٩) كان أكثر تلميذه في العلوم لديه، حتى قيل - و الله العالم - إنه كان في مده ثلاثين سنة يتلمذ لديه، لا يفارقه ليلا و لا نهارا، حتى بلغ ما بلغ من العلم و العمل.

٢- العالم العارف الآقا محمد بن المولى محمد رفيع الجيلاني المشتهر بالبيدآبادي الاصفهاني، المتوفى سنة (١١٩٧).

٣- المولى محراب الجيلاني الحكيم العارف المشهور المتوفى سنة (١٢١٧).

٤- الميرزا أبو القاسم المدرّس الاصفهاني الخاتون آبادي، المتوفى سنة (١٢٠٢).

ص: ١٧

تأليفه القيمة:

للعلامة الخواجوي مؤلفات و رسائل و حواش كثيرة على الكتب، قد تجاوزت جهود الفرد الواحد، تمثل اصطلاحه بجوانب المعرفه الشامله، و قد يعجب المرء من و فره تأليفه ذات المواضيع المختلفه فى شتى العلوم و المعارف المتعدده، على الرغم - كما عرفناه - من سيره حياته من عدم استقراره و تفرغه للعلم، للفتنه الهائله الأفغانيه.

و لا ريب أن ذكاه المفرط و ذاكرته العجيبه و وعيه الشامل، كان ذلك من الأسباب الرئيسيه فى تغلبه على تلك العقبات التى تحول دون تأليفه و تصنيفه، و قد أشار أكثر أرباب التراجم إلى وفره تأليفه.

قال فى تميم الأمل: و له رحمه الله تأليف كثيره و حواش على كتب العلوم.

و قال فى الروضات بعد عدّ جملة من تصانيفه: إلى غير ذلك من الرسائل و المقالات الكثيره التى تبلغ نحو من مائه و خمسين مؤلفا متينا فى فنون شتى من العلوم و الحكم و المعارف.

و قال فى موضع آخر: أكثرها لم يتجاوز نسخه الأصل إلى زماننا هذا.

أقول: قد وفقنى الله تبارك و تعالى لجمع أكثر مؤلفاته و رسائله و حواشيه على الكتب، و تحقيقها و نشرها إلى عالم النور، و قد طبعت أكثر آثاره تحت سلسله آثار المحقق الخواجوي، و هى:

١- بشارات الشيعه. و هو من أحسن ما كتب فى باب مشحون بالتحقيقات و بيان النكات و أنواع التنبهات، شرع فيه سنه (١١٥٥) و فرغ منه أواخر شوال من تلك السنه.

٢- ذريعه النجاه من مهالك تتوجه بعد الممات. فى ذكر فضائل الامام

ص: ١٨

أمير المؤمنين و أولاده المعصومين عليهم السّلام و أنّهم أفضل من سائر الأنبياء عليهم السّلام غير نبينا صلّى الله عليه و آله، و الاستدلال على ذلك بالآيات و الروايات الواردة في ذلك.

٣- الفوائد في فضل تعظيم الفاطميين. رساله مبسوطه في فضل إكرام ذرّيه فاطمه الزهراء عليها السّلام، و كون المنتسب إليها بالأمّ منهم، و يستحقّ الخمس، و يحرم عليه الصدقه.

٤- رساله ميزه الفرقه الناجيه عن غيرهم. رساله استدلاليه اعتقاديّه في بعض أحكام المخالفين للشيعة.

٥- رساله في تحقيق و تفسير الناصبي. تحقيق حول معنى الناصبي لغه و اصطلاحا، و أى الفرق من الفرق الاسلاميه محكوم به، و أنّ الناصبي على صنفين:

صنف محكوم بأحكام الاسلام، و الآخر خارج عن ربه الاسلام و محكوم بالكفر.

٦- طريق الارشاد إلى فساد إمامه أهل الفساد. في الأدلّه الدالّه على جواز لعن الغاصبين لحقوق الأئمّه عليهم السّلام و ما جرى منهم على فاطمه البتول عليها السّلام من الأذى و الظلم.

٧- الرساله الأينية. رساله تحقيقيه حول نفى الأين عن الله جلّ ذكره، و تأويل ما ورد من اثبات الأين له تعالى ذكره.

٨- رساله في توجيه مناظره الشيخ المفيد. رساله مختصره حول مناظره الشيخ المفيد قدّس سرّه مع القاضي عبد الجبار المعتزلي في مسأله خلافه الامام أمير المؤمنين عليه السلام.

أقول: طبعت هذه الرسائل من الرقم الأوّل إلى هنا في المجموعه الاولى من الرسائل الاعتقاديّه.

٩- تذكره الوداد في حكم رفع اليدين حال القنوت. رساله استدلاليه في

ص: ١٩

استحباب رفع اليدين إلى السماء في حال القنوت.

١٠- رساله في شرح حديث الطلاق بيد من أخذ بالساق. رساله استدلاليه حول الروايه المذكوره عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَآلِهِ هَلِ الْوَكِيلُ وَالْوَلِيُّ فِي الطَّلَاقِ بِمَنْزِلَةِ الزَّوْجِ أَمْ لَا؟

١١- رساله في حرمة النظر إلى وجه الأجنبية. رساله استدلاليه متقنه في عدم جواز النظر الى وجه الأجنبية إلا ما استثني حال الضروره.

١٢- رساله خمسيه. رساله استدلاليه في أحكام الخمس و مصارفه في زمن الغيبه، و هي في مقدمه و أربع فصول و خاتمه.

١٣- رساله في أقل المدّة بين العمرتين. رساله استدلاليه ذهب المؤلّف فيها إلى القول بجواز التوالى بين العمرتين، و ناقش الأقوال الاخر في ذلك.

١٤- رساله في الرضاع. رساله استدلاليه في جواز النكاح بين أخوان و أخوات المرتضعين، و ردّ على رساله المملّا أبي الحسن الفتونى النباطى المتوفى سنة (١١٣٨) هـ.

١٥- رساله في جواز التعويل على أذان الغير في دخول الوقت. رساله استدلاليه في حكم التعويل على دخول الوقت بأيّ أماره حصلت كأذان المؤذن، أو صيحه الديك، أو وقت ساعه و غيرها، و ذهب إلى جواز التعويل على تلك الأمارات و لو لم يحصل له العلم بدخول الوقت.

١٦- رساله في حكم الاستئجار للحجّ من غير بلد الميث. رساله استدلاليه حول الحديث المروى في التهذيب عن أبي عبد الله عليه السلام عن رجل أعطى حجّه يحجّ بها عنه من الكوفه فحجّ عنه من البصره، قال عليه السلام: لا بأس إذا قضى جميع المناسك فقد تم حجّه.

ص: ٢٠

١٧- رساله فى حكم الإسراج عند الميت إن مات ليلا. رساله استدلاليه مختصره، ذهب فيها إلى عدم استحباب ذلك و أنه لا دليل عليه.

١٨- رساله فى شرح حديث توَضُّوا ممَّا غَيَّرت النار.

١٩- رساله فى الغسل فى الأرض الباردة و مع الماء البارد.

٢٠- رساله فى أفضلية التسبيح على القراءه فى الركعتين الأخيرتين.

٢١- رساله فى تحقيق وجوب غسل مسّ الميت.

٢٢- رساله فى حكم شراء ما يعتبر فيه التذكيه. رساله استدلاليه حول شراء الفراء و اللحوم و الجلود و غيرها ممَّا يعتبر فيها التذكيه.

٢٣- رساله فى حكم لبس الحرير للرجال فى الصلاه و غيرها. رساله استدلاليه فى جواز لبس الحرير المحض مطلقا للنساء و الأطفال و الخنثى، و كراهته للرجال إلّا فى حال الضروره و الحرب، و يعبّر عنها المؤلّف فى بعض رسائله بالرساله الحريريه.

٢٤- رساله فى حكم الغسل قبل الاستبراء.

٢٥- الفصول الأربعة فى عدم سقوط دعوى المدعى بيمين المنكر. رساله استدلاليه فى عدم سقوط دعوى المدعى لو حلف المنكر على الوجه الشرعى، خلافا لجماعه من الفقهاء.

٢٦- رساله فى وجوب الزكاه بعد إخراج المئونه.

٢٧- رساله فى صلاه الجمعه. رساله استدلاليه فى حرمه صلاه الجمعه و عدم وجوبها عينا فى زمن الغيبه و الردّ على رساله الشهاب الثاقب للمحقّق الكاشانى، مع عناوين قال أقول.

أقول: طبعت هذه الرسائل من رقم (٩) إلى هنا فى المجموعه الاولى من

ص: ٢١

الرسائل الفقهية.

٢٨- رساله في شرح حديث ما من أحد يدخله عمله الجنّه و ينجيه من النار.

٢٩- رساله في شرح حديث لو علم أبو ذرّ ما في قلب سلمان لقتله.

٣٠- رساله في شرح حديث أعلمكم بنفسه أعلمكم بربه.

٣١- رساله في شرح حديث لا يموت لمؤمن ثلاثه من الأولاد فتمسه النار إلّا تحله القسم.

٣٢- رساله في شرح حديث أنّهم يأنسون بكم فإذا غبتم عنهم استوحشوا.

٣٣- رساله في شرح حديث النظر إلى وجه العالم عباده.

٣٤- رساله في تفسير آيه «فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ».

٣٥- رساله في تعيين ليله القدر. رساله لطيفه في تعيين ليله القدر مع اختلاف الافق في أنحاء العالم شرقها و غربها، ثم استدلل على أنّ ليله القدر التي تقدّر فيها المقدّرات مطابق للافق الذي يعيش فيه الامام عليه السلام.

٣٦- الحاشيه على أجوبه المسائل المهنايه للعلامة الحلّي.

٣٧- رساله عدليه. رساله مبسوطه في معنى العدالة، و ما تحصل به العدالة، و ما تزول به العدالة، و المناقشه في أقوال الفقهاء في ذلك، في ثلاثه أبواب و كلّ باب يشتمل على عدّه فصول.

٣٨- رساله في نوم الملائكه. رساله لطيفه حول الروايه المرويّه في الاكمال عن الصادق عليه السّلام أنّه سئل عن الملائكه أ ينامون؟ فقال: ما من حيّ إلّا و هو ينام.

٣٩- هدايه الفؤاد إلى نبذ من أحوال المعاد. رساله مبسوطه استدلاليه في المسأله الخلافيه بين المتكلمين و الحكماء في أنّ ما سوى الله تعالى هل يفنى على عمومه مجرّداته و مادّياته حتّى لا يبقى منه شيء و لا يدوم منه موجود أم يبقى منه

ص: ٢٢

باق بقاء الله تعالى؟ اختار المؤلف الشق الثاني، و استدلل عليه بالآيات و الروايات.

٤٠- رساله في بيان الشجره الخبيثه.

٤١- رساله في الجبر و التفويض. شرح لطيف حول كلام الامام أمير المؤمنين على عليه السلام في نهج البلاغه «إنا لا نملك مع الله شيئاً ولا- نملك إلماً ما ملكنا» تكلم في هذا الشرح حول الجبر و الاختيار، و القضاء و القدر، و ما يستفاد من الآيات و الروايات و غيرهما.

٤٢- رساله في شرح حديث من أحبنا أهل البيت فليعد للفقير جلباباً أو تجفافاً.

٤٣- المسائل الخمس.

٤٤- رساله في تفسير قوله تعالى «وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ».

٤٥- رساله في ذم سؤال غير الله. و فيها ذكر مكاشفه وقعت للمؤلف قدس سره.

أقول: و طبعت هذه الرسائل الشريفه من رقم (٢٨) إلى هنا في المجموعه الثانيه من الرسائل الاعتقاديه.

٤٦- رساله في أحكام الطلاق. رساله استدلاليه في الطلاق الرجعي و حقيقته، و فيها بيان حقيقه الطلاق المزيل لعلاقه النكاح.

٤٧- رساله في شرح حديث لسان القاضي بين جمرتين من نار.

٤٨- رساله في إرث الزوجه. رساله استدلاليه في بيان كيفيه ميراث الزوجه من الزوج في مقدمه و أربعه فصول و خاتمه.

٤٩- رساله في الحبوه. رساله استدلاليه في سته فصول في بيان أحكام الحبوه و ما يختص من الميراث بالولد الأكبر.

٥٠- رساله في حرمه تزويج المؤمنه بالمخالف.

٥١- رساله في استحباب كتابه الشهادتين على الكفن.

ص: ٢٣

٥٢- رساله في حكم التنفل قبل صلاه العيد و بعدها.

٥٣- رساله في بيان عدد الأكفان.

٥٤- رساله في جواز التداوى بالخمير عند الضروره. رساله استدلاليه ألفها للسيد مير محمد طاهر في أربعة فصول.

٥٥- رساله في حكم الحدث الأصغر المتخلل في غسل الجنابه. رساله استدلاليه في ثمانية فصول في حكم الحدث الأصغر المتخلل أثناء الغسل و أنه هل يبطل الغسل أم لا؟

٥٦- المسائل الفقيهيه المتفرقه. يبحث عن ثلاثين مسأله فقيهيه و غيرها، و فيها مباحث هامه.

٥٧- رساله في استحباب رفع اليدين حاله الدعاء.

٥٨- رساله في بيان علامه البلوغ.

٥٩- رساله في من أدرك الامام في أثناء الصلاه.

٦٠- الرساله الهلاليه. رساله مبسوطه في كيفيه ثبوت الهلال.

٦١- الرساله الذهبيه. رساله استدلاليه في جواز لبس الذهب و اللباس المذهب و الصلاه فيه و عدمه.

٦٢- الفصول الأربعة في من دخل عليه الوقت و هو مسافر فحضر و بالعكس و الوقت باق.

٦٣- رساله في حكم من زنا بامرأه ثم تزوج بابنتها. رساله استدلاليه في المسأله المذكوره، ردّ فيها على المحقق السبزواري حيث أجاز ذلك على كراهيه.

٦٤- رساله في شرائط المفتي. مناظره و مناقشه مع أحد أساتذته فيما يشترط في المفتي و الافتاء.

ص: ٢٤

٦٥- رساله فى منجزات المريض. رساله استدلاليه فى منجزات المريض إذا كانت تبرعا و مات فى ذلك الزمن.

أقول: و طبعت هذه الرسائل الشريفه من رقم (٤٦) إلى هنا فى المجموعه الثانيه من الرسائل الفقيهيه. و تصدى لطبع هذه الرسائل المطبوعه فى أربعه مجلدات دار الكتاب الاسلامى فى قم المقدسه.

٦٦- الأربعون حديثا. طبع الكتاب ضمن منشورات مكتبه آيه الله السيد حسين الخادمى الصدر قدس سره.

٦٧- الدرر الملتقطه من تفسير الآيات القرآنيه. التقطت من جميع آثار المحقق الخواجوى ما يرتبط بتفسير الآيات القرآنيه. طبع الكتاب ضمن منشورات دار القرآن الكريم فى قم المقدسه.

٦٨- مفتاح الفلاح و مصباح النجاح فى شرح دعاء الصباح.

٦٩- الفوائد الرجاليه.

٧٠- التعليقه على مشرق الشمسيين للشيخ البهائى. طبعت هذه الكتب الثلاثه الأخيره ضمن منشورات مجمع البحوث الاسلاميه التابع لآستانه الرضويه المقدسه.

٧١- التعليقه على مفتاح الفلاح للشيخ البهائى.

٧٢- جامع الشتات. طبع الكتابان الأخيران ضمن منشورات مؤسسه النشر الاسلامى التابعه لجماعه المدرسين بقم المقدسه.

٧٣- رساله اصول الدين مبسوط. باللغه الفارسيه.

٧٤- رساله اصول الدين كليات. باللغه الفارسيه.

٧٥- ترجمه المناظره المأمونيه باللغه الفارسيه. طبعت هذه الثلاثه الأخيره

ص: ٢٥

باهتمام أحد الخييين في مجموعه واحده.

٧٦- رساله رضاعيه. طبع في مجله فقه أهل بيت عليهم السلام برقم (٢٣).

٧٧- رساله اجوبه مسائل ميرزا محمد حفيظ. طبع في مجله فقه أهل بيت عليهم السلام برقم (٢٨).

٧٨- رساله نوروزيه. طبع الرساله في المجموعه الرابعه من ميراث اسلامي ايران نشر مكتبه آيه الله العظمى المرعشي النجفي قدس سره.

٧٩- رساله وحدت وجود.

٨٠- رساله سهو النبي صلى الله عليه و آله.

٨١- رساله أجل محتوم. طبع هذه الرسائل الثلاثه في مجموعه ميراث حوزة اصفهان.

٨٢- التعليقه على الأربعين حديثا للشيخ البهائي.

٨٣- التعليقه على الاثنا عشرية في الصوم للشيخ البهائي.

أقول: هذا ما طبع من آثار المحقق الخواجوي بتحقيقى. و أما بقيه آثاره فهى:

٨٤- التعليقه على كتاب تهذيب الأحكام للشيخ الطوسى.

٨٥- رساله في تجسم الأعمال.

٨٦- رساله إبطال الزمان الموهوم.

٨٧- التعليقه على تفسير الصافى للفيض الكاشانى.

٨٨- رساله تحقيق دربارة كوه قاف.

٨٩- رساله أخبار و أحوال أبو هذيل علف.

٩٠- رساله جواب از بعض مسائل ضروريه.

٩١- كتاب الامامه.

ص: ٢٦

٩٢- تبصره الاخوان فى بيان أكبريه القرآن.

٩٣- جواز القراءة بالقراءات السبع و جواز ملك يوم الدين.

٩٤- التعليقه على اصول الكافى.

٩٥- التعليقه على زبده البيان للمقدس الأردبيلى.

٩٦- التعليقه على مدارك الأحكام.

٩٧- رساله فى حدّ اليأس الحاصل للمرأه.

٩٨- رساله سقوط الوتيره فى السفر.

٩٩- شرح نهج البلاغه.

١٠٠- رساله فى الصلاه.

١٠١- رساله فى العقود الفضولى.

١٠٢- رساله فى الغناء.

١٠٣- الفصول فى مباحث الشفعه.

١٠٤- رساله فى فضل ما لا يؤكل لحمه.

و غيرها ممّا لم نعر عليها.

ولادته و وفاته:

لم أعر إلى الآن على تاريخ ولادته، و لم يتعرّض لذلك أرباب التراجم.

و أمّا تاريخ وفاته، فالصحيح أنّه توفّى فى حادى عشر من شهر شعبان سنه (١١٧٣) هـ.

و الذى ظهر لى من عمره الشريف أنّه قدّس سرّه ناهز الثمانين سنه، و ذلك أنّه أدرك الفتنة الهائله الأفغانيه، و كان ابتداؤها من سنه

(١١٣٣) هـ، و انتقل المترجم عند ذاك إلى محلّه خواجو مع أهله و أولاده، و ألف فى حين الفتنة عدّه كتب

ص: ٢٧

و رسائل، منها كتابه الأربعون حديثا المحتويه على التحقيقات و التدقيقات اللطيفه، و أشار في آخر الكتاب إلى بعض الوقائع الحادته في عصره، و كان يعدّ مع ذلك من العلماء و الفحول، فمن كان في تلك الرتبه و المرتبه، فلا أقلّ من أن يكون عمره الشريف في حوالى الأربعين سنه، و من ابتداء الفتنه إلى حين وفاته أيضا أربعون سنه، فيبلغ المجموع إلى حوالى الثمانين سنه، و الله العالم بحقائق الامور.

و مزاره في اصفهان في المزار المعروف ب «تخت فولاد» في بقعه لسان الأرض المشحونه بالعلماء و الصلحاء و الأولياء، و هو مزار مشهود.

حول الكتاب:

هذا الكتاب الشريف الذى بين يديك هو تعليقات قيمه مشحونه بالتحقيقات العلميه على الرساله الصوميه للشيخ البهائي قدّس سرّه.

و فيها من المباحث الهامه ما يبيّن مدا وسعه الشامل في العلوم النقليه و العقليه، و لعمري كتاب قيم شريف في بابه، و فيها مباحث علميه لا يسع الباحث عنه.

قمت أولا- بتحقيق متن الرساله الصوميه، و قابلتها مع عدّه نسخ مخطوطه مصحّحه الموجوده في مكتبه المرحوم آيه الله العظمى المرعشى النجفى قدّس الله سرّه الشريف.

ثم قمت بتحقيق التعليقه و مقابلتها مع النسخه المصوّره عن النسخه المخطوطه المحفوظه أصلها في خزانه مكتبه مسجد جامع كوهرشاد في المشهد المقدّس.

و أسأل الله تبارك و تعالى أن يوفّقنى لنشر ما بقى من آثاره القيمه، و أَلْحَمِدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ*، و السلام عليكم و رحمه الله و بركاته.

قم المقدّسه- السيّد مهدي الرجائي ١٢- محرّم الحرام- ١٤٢٧ هـ- ق.

ص: ٢٩

الرساله الصوميه للعلامة الشيخ بهاء الدين محمّد بن الحسين الحارثي العاملى المتوفى سنه (١٠٣٠) هـ - ق مع تعليقات هامه للعلامة
محمّد إسماعيل المازندراني الخواجوي المتوفى سنه (١١٧٣) هـ - ق تحقيق السيد مهدي الرجائي

[مقدمه المحقق المازندراني]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ* الحمد لله الذي جعل الصوم من بين الأعمال عملاً مختصاً به، حيث

قال: الصوم لي و أنا أجزى عليه (١)

. و الصلاة على أشرف الصائمين، و أفضل القائمين، محمّد و آله الطاهرين، الذين ندبوا إليه.

و بعد: يقول أحوج عباد الله إلى غفرانه، و أقلهم عملاً يوجب المصير إلى رضوانه محمّد المشتهر بإسماعيل المازندراني و فقه الله لما يحبّ و يرضى: لما فرغت من تعليقاتي على أربعين الشيخ (٢)، أخذت في شرح رسالته الموسومة ب «مفتاح الفلاح» (٣) فلما وفّقني الله على إكماله، شرعت في إيضاح مجملات رسالته الصوميه الاثنا عشرية، ليكون نفع طالبيها أكثر، و حظّ مبتغيها أوفر، سائلاً من الله السداد و الصواب، راجياً منه الأجر، و مزيد الثواب، إنّه المبدأ و إليه المآب.

١- فروع الكافي ٤: ٦٤، من لا يحضره الفقيه ٢: ٧٥.

٢- قد طبعت هذه التعليقه في (٨٠٨) صفحه بتحقيقى في هذه السنه (١٤٢٦) هـ، و هى تعليقه قيمه على كتاب الأربعين للشيخ البهائي، مشحونه بالتحقيقات و التدقيقات الشريفة.

٣- و قد طبع هذا الكتاب القيم أيضا في (٨٠٨) صفحه بتحقيقى في سنه (١٤١٥) هـ، و هو كتاب مشحون بالتحقيقات العلميه و المسائل الاعتقاديّه.

[مقدمه الشيخ العاملي]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ* الحمد لله الذي جعل الصوم جنة من النار، و الصلاة على أشرف الخلائق محمد و آله الأطهار.

قوله قدس سره: «جعل الصوم جنة من النار».

لا يخفى ما فيه من براعه الاستهلال، و إنما جعل ذلك من نقله تعالى و هو قول نبوي (١)؛ لأنه صلى الله عليه و آله لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى (٢)، فقوله قوله، و فعله فعله.

و الجنة: السترة. و إنما كان الصوم جنة منها؛ لأنه يكسر الشهوات التي هي مبدأ المعاصي، و لذا يكون الصائم أردع لنفسه عن مواقعه السوء؛ لأن الجوع يوجب الانكسار المانع عن المعصية و الغفلة، كما أن الشبع يورث شهوة الفرج المورثة للجهل المانعه عن الحكمة.

قال عليه السلام: لا تدخل الحكمة بطناً ملئ طعاماً (٣).

و

قال أفلاطون الإلهي: الجوع سحاب يمطر العلم و الحكمة، و الشبع سحاب يمطر الجهل و الغفلة.

و

قال عليه السلام: من استطاع منكم الباه فليتزوج، و من لم يستطع فعليه بالصوم، فإن

١- اصول الكافي ٢: ١٨ و ٢٣، و ٤: ٦٢، و من لا يحضره الفقيه ٢: ٧٤ و ٧٥، و تهذيب الأحكام ٤: ١٥١.

٢- اقتباس من قوله تعالى في سورة النجم: ٣- ٤.

٣- عوالي اللآلي ١: ٤٢٥.

ص: ٣٣

يقول أقلّ العباد محمّد المشتهر ببهاء الدين العاملي، وفقه الله للعمل في يومه لغده قبل أن يخرج الأمر من يده: لَمَا فرغت من تأليف المقالة الاثني عشرية في الصلاة اليومية و اختها الاثني عشرية الحجية، التمس مني بعض الأهلَاء الأجلَاء وفقه الله لارتقاء معارج الكمال، تأليف اثني عشرية صوميه على ذلك المنوال، فأسعفته بذلك مع ضيق المجال و توزع البال، و الله أسأل أن ينفع بها الطالبين، و أن يجعلها من أحسن الذخائر ليوم الدين.

فأقول: الامور التي لا بد للصائم من اجتنابها نوعان:

الصوم له و جاء (١).

و هو بالكسر كسر عروق الاثني عشر مع إبقائهما.

و قيل: المراد أنه موجب للعفو عن الذنوب الموجبه للنار زياده على غيره من العبادات، و إلا فكل واجب يقي من العذاب المستحق بتركه، و يدعى بفعله تكفير الصغائر، كما يستفاد من قوله تعالى إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ (٢).

قوله: «الامور التي لا بد للصائم من اجتنابها نوعان».

بين النوعين عموم و خصوص مطلق، فإن كل ما يفسد الصوم يجب على الصائم اجتنابه، و ليس كل ما يجب عليه اجتنابه بفسد للصوم، و ذلك كالارتماس، فإنه محرّم يجب عليه اجتنابه و ليس بفسد، و لا موجب للقضاء و لا الكفارة، على ما ذهب إليه الشيخ في الاستبصار، و نقل عن ابن إدريس (٣) و كذا

١- وسائل الشيعة ١٠: ٤١١، و بحار الأنوار ١٠٠: ٢٢٠، و عوالي اللآلي ٣: ٢٨٩.

٢- سورة هود: ١١٤.

٣- الاستبصار ٢: ٨٥، السرائر ١: ٣٧٤ و ٣٨٦.

ص: ٣٤

الأول: امور يفسد الصوم بارتكابها و يتوقف حصول حقيقته على اجتنابها، كالأكل و الجماع عمدا.
و الثاني: ما ليست كذلك، و لكن ورد الشرع بنهي الصائم عنه، كالحقنه على الأقرب، و الارتماس عند بعض.

عن المرتضى فى مسائل الخلاف أنه مكروه لا محرّم و لا مفسد، و المنقول من أكثر الأصحاب و منهم المرتضى فى الانتصار (١) أنه مفسد، و ادعى عليه إجماع الفرقه.

فقول الشيخ قدس سرّه «و الارتماس عند بعض» إشاره إلى حرمة عندهم دون كراهته.

أمّا الثانى، فظاهر.

و أمّا الأول، فلأنّ المكروه لا يجب اجتنابه، و الظاهر من قوله «لا بدّ للصائم من اجتنابها» هو الوجوب.

و كذا قوله «كالحقنه على الأقرب» فإنّ فيها أيضا و إن كانت ثلاثه مذاهب:

الافساد كما عليه المفيد (٢)، و الكراهه كما عليه ابن الجنيد (٣)، و تحريم المائع دون الجامد من غير قضاء و لا كفّاره كما عليه ابن إدريس (٤).

إلّا أنّ الظاهر من إطلاق الشيخ هنا أنه يذهب إلى مذهب المحقق فى المعبر،

١- الانتصار ص ٦٢.

٢- المقنعه ص ٣٤٤.

٣- مختلف الشيعة ٣: ٤١٣ عنه.

٤- السرائر ١: ٣٧٨.

ص: ٣٥

و الامور الاولى لا بدّ في نيه الصوم من قصد المكلف الإمساك عنها و لو إجمالاً، بخلاف الثانيه.

و قد كثر الخلاف بين علمائنا- قدّس الله أرواحهم- في تعيينها، و من ثمّ اختلفوا في بيان حقيقه الصوم شرعاً على حسب اختلاف مذاهبهم فيها:

حيث قال: و الوجه تحريم الحقنه بالمائع و الجامد دون الافساد (١).

إلّا أن يقال: إنّ المتبادر من إطلاق الحقنه ما كان بالمائع، فليحمل عليه ليقى الحقنه بالجامد على الإباحه الأصليه، فتأمل.

قوله: «لا بدّ في نيه الصوم من قصد المكلف الإمساك عنها».

فإنّها مأخوذه فيها و جزء منها؛ لأنّ معنى أصوم غداً مثلاً أمسك أو أكفّ نفسي عن تلك الامور، و الظاهر أنّ كلّ ناوى الصوم له شعور بذلك وقت نيته، و إن لم يكن له شعور بذلك الشعور، كما أنّ له إرادته و شعوراً بكلّ خطوه من خطواته وقت مشيه، و ليس له شعور بذلك.

قوله: في تعيينها.

أى: تعيين تلك الامور المفسده للصوم، و ذلك لاختلاف الأخبار الوارده فيها، فإنّ في بعضها: لا يضرّ الصائم ما صنع إذا اجتنب أربعه امور: الطعام، و الشراب، و النساء، و الارتماس (٢).

مع اختلافهم في أنّ النهى الوارد في بعضها هل هو محمول على الكراهه، أو

١-المعتبر ٢: ٦٥٩.

٢- من لا يحضره الفقيه ٢: ٦٧.

ص: ٣٦

فبعضهم عرّفه: بتوطين النفس على ترك امور ثمانية.

و بعضهم: بالإمساك عن امور أحد عشر.

و بعضهم زاد و بعضهم نقص، و قد رام بعضهم تعريفه بما ينطبق على جميع

على الحرمة، أو عليها و على الافساد جميعا؟

كما أشرنا إليه آنفا أنّ بعضهم حمل النهى عن الارتماس و الحقنه على الكراهية، و بعضهم على الحرمة، و بعضهم على الافساد، فالمنفرد على هذا زاد، و على الأولين نقص، و عليه فقس.

قوله: «بتوطين النفس».

أى: تمهيدها و تهيتها. و القول بأنّ الترك أمر عدمى غير مقدور للمكلف، فلا يمكن التكليف، فكيف يجعل متعلّق النهى؟ مجاب بأنّه مقدور له باعتبار استمراره؛ إذ له أن يفعل الفعل فينتقع استمرار العدم، و أن لم يفعله فيستمرّ، فلا مانع من التكليف به، و قد تقرّر ذلك في محلّه.

قوله: «و بعضهم بالإمساك عن امور أحد عشر».

فيكون أخصّ من معناه اللغوى، و هو الإمساك مطلقا.

قال أبو عبيد: كلّ ممسك عن طعام أو كلام أو سير فهو صائم (١).

قوله: «و بعضهم زاد».

على الثمانية و نقص عن أحد عشر، كالمحقّق فى المختصر، حيث قال: و يجب الإمساك عن تسعة أشياء: الأكل، و الشرب، و الجماع، و الاستمنا، و إيصال الغبار

ص: ٣٧

المذاهب، فعرفه تاره بالإمساك عن المفطرات مع النيه. و اخرى بتوطين النفس على الإمساك عن المفطرات.

الغليظ إلى الحلق، و البقاء على الجنابه حتى يطلع الفجر، و معاوده النوم جنبا، و الكذب على الله تعالى و رسوله و الأئمة عليهم السلام، و الارتماس في الماء (١). و أسقط العلامة في الارشاد (٢) الكذب و الارتماس، و زاد تعمّد القى و الحقنه. و سيأتي من الشيخ أنّ بعضهم اعتبر فيه الكفّ عن المنهيات الاثني عشرية الآتية.

و الظاهر أنّ الكذب و الارتماس و تعمّد القى و الحقنه بنوعها غير مفسده و إن كانت حراما.

و على القول بعدم اشتراط صحّه الصوم بالطهاره- كما هو الأقوى- يسقط وجوب الإمساك عن البقاء على الجنابه، و معاوده النوم جنبا.

ثمّ إن قلنا بعدم إفساد الغبار و البخار و الدخان مطلقا غليظا أو رقيقا، كما هو ظاهر موثقه عمرو بن سعيد، ينحصر المفسد في الأكل و الشرب و الوقاع و إنزال المنى.

و سيأتي الكلام على كلّ ذلك مفصّلا إن شاء الله العزيز.

و هما دوريان؛ لأنّ المفطر عباره عن مفسد الصوم، فتعريفه به دورى.

و اجيب بأنّ المراد بالمفطر ما صدق عليه ذلك من مفسدات الصوم، فيصير التعريف في قوه الإمساك عن الأكل و الشرب و الجماع و نحوها، كما سيأتي.

١- المختصر النافع ص ٦٥.

٢- الارشاد ١: ٢٩٦.

ص: ٣٨

و هما دوريان إلاً بتكلف (١)، مع انتقاض طرد الثاني بالنيه.

و بعضهم عزّفه بالإمساك عن أشياء مخصوصه في زمان مخصوص على وجه مخصوص، و هو كما ترى (٢).

و عزّفه بعضهم بكفّ المكلف كلّ النهار أو حكمه عن المنهيات الاثنى عشرية

قوله: «مع انتقاض طرد الثاني بالنيه».

أى: نيه الصوم لصدقه عليها، فإنّها عباره عن توطين النفس على الإمساك عن المفطرات.

قوله: «و بعضهم عزّفه بالإمساك عن أشياء مخصوصه».

الأشياء المخصوصه المنهيات الاثنا عشرية الآتية أو الثمانية أو غيرها، و بالزمان المخصوص زمان ذلك الإمساك، و هو كلّ النهار الشرعى من طلوع الفجر الثاني إلى غروب الشمس، و بالوجه المخصوص ما يكون مقرونا بنيه التقرب، فهذا التعريف بالعنايه يرجع إلى تعريف ابن جنيد و الشيخ، كما أشار إليه في الحاشيه بقوله «و إصلاحه بالعنايه ممكن».

١- و هو أن يجرد لفظ المفطرات عن معناه الحقيقى و الاشتقاقى، و يراد به الأشياء المخصوصه، كما قالوه في تعريف الطهاره: استعمال طهور مشروط بالنيه، من تجريد الطهور عن معناه الاشتقاقى و إرادته الماء و التراب «منه».

٢- لا يخفى صدقه على الاحرام و التوبه، بل على إمساك النائم وقت النوم عن أفعال يقظته، و إصلاحه بالعنايه ممكن «منه».

الآتي ذكرها مع النية، و هو جيد.

وقيل (١): المراد بحكم الكلّ النصف الأخير من النهار مع زياده ما، أو مع جزء من آخره؛ لثلاً يخرج نحو صوم المسافر و المريض إذا قدم أو برئ قبل الزوال و تناول، و صوم الندب المنوى قبل الغروب.

قوله: «الآتي ذكرها مع النية».

الألف و اللام: إمّا للعهد، أو عوض عن الضمير المحذوف، فكأنه قال: الصوم كفّ كلّ النهار مع نيته، أى: نيه كفّ كلّ النهار. و هذا إنّما يكون إذا كان الكفّ منوياً فى كلّ النهار، بأن تقع النية قبل الجزء الأول منه، أو مقارناً له، فيخرج منه نحو صوم المسافر و المريض المذكور، فمست الحاجة إلى زياده قوله «أو حكمه» ليدخل فيه المريض. و أمّا تناول على وجه النسيان فى كلّ النهار، فلا ينافى الكفّ إذا كان مسبقاً بنيته، فعدم الارتضاء بما ذكره القيل معللاً بما ذكره، ثم إرجاع الضمير فى «حكمه» إلى الكفّ و بعده دون كلّ النهار و قربه و القريب مانع من البعيد، ممّا لا باعث يحمل عليه، و لا ضروره تدعو إليه، فليتأمل.

١- صدره بلفظ «قيل» لعدم ارتضائه له؛ لأنه لا حاجة على هذا التقدير إلى قوله «أو حكمه» إذ يصدق على صوم المسافر مثلاً إذا قدم قبل الزوال و تناول و أوقع النية أنه كفّ عن المنهيات كلّ النهار مع النية؛ إذ ليس فى التعريف إشعار بأنّ الكفّ منوى فى كلّ النهار، و أيضاً ينتقض على هذا التقدير بصوم من استمرّ على الأكل و نحوه كلّ النهار ناسياً، فإنّ صومه صحيح، فالصواب إرجاع الضمير فى «حكمه» إلى الكفّ كلّ النهار؛ إذ ملابسه المفطر كلّ النهار نسياناً فى حكم الكفّ عنه كلّ عند الشارع، و حينئذ فالحاجة إلى قوله «أو حكمه» ظاهره «منه».

فصل ما لا يتمق الصوم إلا بالامساك عن اثني عشر

الأول والثاني: الأكل والشرب

و لو بغير المعتاد، و خلاف ابن الجنيد (١) نادر، و المرتضى رحمه الله (٢) رجوع عن موافقته.

و يلحق بهما السعوط البالغ الحلق، و فاقا للشيخ (٣) و العلامة (٤)، لا الدماغ،

قوله: «و خلاف ابن الجنيد نادر».

نقل في المختلف عن ابن الجنيد و المرتضى أن ابتلاع غير المعتاد كالحصى و البرد، و كذا شربه كميّاه الأنوار و عصاره الأشجار غير مفسد للصوم؛ لأنّ تحريم الأكل و الشرب ينصرف إلى المعتاد، و المشهور بين الأصحاب تحريمه أيضا؛ لأنّ تحريمهما يعمّ المعتاد و غيره، و الصوم إمساك عمّا يصل إلى الجوف، و تناول هذه الأشياء ينافيه.

قوله: «و يلحق بهما السعوط».

السعوط: بالفتح ما يجعل من الدواء في الأنف.

قوله: «و فاقا للشيخ».

فإنّه منع من السعوط ممّا يتعدّى الحلق، و نصّ العلامة على أنّ تعمّده يوجب

١- مختلف الشيعة ٣: ٢٥٧ عنه.

٢- رسائل الشريف المرتضى ٣: ٥٤-٥٥.

٣- المبسوط ١: ٢٧٢.

٤- قواعد الأحكام ١: ٦٤.

ص: ٤١

خلافًا للمفيد (١) و سلّار (٢)، و لا- الطعنه بما تبلغ الجوف باختياره، وفاقا للتذكرة (٣)، و المنتهى (٤)، و خلافًا للمبسوط (٥) و المختلف (٦).

و فى ابتلاع النخامه الصدرية و الدماغيه فى فضاء الفم نظر، و الأظهر عدم

القضاء و الكفّاره؛ لأنه أوصل بذلك إلى جوفه المفطر متعمدا، فعليه القضاء و الكفّاره، كما لو أوصل إلى حلقه بغمه.

و فيه منع كون مطلق الايصال إلى الجوف مفطر، بل المفطر هو الايصال إلى المعده بما يسمّى أكلا و شربا.

و حكى عن المفيد و سلّار أنّهما أوجبا بالسعوط المتعدى إلى الدماغ القضاء و الكفّاره؛ لأنّ الدماغ جوف و قد أوصل إليه المفطر. و فيه ما سبق.

و بذلك يظهر حال الطعنه دليلا و جوابا.

قوله: «و فى ابتلاع النخامه الصدرية و الدماغيه».

النخامه: البزقه التى يخرج من أقصى الحلق من مخرج الخاء المعجمه.

و مثلها النخاعه و هى: البزقه التى يخرج من أصل الفم ممّا يلي النخاع، و هو الخيط الأبيض الذى فى فقار الظهر، و يقال له: خيط الرقبه. و منه ما ورد «النخاعه

١- المقنعه ص ٥٤.

٢- المراسم ص ٩٨.

٣- تذكرة الفقهاء ٦: ٣٠.

٤- منتهى المطلب ٩: ٥٤.

٥- المبسوط ١: ٢٧٣.

٦- مختلف الشيعه ٣: ٢٨٣.

ص: ٤٢

الإفساد، خلافاً للشهيدین (١).

فی المسجد خطيئه» (٢).

هذا، و فرّق المحقّق فی الشرائع (٣) بين الصدرية و الدماغية، فجوّز ابتلاع الصدرية ما لم تنفصل عن الفم، و منع من ابتلاع الدماغية و إن لم تصل إلى الفم، و إليه الإشارة بقوله «و للمحقّق قول بإفساد الدماغية».

و قال الشهيدان: لا فرق بينهما فى جواز ابتلاعهما ما لم تصلا إلى فضاء الفم، و منعا منه إذا وصلتا إليه (٤).

و حكم المحقّق فى المعتبر (٥)، و العلامة فى التذكرة (٦) و المنتهى (٧) بجواز ابتلاعهما ما لم تنفصلا عن الفم.

و هو قوى؛ للأصل، و مساواتهما الريق فى عدم الوصول من الخارج؛ لأنّ ذلك لا يسمّى أكلا و لا شربا؛ لأنّ الصائم لا ينفكّ منه غالبا، فناسب العفو عنه، و لعموم

قوله عليه السّلام «لا بأس بأن يزدرد الصائم نخامته»

(٨) فإنّه يعمّ الصدرية و الدماغية و ما

١- الدروس الشرعية ١: ٢٧٨، تمهيد القواعد ص ١٤٢-١٤٣.

٢- نهايه ابن الأثير ٥: ٣٣.

٣- شرائع الاسلام ١: ١٩٣.

٤- الدروس الشرعية ١: ٢٧٨، تمهيد القواعد ص ١٤٢-١٤٣.

٥- المعتبر ٢: ٦٥٨.

٦- تذكرة الفقهاء ٦: ٣٠.

٧- منتهى المطلب ٩: ٥٨.

٨- فروع الكافى ٤: ١١٥ ح ١، تهذيب الأحكام ٤: ٣٢٣.

ص: ٤٣

و وفاقا للمعتبر (١) و المنتهى (٢).

وصل إلى فضاء الفم و ما لم يصل إليه، خرج ما انفصل عنه بالاتفاق، فبقى الباقي تحته.

و الرواية بسندٍها صحيحه، فإنّ سندها في الكافي هكذا: على بن إبراهيم، عن أبيه، عن عبد الله بن المغيرة، عن غياث بن إبراهيم، عن أبي عبد الله عليه السلام (٣).

و في التهذيب: عن أيوب بن نوح، عن صفوان، عن سعد بن أبي خلف، عن غياث، عنه عليه السلام (٤).

و أبو على في الطريق الأول و إن كان حسنا على المشهور، إلّا أنّه صحيح على ما تقرّر عندنا، و فصلناه في بعض رسائلنا، فالقول بعدم الإفساد قوى.

و على القول بالإفساد هل يوجب الكفّاره؟ قيل: لا، و قيل: نعم؛ لأنّ ابتلاعها يوجب كفّاره الجمع لتحريمه، و الأشبه هو الأوّل؛ للأصل، و روايه ابن سنان الدالّه على إباحته بل ترجيحه لإبرائها كلّما تمرّ به من الداء.

١- المعتبر ٢: ٦٥٨.

٢- منتهى المطلب ٩: ٥٨.

٣- فروع الكافي ٤: ١١٥ ح ١.

٤- تهذيب الأحكام ٤: ٣٢٣.

لإطلاق موثقه غياث بل صحيحته (١) السالمة عن المعارض.

قوله في الحاشية: و رجال السند فيها إليه ثقات.

السند في الكافي هكذا: على بن إبراهيم، عن أبيه، عن عبد الله بن المغيرة، عن غياث بن إبراهيم، عن أبي عبد الله عليه السلام (٢).

و في التهذيب هكذا: عن أيوب بن نوح، عن صفوان، عن سعد بن أبي خلف، قال: حدّثني غياث، عن أبي عبد الله عليه السلام (٣).

قال ملا ميرزا محمّد في رجال الأوسط: غياث بن إبراهيم بترى.

و ظنّ كونهما مقلّدين للكشّي بعيد، و الجرح مقدّم، و جهاله بعض مشايخ الكشّي هنا غير مضرّه، و الشيخ أهمل غياثا هذا في فهرسته (٤)، فإنّه ذكره فيه من غير قدح و لا مدح سوى أنّ له كتابا، ثمّ بمجرد ثبوت التوثيق و عدم ثبوت البتريه لا يثبت كونه إماميا؛ لاحتمال أن يكون واقفيا أو غيره من الفرق المخالفه.

١- عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: لا بأس بأن يزدرد الصائم نخامته (فروع الكافي ٤: ١١٥ ح ١، تهذيب الأحكام ٤: ٣٢٣) هو غياث بن إبراهيم، رجال السند فيها إليه ثقات إماميه، و هو أيضا ثقة، كما قاله النجاشي و غيره، إلا أنّ الكشّي نقل عن بعض أشياخه عن حمدويه أنّه بترى، لكن هذا البعض مجهول الحال، و العلّامة في الخلاصه، قال: إنّ بترى، و ظنّي أنّه أخذ ذلك من كلام الكشّي، و قد عرفت حاله، فلذلك قلنا: بل صحيحته؛ لثبوت التوثيق و عدم ثبوت البتريه «منه».

٢- فروع الكافي ٤: ١١٥ ح ١.

٣- تهذيب الأحكام ٤: ٣٢٣.

٤- الفهرست للشيخ الطوسي ص ٣٥٥ برقم: ٥٦١.

ص: ٤٥

و للمحقّق (١) قول بإفساد الدماغيه فقط، و تبعه شيخنا العلائي. و على القول بالإفساد، ففي لزوم كفاره الجمع إشكال، و الأظهر العدم، إلا إذا انفصلت لعدم

و النجاشي (٢) و إن حكم بكونه ثقة إلا أنه لم يحكم بكونه إماميا حتّى يثبت كون السند صحيحا.

و ظنّي أنّ الشيخ- قدّس سرّه- أخذ ذلك من كلام صاحب المدارك، فإنّه قال بعد نقل الحديث لسنده: و ليس في هذا السند من يتوقّف في شأنه سوى غياث بن إبراهيم، فإنّ النجاشي وثقه، و لكن قال العلّامة: إنّه بترى (٣). و لا- يبعد أن يكون الأصل فيه كلام الكشي، نقلا عن حمدويه، عن أشياخه، و ذلك البعض مجهول، فلا تعويل على قوله (٤). انتهى.

و هذا منه سوء ظنّ بالعلّامة، و نوع قدح فيه، فإنّه يستلزم: إمّا كونه مدلسا، أو جاهلا- بفساد ذلك، أو غافلا عن كون ذلك الشيخ مجهولا، و إلا فكيف يحكم بالبتريه بمجرد قوله مع عدم ثبوته عنده، حاشاه ثم حاشاه، فإنّ مثل هذا عن مثله بعيد ينافي فضله و عدله، فتأمل.

قوله: «ففي لزوم كفاره الجمع إشكال».

إن قلنا بالتحريم.

١- شرائع الاسلام ١: ١٩٣.

٢- رجال النجاشي ص ٣٠٥ برقم: ٨٣٣.

٣- رجال العلّامة الحلّي ص ٢٤٥.

٤- مدارك الأحكام ٦: ١٠٦.

ص: ٤٦

ثبوت التحريم على المفطر، بل الأقرب الجواز كما تفيدته روايه عبد الله بن سنان (١) من ترجيح ابتلاعها في المسجد.

و في الريق المتغير طعما بطاهر كالعلك إشكال، و متغير الثلاثة أقوى إشكال، و عدم الإفساد مطلقا قوي، و المنع من مضغه في حسنه الحلبي (٢) لا يستلزمه، مع

قوله: «و في الريق المتغير».

أى: في ابتلاعه إشكال و تردد؛ لأنّ تغير طعمه به يدلّ على انفصال بعض أجزائه منه؛ لعدم جواز انتقال العرض، فابتلاعه بمفسد، و لذلك نهى الصائم من مضغ العلك، و هذا منشأ ضعيف.

أما الأول، فلاّ أنّ تغيره يجوز أن يكون بالانفعال لا بالانتقال.

و أما الثاني، فلاّ أنّ النهي في حسنه الحلبي تنزيهي، كما تدلّ عليه صحيحه ابن مسلم (٣). و

روايه أبي بصير عن الصادق عليه السلام، قال: سألته عن الصائم يمضغ العلك؟

فقال: نعم (٤).

و على تقدير كونه تحريما فغاياته تحريم المضغ، و أمّا فساد الصوم فلا.

قوله: و متغير الثلاثة.

أى: الطعم و اللون و الريح.

١- قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: من تنخّع في المسجد ثمّ ردّها في جوفه، لم تمر بداء في جوفه إلّا أبرأته «منه» تهذيب الأحكام ٣: ٢٥٦ ح ٢٩٧.

٢- عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: قلت: الصائم يمضغ العلك؟ قال: لا «منه» فروع الكافي ٤: ١١٤ ح ١.

٣- فروع الكافي ٤: ١١٤ ح ٢.

٤- تهذيب الأحكام ٤: ٣٢٤ ح ١٠٠٢.

ص: ٤٧

معارضتها بصحيحه محمد بن مسلم المتضمنه مضغ الباقر عليه السلام له صائما (١).

و المتغیر بالنجس كالظاهر على الظاهر و إن حرم، و لم أجد لأحد فيه كلاما.

أما ريق الغير، فلا ريب في إفساده.

قوله: «و المتغیر بالنجس».

كالظاهر في عدم الإفساد و إن حرم ابتلاعه؛ لأن كل نجس حرام.

و على القول بالإفساد يلزمه كفاره الجمع؛ لأن من أفطر على حرام في شهر رمضان فعليه ثلاث كفارات: عتق رقبه، و صيام شهرين متتابعين، و إطعام ستين مسكينا، كما تدل عليه روايه عبد السلام بن صالح الهروي (٢)، و حملها في المعتبر (٣) على الاستحباب.

قوله: «فلا ريب في إفساده».

أى: فساد ريق الغير الصوم؛ لأنه مفطر، فإن كان حلالا كريق الحليه فكفاره واحده، و إن كان حراما كريق غيرها، فكفاره الجمع، على العمل بروايه الهروي، و هو مع ثبوت صحتها لوجود بعض من لم يثبت عدم توثيقه في الطريق مشكل.

قال في المعتبر: لم يظهر العمل بها بين الأصحاب ظهورا يوجب العمل بها (٤).

١- قال: قال أبو جعفر عليه السلام: يا محمد إياك أن تمضغ علكا، فإنني مضغت اليوم علكا و أنا صائم، فوجدت في نفسي منه شيئا «منه» فروع الكافي ٤: ١١٤ ح ٢.

٢- تهذيب الأحكام ٤: ٢٠٩ ح ٤٠٥، الاستبصار ٢: ٩٧ ح ٣١٦، من لا يحضره الفقيه ٣: ٢٣٨ ح ١١٢٨.

٣- المعتبر ٢: ٦٦٨.

٤- المعتبر ٢: ٦٦٨.

و ما فى حسنه على بن جعفر (١) من تجويز مصّ الصائم لسان المرأة لا يستلزم ابتلاعه.

فكيف يعمل بها فى الحكم المخالف للأصل؟

قوله: «و ما فى حسنه على بن جعفر».

فى كونها من الحسان تأمل؛ لاشتمال سندها على محمّد بن أحمد العلوى، و هو لا مدح فيه و لا قدح، إلّا أن يقال: إنّه من مشايخ الاجازة، فعدم مدحه لا يضّرّ بحسن السند.

و الرواية فى التهذيب هكذا: محمّد بن أحمد، عن محمّد بن أحمد العلوى، عن العمركى البوفكى، عن على بن جعفر، عن أخيه موسى عليه السلام، قال: سألته عن الرجل الصائم أله أن يمصّ لسان المرأة أو تفعل المرأة ذلك؟ قال: لا بأس (٢).

قوله: «لا يستلزم ابتلاعه».

سؤال على بن جعفر عن جواز مصّ اللسان من دون ابتلاع الريق- و لو كان من غير اختيار كما إذا سبقه من غير إرادته- بعيد؛ إذ مثل هذا ليس بموضع سؤال من مثله، و الجواب بنفى البأس يعمّ صورتين جميعاً.

و يمكن أن يكون الوجه فيه أنّ ابتلاع غير المعتاد من المأكول و المشروب غير مفسد للصوم، كما سبق من مذهب ابن الجنيد و المرتضى.

و

فى صحيحه أبى ولّاد الحنّاط، قال: قلت لأبى عبد الله عليه السلام: إنى أقبل بنتا لى

١- تهذيب الأحكام ٤: ٣٢٠ ح ٥٦١.

٢- تهذيب الأحكام ٤: ٣٢٠ ح ٥٦١.

ص: ٤٩

ثمّ متعمّد الإفطار في رمضان و أخواته الثلاثة (١) عالما مختاراً يقضى و يكفّر، و كذا مكذّب العدلين في الاصبح، و لا شىء على الساهى، و لا على خائف التلف

صغيره و أنا صائم فيدخل في جوفى من ريقها شىء؟ قال: فقال لى: لا بأس، ليس بشىء (٢).

و هذا يدلّ على أنّ دخول ريق الغير في جوف الصائم لا- يضرّ بصومه، إلّا أن يقال: إنّه غير صريح في ابتلاعه؛ لأنّ الابتلاع يستلزم القصد و الإرادة، و هذا يمكن أن يكون من غير قصد و لا إرادته بأن يسبقه الريق إلى جوفه و لا شعور له به و لا إرادته عليه. هذا، و

في موثقه أبى بصير، قال: قلت لأبى عبد الله عليه السلام: الصائم يقبل؟ قال: نعم، و يعطها لسانه تمصّه (٣). قوله: «و كذا مكذّب العدلين».

لأنّ قولهما حجّه شرعيه، فيكون كتعمّد الإفطار مع التيقن بالاصباح.

قوله: «و لا شىء على الساهى، و لا على خائف التلف».

أمّا الأول،

فصحيحه الحلبي، عن الصادق عليه السلام أنّه سئل عن رجل نسي فأكل و شرب ثمّ ذكر؟ قال: لا يفطر، إنّما هو شىء رزقه الله، فليتمّ صومه (٤).

١- المراد بأخواته: قضاؤه بعد الزوال، و النذر المعين، و الاعتكاف الواجب «منه».

٢- تهذيب الأحكام ٤: ٣١٩ ح ٩٧٦.

٣- تهذيب الأحكام ٤: ٣١٩ ح ٩٧٤.

٤- من لا يحضره الفقيه ٢: ٧٤ ح ٣١٨، فروع الكافي ٤: ١٠١ ح ١، تهذيب الأحكام ٤: ٢٧٧ ح ٨٣٨.

ص: ٥٠

لعطش أو جوع ونحوه (١)، وفاقا للعلامة (٢)، و خلافا للشهيد (٣). و ليقصر على سدّ الرمق، و إلاّ قضى و كفر.

و

موتّفقه عمّار عنه عليه السلام، قال: سألته عن رجل نسي و هو صائم فجامع أهله، قال:

يغتسل و لا شىء عليه (٤).

و أمّا الثانى،

فلموتّفقه عمّار عنه عليه السّلام فى الرجل يصيبه العطاش حتّى يخاف على نفسه، قال: يشرب بقدر ما يسدّ (٥) رمقه، و لا يشرب حتّى يروى (٦).

و

رواه مفصّل بن عمر، قال: قلت لأبى عبد الله عليه السّلام: إن لنا فتيانا و بناتا (٧) لا يقدرّون على الصيام من شدّه ما يصيبهم من العطش، قال: فليشربوا مقدار ما تروى به نفوسهم و ما يحذرون (٨).

١- أى: لا قضاء عليه و لا كفّاره، و خائف التلف أيضا كذلك «منه».

٢- قواعد الأحكام ١: ٦٦.

٣- شرح اللمعه الدمشقيه ٢: ١٢٢.

٤- من لا يحضره الفقيه ٢: ٧٤ ح ٣١٩.

٥- فى الكافى: يمسك.

٦- فروع الكافى ٤: ١١٧ ح ٦، من لا يحضره الفقيه ٢: ٨٤ ح ٣٧٦، تهذيب الأحكام ٤: ٢٤٠ ح ٧٠٢ و ٤: ٣٢٦ ح ١٠١١.

٧- فى الكافى: فتيات و شبّانا.

٨- فروع الكافى ٤: ١١٧ ح ٧، تهذيب الأحكام ٤: ٢٤٠ ح ٧٠٣.

ص: ٥١

و هل عليه تقليل المدّة بتعظيم الجرع و اللقم؟ الأظهر نعم.

و لا على الظانّ الغروب فيظهر خلافه، خلافا للمعتبر (١)، و وفاقا للشيخ (٢) و الصدوق (٣)، لصحيحتي زاراه (٤).

قوله: «و هل عليه تقليل المدّة؟».

ظاهر النصّ (٥) أعّم من ذلك حيث أمره أن يشرب بقدر سدّ الرمق من غير تعرّض لذلك، و الأصل عدم وجوبه عليه.

و أيضا فإنّ الغرض الأصلي دفع الضرر المظنون، و ربما يضرّه تعظيم الجرعه و اللقمه، و لذلك امرنا في غير وقت كوننا صائمين بتصغيرهما و تجويد المضغ ليكون أبعد من الضرر و أقرب إلى النفع، فليتأمل.

قوله: «و لا على الظانّ الغروب».

أى: لا شىء عليه لا القضاء و لا الكفّاره؛

لصحيحه زاراه عن الباقر عليه السلام أنّه قال لرجل ظنّ أنّ الشمس قد غابت فأفطر، ثمّ أبصر الشمس بعد ذلك، فقال: ليس عليه قضاء (٦).

١- المعتبر ٢: ٦٧٧.

٢- النهاية ص ١٥٥.

٣- من لا يحضره الفقيه ٢: ٧٥.

٤- من لا يحضره الفقيه ٢: ٧٥ ح ٣٢٧، فروع الكافي ٥: ٢٧٩ ح ٥، تهذيب الأحكام ٤: ٢٧١.

٥- أى: روايه عمّار المتقدّمه.

٦- تهذيب الأحكام ٤: ٣١٨ ح ٩٦٨.

ص: ٥٢

و لا على المعوّل عليه، أو فى عدم الاصبح على عدلين و إن أمكنه العلم (١).

و

فى روايه اخرى: قال: قال أبو جعفر عليه السلام: وقت المغرب إذا غاب القرص، فإن رأيت بعد ذلك و قد صليت أعدت الصلاه و مضى صومك، و تكفّ عن الطعام إن كنت أصبت منه شيئاً (٢).

و استدللّ من قال بوجوب القضاء عليه بأنّه تناول ما ينافى الصوم عمداً، فلزمه القضاء، و إنّما سقطت الكفّاره لعدم العلم و حصول الشبهه.

و فيه أنّ هذا كما يسقط الكفّاره كذلك يسقط القضاء، مع أنّ الملازمه ممنوعه؛ إذ القضاء فرض جديد لا يثبت إلاّ بأمر جديد و قيام دليل، فكيف مع قيام الدليل على خلافه.

قوله: «و لا على المعوّل فيه».

أى: فى الغروب.

قال المحقّق الثانى الشيخ على رحمه الله: لو شهد بالغروب عدلان، ثمّ بان كذبهما، فلا شىء على المفطر و إن كان ممّن لا يجوز له التقليد؛ لأنّ شهادتهما حجّه شرعيه.

و هذا منه رحمه الله يدلّ على أنّ من يمكنه تحصيل اليقين فى موضع يعتبر فيه اليقين يجوز له الاعتماد على ما غايته إفاده الظنّ، و هذا مشكل؛ لعدم ما يدلّ عليه.

١- أمّا المعوّل فى أحدهما على عدل واحد مع قدره على العدلين أو على الاستعلام، فيقضى فقط «منه».

٢- فروع الكافى ٣: ٢٧٩ ح ٥، من لا يحضره الفقيه ٢: ٧٥ ح ٣٢٧، تهذيب الأحكام ٤: ٢٧١ ح ٨١٨.

و مكذّب الواحد فيه و لو فاسقا، كما يقتضيه إطلاق صحيحه العيص (١)، يقضى فقط.

قوله: «كما يقتضيه إطلاق صحيحه العيص».

سند الحديث فى الكافى و التهذيب هكذا: محمّد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان، عن صفوان بن يحيى، عن العيص بن القاسم، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل خرج فى رمضان (٢). إلى آخر ما نقله الشيخ قدس سرّه فى الحاشية.

و الظاهر أنّ محمّد بن إسماعيل الذى يروى عنه الكلينى هو أبو الحسن النيسابورى المعروف بـ «بندفر» تلميذ الفضل بن شاذان؛ لأنّ الكلينى فى طبقه الكشى؛ لروايه ابن قولويه عنه و عن الكلينى، و الكشى يروى عن محمّد هذا بلا واسطه و هو عن الفضل، فيظهر منه أنّه الذى يروى عنه الكلينى عن الفضل.

ثمّ إنّ محمّد هذا لا يوثق و لا يمدح صريحا فى كتب الرجال، و لكنّه معتبر لاعتماد الكلينى على روايته كثيرا فى الأحكام و غيرها، فالروايه غير محكوم بصحتها على قانون الروايه، و إن كانت معتبره.

فحكم جماعه منهم العلّامة و الشيخ البهائى و ملّا عبد الله الشوشترى - رحمهم الله - بصحّه مثلها إذا لم يكن فى الطريق قادح من غير جهته، ظنا منهم أنّ الواسطه

١- قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل خرج فى شهر رمضان و أصحابه يتسخرون فى بيت، فنظر إلى الفجر فناداهم، فكفّ بعضهم، و ظنّ بعضهم أنّه يسخر، فأكل؟ قال: يتمّ صومه و يقضى «منه» تهذيب الأحكام ٤: ٢٧٠ ح ٣٩٧.

٢- فروع الكافى ٤: ٩٧ ح ٤، تهذيب الأحكام ٤: ٢٧٠ ح ٨١٤.

فيها بين الكليني و الفضل: إما ابن البزيع، أو البرمكي الموثقان.

محلّ تأمل؛ لأنّ محمّد بن إسماعيل بن أحمد بن بشير البرمكي أبا جعفر المعروف بصاحب الصومعه - مع كونه ضعيفا كما صرح به ابن الغضائري و إن وثقه النجاشي (١)، و ظاهر أنّ الجرح مقدّم على التعديل - رازي الأصل، كما صرح به في الحديث الثالث من باب حدوث العالم و غيره من الكافي هكذا: محمّد بن جعفر الأسدي، عن محمّد بن إسماعيل البرمكي الرازي السند (٢).

و كثيرا ما يذكر في طرق الكشي هكذا: حمدويه، عن محمّد بن إسماعيل الرازي، كما في ترجمه صفوان بن مهران (٣)، و في صدر الكتاب و غيرهما.

و صرح في «لم» من «جخ» أنّ حمدويه سمع يعقوب بن يزيد (٤). و يعقوب هذا من رجال الرضا و الجواد عليهما السّلام، فيكون البرمكي في طبقه يعقوب، فكيف يعاصر الكليني و يروي عن الفضل الذي من رواه الهادي و العسكري عليهما السّلام؟

و في ترجمه عبد الله بن داهر من النجاشي: أنّ البرمكي يروي عن عبد الله هذا، و هو عن أبي عبد الله عليه السّلام (٥). فمتى يجوز روايه الكليني عن البرمكي، و روايته عن الفضل؟

١- رجال النجاشي ص ٣٤١ برقم: ٩١٥.

٢- اصول الكافي ١: ٧٨ ح ٣.

٣- غير موجود في ترجمه صفوان.

٤- رجال الشيخ الطوسي ص ٤٢١ برقم: ٦٠٧٤.

٥- رجال النجاشي ص ٢٢٨ برقم: ٦٠٢.

و في ترجمه يونس بن عبد الرحمن: روايه البرمكى عن عبد العزيز بن المهتدي، و هو من أصحاب الرضا عليه السلام، و روايه الفضل عنه أيضا (١). فيبعد روايه الكليني عن البرمكى و هو عن الفضل.

و أيضا فإنّ هذا جعفر بن عون الأسدي داخل في العده المذكوره في الكافي بين الكليني و سهل بن زياد، و الأسدي هذا يروى عن البرمكى، فيبعد روايه الكليني عنه بلا واسطه.

ثمّ محمّد بن إسماعيل بن بزيع من أشياخ الفضل، فكيف يروى عنه دائما من غير عكس، على أنّ الكليني يروى عن ابن بزيع بواسطه على بن إبراهيم عن أبيه عنه، و لأنّ ابن بزيع من أصحاب الكاظم و الرضا و الجواد عليهم السلام، فعلى تقدير روايه الكليني عنه يلزم أن يكون من أصحاب سته من الأئمه عليهم السلام، و يكون بين الكليني و بين كلّ واحد منهم عليهم السلام واسطه واحده.

و هذا مع بعده لأنّه لا يتصوّر إلّا في حدود مائه و عشرين سنه لابن بزيع، كيف لا يروى الكليني عن أحد من الأئمه عليهم السلام بواسطه واحده مع حصول هذا العلوّ و قرب الاسناد المعتمد عندهم غايه الاعتبار.

فظهر أنّ الواسطه بين الكليني و الفضل من جملة الرجال المسمّين بمحمّد بن إسماعيل الأربعة عشر ليس إلّا النيسابوري، فجزم الشيخ البهائي بكونها البرمكى، و نفى ملّا عبد الله البعد عن كونها ابن بزيع، محلّ تأمل.

ص: ٥٦

و كذا فاعل المفسد استصحابا بالليل متمكنا (١) من المراعاة فيخطئ.

و جاهل الحكم كالناسي (٢) عند بعض، و كالعالم عند آخرين، و الأقوى القضاء لا غير.

قوله: «و كذا فاعل المفسد».

أى: يقضى فقط من فعل ما يفسد الصوم من دون مراعاة الفجر و هو قادر عليها لظنه بقاء الليل بحكم الاستصحاب، فيظهر خلافه.

قال الصادق عليه السلام: إن قام فنظر و لم ير الفجر فأكل ثم عاد فرأى الفجر، فليتم صومه و لا إعادته عليه، و إن كان قام فأكل و شرب ثم نظر فرأى أنه طلع فليتم صومه و يقضى يوما آخر؛ لأنه بدأ بالأكل قبل النظر، فعليه الاعاده (٣).

و

في صحيحه معاويه قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أمر الجارية أن تنظر طلع الفجر أم لا، فتقول: لم يطلع بعد، فأكل، ثم أنظر فأجد قد طلع حين نظرت، قال: تتم يومك و تقضيه، أما أنك لو كنت أنت الذى نظرت ما كان عليك قضاؤه (٤).

قوله: «و جاهل الحكم كالناسي».

في عدم وجوب شىء من القضاء و الكفارة عليه عند بعض، و كالعالم فى وجوبهما عند آخرين، و هما على طرفى نقيض، و الشيخ توسط بينهما فقوى

١- أى: ظلنا بقاء الليل، متمكنا من الاطلاع على الوقت فيقضى فقط «منه».

٢- كمن ظن فساد الصوم بالتناول نسيانا فتناول، أو ظن جواز التعويل على قول المخبر الواحد «منه».

٣- فروع الكافي ٤: ٩٦ ح ٢، من لا يحضره الفقيه ٢: ٨٢ ح ٣٦٦.

٤- فروع الكافي ٤: ٩٧ ح ٣، من لا يحضره الفقيه ٢: ٨٣ ح ٣٦٨.

ص: ٥٧

و المكره بالوجره كالناسى إجماعا، و كذا بالتوعد وفاقا للأكثر، و الشيخ (١) يوجب القضاء.

القضاء دون الكفاره، و الأول و الآخر مبنيان على عدم اعتبار ما هو المشهور من أن الجاهل معذور فى أربعة مواضع، إلا أن يكون المراد من حصره فيها أنها اتفقت:

الأول: جاهل حكم التقصير بالصوم، فإنه إذا صام جاهلا لا يجب عليه القضاء.

الثانى: إذا وطئ الحائض جاهلا بالحكم، فإنه لا يجب عليه الكفاره.

الثالث: الوقوف بالعرفات، فإنه إذا مضى قبل الغروب لا شىء عليه.

الرابع: الجهر و الاخفات.

قوله: «و المكره بالوجره».

كالناسى الموجور فى حلقه، و من بلغ به الاكراه حدًا سلب عنه الاختيار لا شىء عليه؛ إذ لا يتوجه إليهما النهى، فلا يفسد بذلك صومهما، فيكون تناولهما جائزا كالناسى.

و المتوعد إن ظن الضرر فى نفسه أو ماله و نحوهما بالاختيار بترك الافطار فأفطر، فلا شىء عليه أيضا؛ لوجوب دفع الضرر المظنون، و صدور فعل المفطر عنه بالاختيار و لا ظنه لا يفسد صومه، و على هؤلاء أن يقتصروا بما يدفع به الضروره، فلو زادوا عليه بالاختيار قضا و كفروا لإفسادهم صومهم حينئذ باختيارهم.

ص: ٥٨

و فى سقوط الكفّاره عن الحىّ بتبرّع الغير مطلقا، أو سوى الصوم، أو العدم مطلقا، أقوال.

قوله: «بتبرّع الغير مطلقا».

عتقا كان أم إطعاما أو صياما، كما هو ظاهر كلام الشيخ فى المبسوط (١)، و لو تبرّع بالتكفير عن الحىّ أجزأ، فإنّه يفيد عدم الفرق بين الصوم و غيره.

و إليه أشار المحقّق فى الشرائع، حيث قال: لو تبرّع متبرّع بالتكفير عمّن و جبت عليه الكفّاره جاز، لكن يراعى فى الصوم الوفاء (٢).

فإنّه يعمّ الحىّ و الميت، و اختاره العلامة فى المختلف، و احتجّ عليه بأنّه دين قضى عن المديون، فوجب أن تبرأ ذمّته، كما لو يكن حيا (٣)، بل هنا أولى؛ لأنّ حقّ الله مبنى على التخفيف (٤).

وقيل: لا يجوز التبرّع بالتكفير عن الحىّ مطلقا؛ لأنّ الأمر بالتكفير إنّما توجه إلى فاعل الخطيئه، فلا يحصل الامتثال بفعل غيره.

و ما استدلّوا به عليه محض قياس، و الأولويه ممنوعه، و أنّ التكفير نوع عباده، و من شأنها عدم قبول النياه. و بالجمله إسقاط الواجب بفعل من لم يتعلّق به الوجوب يحتاج إلى دليل و ليس.

١- المبسوط ١: ٢٧٦.

٢- شرائع الاسلام ١: ١٩٥.

٣- فى المختلف: كما لو كان لآدمى.

٤- مختلف الشيعة ٣: ٤٥٣.

ص: ٥٩

و كذا في سقوطها بمسقطه مطلقا (١)، أو الضروري، أو عدمه مطلقا، أو إن قصد الفرار أو مطلقا.

قوله: «و كذا في سقوطها بمسقطه».

توضيحه: أن من أفطر يوما من شهر رمضان مثلا يجب به عليه الكفارة، فهل تسقط هذه الكفارة بطرء مسقط فرض الصوم كالحيض و السفر و نحوهما؟ قيل:

لا، و قيل: نعم.

و الأول و هو القول بعدم سقوطها به مطلقا- كما عليه الأكثر- لا يخلو من قوه؛ لأنه أفسد صوما واجبا من رمضان عالما عامدا، و هتك حرمة بما يوجب الكفارة، فلزمته كما لو لم يطرأ عذر مسقط، فإن طرءه غير صالح للمانع.

و القول بأن صوم من أفسد صومه ثم طرأ عليه ما يسقط فرضه لم يكن واجبا عليه في علم الله، و طرء العذر المسقط كاشف عنه، فلا تجب فيه الكفارة، ضعيف؛ لأنه كان مكلفا بما يقتضيه ظاهر ما عقد عليه صومه لا بما في الواقع، فلما أفطره من غير عذر شرعي و جبت عليه الكفارة لجرأته على هتك حرمة و تعديه عما حد له.

هذا إذا لم يكن عروض المسقط اختياريا له، أو كان و لم يقصد به الفرار من الكفارة، و إلا لا تسقط عنه بذلك.

كما تدل عليه

حسنه زراره و محمد بن مسلم، قالوا: قال أبو عبد الله عليه السلام: أيما رجل كان له مال و حال عليه الحول فإنه يزكّيه، قلت له: فإن وهبه قبل حلّه بشهر

١- أي: سواء كان المسقط ضروريا أو لا، قاصدا به الفرار أو لا «منه».

ص: ٦٠

و كذا فى تكزرها بتكزرها فى الواحد مطلقا حتى الازدراد فالنزاع، أو مع اختلاف الجنس أو تخللها، أو العدم مطلقا، و سبيل الاحتياط فى الكلّ واضح.

أو بيومين (١)، قال: ليس عليه شىء أبدا.

و

قال زرارہ عنه أنه قال: إنما هذا بمنزله رجل أفطر فى شهر رمضان يوما فى إقامته، ثم خرج فى آخر النهار فى سفر، فأراد بسفره ذلك إبطال الكفارة التى وجبت عليه، و قال: إنه حين رأى الهلال الثانى عشر وجبت عليه الزكاة، و لكنّه لو وهبها قبل ذلك لجاز و لم يكن عليه شىء بمنزله من خرج ثم أفطر (٢).

قوله: بتكزرها فى الواحد مطلقا.

أى: فى اليوم الواحد مطلقا، تخلت الكفارة بين الموجبين أم لا، و اختلف جنس الموجب كالأكل و الشرب أم اتحد حتى الازدراد و النزاع.

قيل: لا- خلاف فى تكزرها بتكزرها إذا كان فى يومين أو أكثر، كقر عن الأول أم لم يكفر، إنما الخلاف فى تكزرها بتكزرها موجبا إذا كان فى يوم واحد، فقيل: لا تتكزرها بتكزرها.

وقيل: تتكزرها بتكزرها الوطى.

وقيل: إن كقر عن الأول كقر عن الثانى، و إلا فواحدہ عنهما.

وقيل: إن اختلف جنس المفطر تعددت اتحد الزمان أم لا، كقر عن الأول أم لا، و ان اتحد جنسه فى يوم واحد، فإن كقر عن الأول تعددت و إلا فلا.

١- فى الكافى: بيوم.

٢- فروع الكافى ٣: ٥٢٥ ح ٤، تهذيب الأحكام ٤: ٣٥ ح ٩٢.

الثالث: إنزال المنى

و لو بفعل ما يظنّ معه (١)، كتخييل الجماع عن قصد، فيقضى و يكفّر.

قال الشهيد الثاني: الأكل و الشرب مختلفان، و يتعدّدان بتعدّد الازدراد.

و لكلّ دليل أقواها ما دلّ على عدم التكرّر مطلقا، فإنّ بعد حصول المفطر و فساد الصوم لا يتحقّق تعمّد الافطار الذى يوجب الكفّاره، و انتفاء الموجب ملزوم انتفاء الموجب، و لكنك حقيق أن تأخذ الحائظ من دينك، فتكفّر مطلقا، فإنّ الاحتياط طريق منج، كما

قيل: ليس بناكب عن الصراط من سلك طريق الاحتياط (٢).

قوله: «كتخييل الجماع عن قصد».

لو تخيّل الجماع عامدا قاصدا به الانزال، و كان من عادته ذلك، و ترتّب عليه الانزال، فسد صومه، و إلّا فلا.

و قال فى المنتهى: لو احتلم نهارا فى رمضان نائما أو من غير قصد، لم يفطر يومه، و لم يفسد صومه، و يجوز له تأخير الغسل، و لا نعلم فيه خلافا (٣).

و أمّا ما فى التهذيب: عن إبراهيم بن عبد الحميد، عن بعض مواليه، قال: سألته عن احتلام الصائم، فقال: إذا احتلم فى شهر رمضان نهارا، فليس له أن ينام حتّى

١- أى: يظنّ الانزال معه «منه».

٢- بحار الأنوار ١٠٨: ١٢٩ و ١٨٢ و ١٨٧.

٣- منتهى المطلب ٩: ٧٩.

ص: ٦٢

و لو احتلم نهارا فصومه صحيح، و لا غسل عليه له إجماعا (١)، و فى تحريم نومه (٢) لظانته نظر، و لم أظفر فيه لأصحابنا بكلام، فإن احتلم ففى وجوب القضاء إشكال، أما الكفارة فلا على الأظهر.

يغتسل، و من أجنب ليلا- فى شهر رمضان فلا- ينام إلى ساعه حتى يغتسل (٣). فهو مع إرساله و إضماره محمول على الكراهه، بل إثباتها به أيضا لا يخلو من إشكال.

قوله: «و فى تحريم نومه لظانته نظر».

فإن قلت: بعد الحكم بأن إنزال المنى و لو بفعل ما يظنّ معه الانزال حرام لا مجال للتوقف فى تحريم نوم النهار لظان الاحتلام به؛ لأنّ نومه هذا فعل له، و هو يظنّّ معه الانزال، و قد سبق أنّه يوجب القضاء و الكفارة.

قلت: هذا إنّما يلزم لو كان قصده بعد ظنّه هذا من نومه الاحتلام و الانزال. و أمّا لو كان قصده منه مجرد طلب راحه و دفع كسالة، ففى تحريمه ثمّ فى ايجابه القضاء على تقدير ترتّب الاحتلام و الانزال عليه نظر.

بل الأصحّ أنّ ذلك غير محرّم و لا مفسد إلّا إذا كان من عادته الاحتلام بذلك، ثمّ فعله عامدا قاصدا به الاحتلام.

١- أى: الصوم، نقل الاجماع فى التذكرة «منه» تذكره الفقهاء ٦: ٢٨.

٢- الضمير يعود إلى النهار «منه».

٣- تهذيب الأحكام ٤: ٣٢٠.

ص: ٦٣

الرابع: ولوج الحشفه قبلأ أو دبرا،

فاعلا أو مفعولا، طفلا أو بالغا، حيا أو ميتا، ذكرا أو انثى، فيقضى و يكفر.

و فى الخنثى المشكل قبلأ إشكال فاعلا و مفعولا، أمأ دبرا فمفسد لهما إن كان من واضح، و قَرَب فى البيان (١) عدم الغسل بتوالج المشكلين، فلا يفسد صومهما.

قوله: «ولوج الحشفه قبلأ أو دبرا».

لا-خلاف بين المسلمين فى أن إيلاج الحشفه و هى رأس الذكر موضع الختان فى قبل المرأه حرام على الصائم، مفسد لصومه إذا طاوخته فى ذلك، و كذا إيلاجها فى دبرها و دبر الغلام، أنزل أم لم ينزل، لإطلاق النهى عن المباشرة، خرج منه ما اتفقوا على خروجه، و هو ما عدا القبل و الدبر، فهما بقيا مندرجين تحته.

قال الشيخ فى الخلاف: إذا أدخل ذكره فى دبر امرأه أو غلام، كان عليه القضاء و الكفاره بالاجماع (٢).

و أمأ

مرسله على بن الحكم عن رجل، عن أبى عبد الله عليه السّلام، قال: إذا أتى الرجل المرأه فى الدبر و هى صائمه لم ينقض صومها، و ليس عليها غسل (٣).

فمع أنّها مقطوع الاسناد، غير معمول عليها عند الأصحاب.

و الأشبه أن فساد الصوم بوطى الغلام تابع لوجوب الغسل، فمن أوجبه بوطنه و إن لم ينزل حكم بفساده، فإنّ الغسل معلول الجنابه، و هى علّه الفساد، فإذا حصل

١- البيان ص ٥٤.

٢- الخلاف ٢: ١٩٠.

٣- تهذيب الأحكام ٤: ٣١٩ و ٧: ٤٦٠.

ص: ٦٤

والمكره من الزوجين يتحمل كفاره المكره و تعزيره لا قضاءه، فعليه نصف حدّ

المعلول دلّ على وجود العله، فيلزم وجود المعلول الآخر.

و إلى مثل ذلك يشير كلام صاحب البيان، حيث رتب عدم فساد صومهما على عدم وجوب الغسل عليهما بالتوالج (١).

والاشكال في الحكم بوجوب القضاء والكفاره بإيلاج الحشفه في قبل الخشى المشكل إنّما ينشأ من الشكّ في كونها قبلًا يفسد الصوم بإدخال الذكر فيها، فإنّ بمجرد وجود الثقبه وإدخاله فيها لا يوجب الغسل حتّى يفسد به الصوم، والأصل عدمه و عدم وجوب الكفاره.

قوله: «و المكره من الزوجين يتحمل كفاره المكره».

في روايه المفضّل عن الصادق عليه السّلام في رجل أتى امرأته و هو صائم و هي صائمه، فقال: إن استكرهها فعليه كفارتان، و إن كانت طاوعته فعليه كفاره و عليها كفاره، و إن أكرهها فعليه ضرب خمسين سوطا نصف الحدّ، و إن كانت طاوعته ضرب خمسة و عشرين سوطا و ضربت خمسة و عشرين سوطا (٢).

و هذه الروايه و إن كانت ضعيفه السند إلّا أنّ أصحابنا ادّعوا على ذلك إجماع الاماميه، فلا يضرّ ضعف سنده، و لكن المنقول عن ظاهر ابن أبي عقيل أنّه أوجب على الزوج مع الاكراه كفاره واحده، كما في حال المطاوعه، لعدم فساد صوم

١- البيان ص ٥٤.

٢- فروع الكافي ٤: ١٠٣ و ٧: ٢٤٢، من لا يحضره الفقيه ٢: ١١٧، تهذيب الأحكام ٤: ٢١٥ و ١٠: ١٤٥.

ص: ٦٥

الزاني، و في الأجنبي نظر، و الأولويه ممنوعه لأشديه الانتقام.

و لا تحمل عن النائم، خلافا للشيخ (١).

الزوجه بكونها مكرهه، فلا يتحقق هناك ما يقتضى الكفاره.

قوله: «و في الأجنبي نظر».

أى: و في تحمله الكفاره عن الأجنبي لو أكرهها نظر؛ لأدّ مورد النصّ هو المتحمّل بالوطء المحلّل، فيجب الاقتصار عليه، و الوقوف فيما خالف الأصل على مورد النصّ.

و القول إنّ الزنا أغلظ حكما من الوطى، فالذنب فيه أفحش، فيكون أولى بالمؤاخذة، و إيجاب الكفاره نوع مؤاخذة، ففيه أنّ الكفاره وضعت لكفاره الذنوب، و قد يغلظ الذنب، فلا يؤثّر في عقابه الكفاره تخفيفا و لا سقوطا، كما فى قتل الصيد عمدا، فإنّه لا كفاره فيه مع ثبوتها فى الخطأ.

قوله: «خلافا للشيخ».

فإنّه ألحق بالمكرهه النائمه، و به قال المحقق فى المعتبر (٢). و نحن لا نساعد على المكرهه، و قوفا عند ما ادّعا من إجماع الاماميه. أمّا الثانى فلا؛ لأنّ فى الاكراه نوعا من تهجم ليس موجودا فى النائمه، و لأنّ ذلك ثبت على خلاف الأصل، فلا يلزم من ثبوت الحكم هناك لوجود الدلاله ثبوته هنا مع عدمها.

١- الخلاف ١: ٣٨٤ المسأله ٢٧.

٢- المعتبر ٢: ٦٦٨.

ص: ٦٦

و فى تحمّل المسافر و نحوه (١) توقّف.

و المعتبر حال المتحمّل على الأظهر، فلو أكره العاجز عن الخصال و هو قادر لم ينتقل إلى ما دونها مع احتمالها.

الخامس: تعمّد البقاء على الجنابه بلا عذر حتى يصبح،

و إفساده مشهور،

قوله: «و فى تحمّل المسافر و نحوه توقّف».

لو أكره المسافر زوجته، فظاهر العلامة فى القواعد: سقوط الكفّاره عنهما لكونه مباحا له غير مفطر لها (٢)؛ لعدم فساد صومها بالاكراه، فينتفى المقتضى للتكفير، و قيل: وجبت الكفّاره عنها لا عنه.

قوله: «و المعتبر حال المتحمّل».

من قدره على الكفّاره و عدمها.

قوله: «لم ينتقل إلى ما دونها».

و هو الاستغفار؛ لأنها مترتبة على عجز المكفّر عن الكفّاره، كما تدلّ عليه

روايه أبى بصير عن الصادق عليه السلام قال: كلّ من عجز عن الكفّاره التى تجب عليه صوم أو عتق أو صدقه فى يمين أو نذر أو قتل، أو غير ذلك ممّا يجب على صاحبه فيه الكفّاره، فالاستغفار له كفّاره ما خلا يمين الظهر (٣).

و المفروض أنه قادر عليها، فلا ينتقل فرضه إلى الاستغفار.

١- المراد بنحو المسافر هو فرضه الإفطار كالمريض، و الأقوى عدم التحمّل «منه».

٢- قواعد الأحكام ١: ٣٧٨.

٣- تهذيب الأحكام ٨: ١٦ و ٢٣٠، الاستبصار ٤: ٥٦.

ص: ٦٧

و صحاح الأخبار (١) به متظافره، و خلاف الصدوق (٢) ضعيف، و صحيحتا العيص و حبيب (٣) محمولتان على التقية، فيقضى و يكفر.

قوله: «و خلاف الصدوق ضعيف».

قال الصدوق في المقنع: سأل حماد بن عثمان أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أجنب في شهر رمضان من أول الليل، فأخر الغسل إلى أن يطلع الفجر، فقال له: كان رسول الله صلى الله عليه و آله يجامع نساءه من أول الليل ثم يؤخر الغسل حتى يطلع الفجر (٤).

و من دأبه رحمه الله في هذا الكتاب نقل متون الأخبار و إفتاؤه بمضمونها، و يؤيده قوله تعالى أُحِبُّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصَّيِّمِ الرِّفْتِ إِلَى نِسَائِكُمْ (٥) و قوله فَأَلَّا نَبَاشِرُوهُنَّ إِلَى

١- راجع: تهذيب الأحكام ٤: ٢١٢.

٢- قال ابن بابويه في المقنع: سأل حماد بن عثمان عن أبي عبد الله عليه السلام عن رجل أجنب في شهر رمضان من أول الليل، فأخر الغسل حتى يطلع الفجر، فقال: قد كان رسول الله صلى الله عليه و آله يجامع نساءه من أول الليل، و يؤخر الغسل إلى أن يطلع الفجر «منه» المقنع ص ١٨٩.

٣- هو العيص بن القاسم، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أجنب في شهر رمضان في أول الليل، فأخر الغسل حتى يطلع الفجر، قال: يتم صومه و لا قضاء عليه. و أمّا صحيحه حبيب الخثعمي، فهي ما رواه عنه عليه السلام قال: كان رسول الله صلى الله عليه و آله يصلى صلاه الليل في شهر رمضان ثم يجنب، ثم يؤخر الغسل متعمدا حتى يطلع الفجر. و اعترض بأن نقل ذلك عن النبي صلى الله عليه و آله لا- يجامع مع التقية، و اجيب بإمكان أن ينقل عليه السلام الحديث المشهور عند العامة للتقية، فتدبر «منه». تهذيب الأحكام ٤: ٢١٠ و ٢١٣.

٤- المقنع للشيخ الصدوق ص ١٨٩.

٥- سورة البقره: ١٨٧.

ص: ٦٨

.....

قوله حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ (١) فَإِنَّ وَجوب تقديم الغسل على طلوع الفجر يقتضى تحريم الرفث و
المباشرة فى الجزء الأخير من الليل، و هو خلاف ما دلّت عليه الآيه، و صححتها العيص (٢) و حبيب (٣) ناصتان عليه.

و حمل الأخيره على التقيه بعيد؛ لأنّ ابتدأه عليه السلام بنقله من دون سابقه سؤال بعيد عنها، و مجرد الاحتمال و الامكان ممّا لا وقع له
فى أمثال هذا المقام و هذا الكلام.

و

عن سليمان بن أبى زينبه، قال: كتبت إلى موسى بن جعفر عليه السلام أسأله عن رجل أجنب فى شهر رمضان من أوّل الليل، فأخّر
الغسل حتّى طلع الفجر، فكتب عليه السلام إلى بخره أعرفه مع مصادف: يغتسل من جنابته، و يتمّ صومه و لا شىء عليه (٤).

و

عن سعد بن إسماعيل بن عيسى، عن أبيه، قال: سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن رجل أصابته جنابه فى شهر رمضان، فنام عمدا
حتّى أصبح أى شىء عليه؟

قال: لا يضرّه و لا يفطر و لا يبالي، فإنّ أبى عليه السلام قال: قالت عائشه: إنّ رسول الله صلى الله عليه و آله:

أصبح جنبا من جماع غير احتلام (٥).

١- سورة البقره: ١٨٧.

٢- تهذيب الأحكام ٤: ٢١٠ ح ١٩١.

٣- تهذيب الأحكام ٤: ٢١٣ ح ٢٠٣.

٤- تهذيب الأحكام ٤: ٢١٠ ح ٦٠٩.

٥- تهذيب الأحكام ٤: ٢١٠ ح ٦١٠، الاستبصار ٢: ٨٥ ح ٢٦٦.

و

فى الفقيه: فى روايه ابن أبى نصر، عن أبى سعيد القمّاط، أنّه سأل أبو عبد الله عليه السلام عمّن أجنب فى أوّل الليل فى شهر رمضان، فنام حتّى أصبح، قال: لا شىء عليه، و ذلك أنّ جنابته كانت فى وقت حلال (١).

وقد بالغ السيّد الداماد فى عدم اشتراط صحّة الصوم بالطهاره فى رسالته المسماه بشارع النجاه، و ذكر فيها كثيرا من المتأخّرين، كملاً حسن، و الفاضل الأردبيلى و غيرهما، ذهبوا إلى عدم الاشتراط.

وقال فى حاشيه له على الفقيه: روايه ابن أبى نصر البنزطى عن خالد بن سعيد القمّاط، عن أبى عبد الله عليه السلام صحيحه، و فى معناها أخبار جمّه صبه صحاح و حسان، و هم ثقّات، كلّها صريحه المناطق فى عدم اشتراط صحّة الصوم بالطهاره، و أنّ الجماع كالأكل و الشرب فى إفساد الصوم بذلك فى النهار دون الليل إلى حين طلوع الفجر، كما ينطق به القرآن الحكيم، فما ورد فى الأخبار من لزوم إدراك الصبح متطهراً فى الصوم محمول على الاستحباب، فليفقه. انتهى كلامه رفع مقامه.

و ما فى هذه الروايه أنّ من نام جنبا حتّى أصبح لم يكن عليه شىء، و ليس فيه جواز الاصبح متعمّداً، فلعلّه استفاد ذلك من التعليل بحمل الجنابه.

و ضعف روايات التكفير منجبر بالشهره، و المرتضى (١) و ابن أبى عقيل (٢) يقضى لا غير.

و قال ملا عبد الله فى حواشيه على التهذيب عند صحيحه العيص: كأن هذه و ما فى معناها تدلّ على عدم القضاء مع تأخير الغسل مطلقاً، فلا يبعد حمله: إما على التقيه، و إما على عدم وجوب القضاء، و حمل ما يدلّ على القضاء على الاستحباب. ثم قال: و الأولى أولى. و أولها الشيخ فى التهذيب بأنه يجوز أن يكون تأخير الغسل لعذر، كاستحضار الماء و تسخينه، أو بسبب عارض، و فيه ما فيه.

و قال مولانا الأردبيلى فى آيات أحكامه: و أكثر الأصحاب على اشتراط الصوم بالغسل فى الليل، و ابن بابويه على عدمه، و الأخبار مختلفه، و الظاهر مذهب ابن بابويه؛ للأصل، و للروايه الصحيحه الصريحه، بل ظاهر الآيه حيث دلّت على جواز الرفث و المباشرة فى جميع أجزاء الليل، و الشريعه السهله، و أولويه الجمع بين الأدله بحمل ما يدلّ على الغسل ليلاً على الاستحباب، و لكن الاحتياط مع الجماعه (٣).

قوله: «و ضعف روايات التكفير منجبر بالتكفير».

فيه ما سيأتى إن شاء الله تعالى فى الثانى.

١- جمل العلم و العمل ص ٩٠-٩١، الانتصار ص ٦٣.

٢- مختلف الشيعة ٣: ٢٧٦ عنه.

٣- زبده البيان فى أحكام القرآن ص ١٧٤.

و هل يلحق به متعمّد الجنابه ليلا مع علمه بتعمّد الغسل؟ إشكال، و إلحاق ذات الدم أقوى إشكالا (١) مع اللحوق، ففي وجوب ضمّ الوضوء إلى الغسل لوضوءها نظر (٢).

قوله: «و إلحاق ذات الدم أقوى إشكالا».

في روايه أبي بصير عن الصادق عليه السلام، قال: إن طهرت بليل من حيضها، ثم توانت أن تغتسل في رمضان حتى أصبحت عليها قضاء ذلك اليوم (٣).

و لكن في طريقها جماعه من الفطحيه، فهي ضعيفه السند، و كذا توقّف في ذلك المحقق في المعتمد (٤).

١- وجه قوّه الإشكال: إنّ الروايه الدالّه على أنّ الحائض إن تعمّدت تأخير الغسل حتى تصبح فعليها القضاء، ضعيفه. و حملها على الجنب قياس، و من ثم جزم العلامة في النهايه بعدم وجوب الغسل عليها للصوم «منه» نهايه الأحكام ١: ١١٩.

٢- منشأ النظر: التردّد في أنّ حدث الحيض مثلا هل هو حدث واحد أكبر لا يرتفع إلّا بالغسل و الوضوء معا، أو هو مركّب من أكبر رافعه الغسل لا غير، و أصغر رافعه الوضوء لا غير؟ يتفرّع على ذلك نيه الرفع أو الاستباحه فيما يقدّمه الحائض من أحدهما، و العلامة في المنتهى بعد أن جزم بجواز نيه الاستباحه فيما تقدّمه، توقّف في نيه الرفع، فقال: هل تنوى بالمقدّم رفع الحدث أم بالتأخّر لا غير؟ فيه نظر من حيث أنّ الحدث لا يرتفع إلّا بها و كان الأوّل غير رافع، فلا تنوى به الرفع أو أنّه مع المتأخّر كالجزم، فجازت نيه رفع الحدث، ثم قال: و كان أبي رحمه الله يذهب إلى الأوّل، و عندي فيه توقّف انتهى كلامه. و للنظر في هذا المقام مجال واسع، و ليس في الأحاديث ما يرجّح به أحد الاحتمالين «منه».

٣- تهذيب الأحكام ١، ٣٩٣ ح ١٢١٣.

٤- المعتمد ١: ٢٢٦.

السادس: إصباح الجنب بنومته الاولى

السادس: إصباح الجنب بنومته (١) الاولى

غير قاصد الغسل ذاهلا عنه، فيقضى

و جزم العلامه فى النهايه (٢) بعدم الوجوب، و حملها على الجنب، كما حملها عليه فى المنتهى، حيث قال: إذا انقطع دمها قبل الفجر هل يجب عليها الاغتسال و يبطل الصوم لو أخلت به حتى يطلع الفجر؟ لم أجد لأصحابنا فيه نصا صريحا، و الأقرب ذلك؛ لأن حدث الحيض يمنع الصوم، فكان أقوى من الجنابه (٣). قياس لا نقول به.

قوله: «غير قاصد الغسل ذاهلا عنه».

إشاره إلى الفرق بين هذه الصورة و الصورة السابقه، و هو أن تعمد البقاء عزم على ترك الغسل، و عدم قصده أعم من العزم على عدمه؛ لتحققه مع الذهول عن الغسل، فوجوب القضاء فى هذه الصورة لا يخلو من إشكال.

و

صحيحه الحلبي عن الصادق عليه السلام فى رجل احتلم أول الليل، أو أصاب من أهله، ثم نام متعمدا فى شهر رمضان حتى أصبح، قال: يتم صومه و يقضيه (٤).

و كذا

صحيحه البنزنى عن أبى الحسن عليه السلام قال: سألته عن رجل أصاب من أهله

١- المراد أنه تجب بالنومه الاولى القضاء فقط إذا نام ذاهلا- عن ايقاع الغسل و عدمه لا إذا نام قاصدا تركه، أو مترددا فى أنه هل يوقعه أم لا، فإنه يكفر، و لا إذا نام بقصد ايقاعه، فإنه لا شىء عليه، و الحاصل أن الصور أربع، ففى الاولى يقضى فقط، و فى الثانية و الثالثة يقضى و يكفر، و فى الرابعه لا شىء عليه «منه».

٢- نهايه الأحكام ١: ١١٩.

٣- منتهى المطلب ٩: ٧٥.

٤- فروع الكافى ٤: ١٠٥ ح ١.

ص: ٧٣

فقط، مع احتمال سقوطه، لا قاصدا تركه، ولا مترددا في إيقاعه، فيكفر فيهما، لا قاصدا له فلا شىء عليه.

السابع: إصابته بنومته الثانية قاصدا للغسل طائًا الانتباه له،

فيقضى و هي

فى شهر رمضان، أو أصابته جنابه ثم ينام حتى يصبح متعمدا، قال: يتم ذلك اليوم و عليه قضاؤه (١).

غير داله عليه؛ لأنّ تعمّد النوم يرجع إلى العزم على البقاء على الجنابه، فلا يدلّ على وجوب القضاء حال الذهول، و الأصل عدمه.

قوله: «لا قاصدا تركه».

و إلّا كان كمتعمد البقاء على الجنابه، فيلزمه مع القضاء الكفاره أيضا.

قوله: «فيقضى و هي محرّمه».

لصحيحه معاويه عن الصادق عليه السّلام، قال: قلت له: الرجل يجنب من أوّل الليل، ثم ينام حتى يصبح فى شهر رمضان، قال: ليس عليه شىء، قلت: فإنّه استيقظ ثم نام حتى أصبح، قال: فليقض ذلك اليوم عقوبه (٢).

و به تعلق من يقول بتحريم النومه الثانية؛ لأنّ العقوبه إنّما تثبت على فعل المحرّم.

١- تهذيب الأحكام ١: ٢١١ ح ٦١٤، الاستبصار ٢: ٨٦ ح ٢٦٨.

٢- تهذيب الأحكام ٤: ٢١٢.

ص: ٧٤

محزّمه و إن حصلا، و بدون أحدهما يكفّر أيضا.

الثامن: إصابته بنومته الثالثة و لو قاصدا للغسل ظاناً للانتباه

، فيقضى و يكفّر على المشهور، و عليه الشيخان (١)، و في المعتبر (٢) و المنتهى (٣) يقضى فقط إن نام قاصدا له.

و فيه أن ترتّب هذه العقوبة عليها لا يدلّ على تحريمها، و الأصل يقتضى إباحتها، بل إباحة النوم الثالثة أيضا، و لعلّ المراد أن الأخذ في مقدّمات النوم الثانية و التوجّه إليها محزّم؛ لكونه مؤدّيا إلى النوم المؤدّي إلى ترك الواجب، و هو الغسل قبل طلوع الفجر، و المؤدّي إلى المؤدّي إلى الحرام حرام، و إلّا فتوجّه التحريم إلى النوم نفسه مشكل؛ لسقوط التكليف حينئذ.

قوله: «و إن حصلا».

أى: قصد الغسل فظنّ الانتباه.

قوله: فيقضى و يكفّر على المشهور.

قال الشهيد الثاني رحمه الله في حاشيه على شرحه على اللّمع: استدلّ الشيخ في التهذيب (٤) بثلاث روايات، تضمّنت أن من أجنب ليلا و أصبح بها فعليه الكفّاره، و فى بعضها تصريح ببقائه على الجنابه متعمّدا، و ليس فيها إشعار بتعدّد النوم أصلا،

١- المقنعه ص ٥٥.

٢- المعتبر ٢: ٦٧٤.

٣- منتهى المطلب ٩: ٧٢.

٤- تهذيب الأحكام ٤: ٢١٢.

التاسع: إيصال الغبار إلى الحق،

و مبدأه مخرج الخاء المعجمه، و قيد بعضهم بالغليظ، و هو الحق، فيقضى فقط، وفاقا للمرتضى (١). و الحق به الدخان و البخار

و مع ذلك و فى طريقه ضعف.

و حمل ما لم يصرح فيها بالتعمد عليه لو احتيج إليه أولى، و الشيخ حملها على من نام ثالثا نظرا منه إلى أنه جمع بين الروايات، و تبعه الجماعة إلا المحقق فى الشرائع (٢)، فإنه نسب الحكم فيها إلى قول مقتصرا عليه، و ما أحسن ما قيل: رب مشهور لا أصل له.

قوله: «و هو الحق».

فيه ما ستعرفه.

قوله: «و الحق به الدخان و البخار».

إلحاق الدخان و البخار الغليظين بالغبار قياس، و مع ذلك لا جامع بينهما؛ إذ الغبار هو التراب، و البخار أجزاء هوائيه ممزوجه بأجزاء مائه تلطفت بالحراره، و كذا الدخان أجزاء ناريه مخلوطه بأجزاء صغار أرضيه تلطفت بالحراره، فكيف يجوز إجراء حكم أحدهما على الآخر و إلزام المكلف بوجوب القضاء مع وجود الأصل؟ و

قولهم عليهم السلام «كل شىء مطلق حتى يرد فيه نهى» (٣)

و هذا إن لم يرد فيهما نهى، و إلا فأى حاجه إلى الإلحاق، فهما على أصل الإباحه و الاطلاق.

١- جمل العلم و العمل ص ٩٠، و الانتصار ص ٦٣.

٢- شرائع الاسلام ١: ١٩٢.

٣- من لا يحضره الفقيه ١: ٣١٧.

الغليظان. و موثقه عمرو بن سعيد (١) بنفى البأس عن الدخنه و الغبار محموله على الرقيق.

قوله: «و موثقه عمرو بن سعيد».

عن الرضا عليه السلام قال: سألته عن الصائم يدخن بعود أو بغير ذلك، فتدخل الدخنه فى حلقه، قال: لا بأس، قال: و سألته عن الصائم يدخل الغبار فى حلقه، قال: لا بأس (٢).

و الشيخ حملة على الرقيق، توفيقا بينها و بين مجهوله سليمان المروزى.

و فيه أن الاعتبار يقتضى عدم الفرق بين الغليظ و الرقيق؛ لأنّ الغبار نوع واحد من المتناولات، فإن كان مفسدا أفسد غليظه و رقيقه، و إلّا لم يفسد كذلك.

و لذلك توقّف المحقّق فى هذا الحكم، حيث قال فى المعتبر - بعد أن أورد روايه سليمان المروزى، قال: سمعته يقول: إذا تمضمض الصائم فى شهر رمضان أو استنشق متعمّدا، أو شمّ الرائحة الغليظه، أو كنس بيتا، فدخل فى أنفه أو حلقه غبار، فعليه صوم شهرين متتابعين، فإنّ ذلك له فطر مثل الأكل و الشرب و النكاح - و هذه الروايه فيها ضعف؛ لأننا لا نعلم العامل (٣)، و ليس الغبار كالأكل و الشرب، و لا كابتلاع الحصى و البرد (٤).

١- تهذيب الأحكام ٤: ٣٢٤ ح ٥٨٦.

٢- تهذيب الأحكام ٤: ٣٢٤ ح ٥٨٦.

٣- فى الأصل: القائل.

٤- المعتبر ٢: ٦٥٤-٦٥٥.

ص: ٧٧

العاشرة: الارتماس،

وفاقا للمفيد (١) و شيخنا الشهيد (٢) و جماعه، و ادعى

و هي مع اشتمالها على عدّه من المجاهيل مشتمله على ما اتفقوا على خلافه من ترتّب الكفّاره على مجرّد المضمضه و الاستنشاق و شمّ الرائحة الغليظه.

و الحقّ أنّها لجهالتها و إضمارها لا تعارض موثقه عمرو، فينبغي العمل بمضمونها المطلق؛ لأصالة براءة الذمه عن القضاء و الكفّاره. قوله: «العاشرة الارتماس».

المراد بالارتماس هنا غمس الرأس في الماء دفعه عرفيه، و إن كان البدن خارجا. كما تدلّ عليه

صحيحه حريز عن الصادق عليه السلام: لا يرمس الصائم و لا المحرم رأسه في الماء (٣).

و

صحيحه الحلبي عنه عليه السلام: الصائم يستنقع في الماء و لا يرمس رأسه (٤).

و

صحيحه ابن مسلم عن الباقر عليه السلام: الصائم لا يغمس رأسه في الماء (٥).

و القائلون بأنّ الارتماس محرّم لا مفسد قالوا: إنّ النهي في هذه الأخبار و إن كان للتحريم، كما هو أصله، إلّا أنّه نهى عن أمر خارج عن العباده، فلا يفسدها.

و منه يعلم وجه تخصيصهم الارتماس في روايه ابن مسلم من بين الأربعة بالتحريم دون الافساد، و لعلّ الشيخ لذلك قال في الاستبصار: لست أعرف حديثا

١- المقنعه ص ٥٤.

٢- شرح اللمعه الدمشقيه ٢: ٩٣.

٣- تهذيب الأحكام ٤: ٢٠٣ ح ٥٨٨، فروع الكافي ٤: ١٠٦ ح ٢

٤- تهذيب الأحكام ٤: ٢٠٣ ح ٥٨٧، فروع الكافي ٤: ١٠٦ ح ١.

٥- فروع الكافي ٤: ١٠٦ ح ٣، تهذيب الأحكام ٤: ٢٦٢ ح ٧٨٥.

ص: ٧٨

المرتضى فى الانتصار (١) الاجماع على إفساده، و فى صحيحه محمد بن مسلم (٢) إشعار به.

فى ايجاب القضاء و الكفاره، أو ايجاب أحدهما على من ارتمس فى الماء (٣).

قالوا: و رواه ابن مسلم و إن كان فيها إشعارا بمساواته الأكل و الشرب و النساء، لكنّها غير صريحه فيه، قال: و الوجه فى التحريم هو الاحتياط فى الصوم إذ المرتمس فى الغالب لا- ينفكّ من وصول الماء إلى جوفه و يحرم و إن لم يجب منه قضاء و لا كفاره إلّا مع اليقين بابتلاعه ما يوجب الفطر.

و يؤيده

رواه إسحاق بن عمّار، عن الصادق عليه السّلام فى رجل صائم ارتمس فى الماء متعمدا: عليه قضاء ذلك اليوم، قال: ليس عليه قضاؤه و لا يعودنّ (٤).

١- الانتصار ص ٦٢.

٢- قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: لا يضرّ الصائم ما صنع إذا اجتنب أربع خصال: الطعام، و الشراب، و النساء، و الارتماس. (من لا يحضره الفقيه ٢: ٦٧) و لا- يخفى أنّ فى ذكر هذه الأربعه على وتيره واحده إشعارا بإفساده كأخواته، و تخصيصه من بينها بالتحريم دون الإفساد خلاف الظاهر. إن قلت: يمكن على مذهب ابن إدريس أن يحمل النساء على مماستهنّ المكروهه، فيشمل الحديث على بيان محرّمين و مكروهين، و لا- يلزم ارتكاب خلاف الظاهر. قلت: حمل الضرر على ما يعمّ التحريم و الكراهه خلاف الظاهر؛ إذ لا ضرر فيها «منه».

٣- الاستبصار ٢: ٨٥.

٤- تهذيب الأحكام ٤: ٢٠٩ ح ٦٠٧ و ٤: ٣٢٤ ح ١٠٠٠.

ص: ٧٩

و المحقق (١) لا يفسد و إن حرم، و الشيخ فى النهايه (٢) كالمترضى (٣)، و فى الاستبصار (٤) كالمحقق، و ابن إدريس (٥) على الكراهيه، و العلامه فى القواعد (٦) متوقف فى الإفساد.

و قول المترضى هو المترضى، و يجب به القضاء، و أوجب الثلاثة على الكفارہ أيضا.

و يرتفع به حدث الناسى لا العامد، إلا إذا نوى حال إخراج الرأس، و فيه تأمل.

قوله: «و أوجب الثلاثة».

أى: الشيخان و المترضى.

قوله: «و يرتفع به حدث الناسى لا العامد».

قال الشهيد الثانى: و تظهر فائده التحريم فيما لو ارتمس فى غسل مشروع، فإنه يقع فاسده للنهى عن بعض أجزاءه المقتضى للفساد، قال: و المرتمس ناسيا يرتفع حدثه لعدم توجه النهى إليه، و الجاهل عامد، و حكمه الأول جيد إن نوى الغسل حال الأخذ فى الارتماس، أو الاستقرار فى الماء لاستحاله اجتماع الواجب و الحرام فى شىء.

١- شرائع الاسلام ١: ١٨٩.

٢- النهايه ص ١٥٣-١٥٤.

٣- جمل العلم و العمل ص ٩٠.

٤- الاستبصار ٢: ٨٥.

٥- السرائر ١: ٣٧٤ و ٣٨٦.

٦- قواعد الأحكام ١: ١٦٤.

ص: ٨٠

الحادى عشر: القى ء

(١)، و يجب به القضاء، وفاقا للأكثر (٢)، و صحيحه الحلبي (٣) ناطقه به، و قيل: مع الكفّاره، و قيل: لا و لا (٤)، و عليه المرتضى (٥) و ابن إدريس (٦).

أمّا تحريمه فإجماعى، كعدم إفساده لو ذرع.

و أمّا لو نوى حال الأخذ فى الخروج من الماء فلا؛ لأنّه واجب محض لم يتعلّق به نهى أصلا، فينتفى المقتضى للفساد، فيجب الحكم بصحّته، و ما ذكره من حكم الناسى أيضا جيد، و لكن الجاهل فى ذلك مثله؛ لاشتراكهما فى عدم توجّه النهى إليهما، و إن كان الجاهل آثما لتقصيره فى التعلّم.

قوله: «الحادى عشر القى ء».

اتفق أصحابنا على أنّ القى ء لو ذرع الصائم أى سبقه من غير اختياره لم يفطر.

١- إذا حصل من القى ء شى ء فى فمه فابتلعه عامدا، قال ابن البرّاج: يجب عليه القضاء خاصّه. و قال ابن الجنيد: لا يفطر. فإن حصل فى الفم ثمّ عاد إلى جوف الصائم، فالأحوط له القضاء، و إن تعمد أفطر، و الظاهر أنّه يريد به وجوب الكفّاره «منه».

٢- و هم الشيخان و ابن البرّاج و أبو الصلاح و ابن أبى عقيل «منه». و نقل السيّد المرتضى عن بعض علمائنا أنّه يوجب القضاء و الكفّاره، و عن بعضهم أنّه يوجب القضاء إذا تعمد، فإذا ذرعه لم يكن عليه شى ء، إلّا أن يكون القى ء عن محرّم، فيكون فيه إذا ذرعه القضاء «منه».

٣- تهذيب الأحكام ٤: ٢٦٤ ح ٤٧٤.

٤- و هو ابن إدريس «منه».

٥- جمل العلم و العمل ص ٩٠.

٦- السرائر ١: ٣٨٧.

الثاني عشر: الكذب على الله تعالى،

أو رسوله صلى الله عليه وآله وسلم، أو أحد الأئمة عليهم السلام، و هو مفسد على الأظهر، وفاقا للشيخين (١) و الأكثر (٢).

و اختلفوا في حكم التعمد، فالأكثر على أنه موجب للقضاء؛

لصحيحه الحلبي عن الصادق عليه السلام، قال: إذا تقياً الصائم فعليه قضاء ذلك اليوم، و إن ذرعه من غير أن يتقياً فليتم صومه (٣).

و نقل المرتضى عن بعض فقهاءنا القول بإيجابه القضاء و الكفاره (٤).

و قال ابن إدريس: إنه و إن كان محرماً، لكنّه لا يوجب القضاء و لا الكفاره (٥)؛

للأصل، و لأنّ الصوم إمساك عمّا يصل إلى الجوف لا عمّا ينفصل عنه، و الأصل مرتفع بالدليل، و الاجتهاد غير مسموع في مقابل النصّ.

و

صحيحه ابن ميمون عن الصادق عليه السلام: ثلاثة لا يفطرن الصائم: القيء، و الاحتلام، و الحجامة (٦).

محموله على غير العامد، توفيقاً بين الأخبار.

١- المقنعه ص ٥٤، النهاية ص ١٥٣.

٢- الأكثر من أصحابنا منهم أبو الصلاح و ابن البرّاج و الشيخان «منه». و قال السيّد المرتضى في الجمل: الأشبه أنّه ينقص الصوم و إن لم يبطله «منه».

٣- فروع الكافي ٤: ١٠٨ ح ١، تهذيب الأحكام ٤: ٣٢٢ ح ٩٩١.

٤- رسائل الشريف المرتضى ٣: ٥٥ المطبوع بتحقيقى.

٥- السرائر ١: ٣٨٧.

٦- تهذيب الأحكام ٤: ٢٦٠ ح ٧٧٥.

و ضعف الروايتين (١) منجبر، و نقض الوضوء مؤوّل، و أوجبا به القضاء و الكفّاره.

قوله: «و ضعف الروايتين منجبر».

كيف يكون منجبرا بمجرد عمل الشيخين و من تأخر عنهما تقليدا لهما، و مثل هذا غير مؤثر في جبر الضعيف، و إنّما كان مؤثرا لو كانت الشهرة و العمل بهما قبل زمنهما، و ليس كذلك، فإنّ من قبلهما كانوا بين مانع من خبر الواحد مطلقا، و بين جامع الأخبار من غير التفات إلى تصحيح ما يصحّ و ردّ ما يردّ، فالعمل بمضمون العمل الضعيف قبل زمنهما على وجه ينجبر به ضعفه غير متحقّق.

و الأصل يقتضى عدم الافساد؛ لأنّه عباده شرعيه انعقدت على وجه شرعى، فالحكم بفساده يحتاج إلى دليل شرعى و ليس؛ إذ الاجماع غير ثابت، و هم مطبقون على أنّ الحديث الضعيف و خاصّه إذا كان متضمّنا لما اتّفقوا على خلافه و هو نقض الوضوء بالكذب لا يثبت به حكم شرعى.

و تأويل نقض الوضوء بنقض ثوابه مع أنّه بعيد جدّا يجرى في الصوم بعينه.

١- إحداهما روايه أبى بصير، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السّلام يقول: الكذبه تنقض الوضوء و تفطر الصائم، قال: قلت: هلكنّا، قال: ليس حيث تذهب، إنّما ذلك الكذب على الله و على رسوله صلّى الله عليه و على الأئمّه عليهم السّلام. و الاخرى روايه سماعه، قال: سألته عن رجل كذب في شهر رمضان، فقال: قد أفطر و عليه قضاؤه و هو صائم يقضى صومه و وضوءه إذا تعمّد.

ص: ٨٣

وقيل: مغلظ التحريم لا مفسد، و عليه المحقق (١) و بعض المتأخرين (٢)، و المرتضى في الانتصار (٣) كالشيخين، محتجاً بالاجماع، و في الجمل (٤) كالمحقق.

و لا منافاه لجواز الأطلاع عليه بعده. و إنما يفسد إذا اعتقد قائله أنه كذب، و لو ظهر الصدق فوجهان (٥).

ثم الاعتذار لعدم المنافاه بين قولى المرتضى بما اعتذر له إنما يكون مسموعاً لو علم أن تأليف الانتصار بعد تأليف الجمل، و ليس بمعلوم، و لعله ظنّ أولاً- تحقّق الاجماع فادّعاه، ثم بعد ما تتبع و تروى له عنّ له عدمه، و هو الحقّ، و لذا قال في المعبر: و دعوى الاجماع مكابره (٦).

قوله: «إذا اعتقد قائله أنه كذب».

فلو كان غير مطابق للواقع، و لكن اعتقد قائله المطابقه فلا إفساد، كما يتفق في بعض صور الفتوى و غيره.

قوله: «و لو ظهر الصدق».

١- شرائع الاسلام ١: ١٩٢.

٢- راجع: مختلف الشيعة ٣: ٢٦٨.

٣- الانتصار ص ٦٢.

٤- جمل العلم و العمل ص ٩٠.

٥- إن كان القائل عالماً بالكذب على أنه مفسد للصوم و اعتقده كذباً و فعله، فالذى ينبغي أن يكون إفساده للصوم من الإخبار عليه لتعدده كذلك الموجب للكفاره، و فى إفساده الجاهل و جهان، و عدم الوقوف قوى، و سبيل الاحتياط واضح «منه».

٦- المعبر ٢: ٦٥٦.

ص: ٨٤

و هل قول الامامى إنّه تعالى يرى أو كلامه قديم مثلا كذب على الله فيفسد، أو كذب فقط فلا إفساد؟ و كلّ محتمل، و لم أجد لأحد فيه كلاما.

لا وجه لظهور الصدق فى عدم الافساد؛ لأنّه متدين بما اعتقده: فلما اعتقد أنّه كذب و تقوّل به على الله و رسوله جوزى عليه، فيفسد صومه على القول بالافساد، ظهر صدقه أم لم يظهر، و لذلك لو كان كذبا غير مطابق للواقع و كان اعتقاده أنّه صدق مطابق له لم يفسد صومه كما سبق.

قوله: «و هل قول الامامى».

أى: إمامى المذهب الذى مذهبه عدم الرؤيه فى حقّه تعالى و حدوث كلامه تعالى.

قوله: «كذب على الله فيفسد أو كذب فقط».

هذا القول من هذا الامامى إن كان لشبهه عرضت له، فهو و إن كان بحسب الظاهر كذبا لعدم مطابقته الواقع إلّا أنّه ليس بكذب؛ لأنّه اجتهد فيه و قال بما أدّى إليه اجتهاده، و إن كان مخطئا فى اجتهاده.

و مثل هذا لا يقال له الكذب، كيف و الاختلاف فى فروع العقائد لكونها مباحث ظنيّه بين العلماء كثير، و قد عدّ بعضهم جملة ما وقع الخلاف فيه منها بين المرتضى و شيخه المفيد، فبلغ نحو من مائه مسأله فضلا عن غيرهم، و إن لم يكن لشبهه بل كان عن عمد و اعتقاد أنّه كذب لما عنّ له من الدليل الدالّ على كونه خلاف الواقع فهو كذب، و الخلاف فى كونه مفسدا أو غيره ما مرّ، و كذا حال المقلّد إن جوز فيها التقليد، فتأمل.

فصل الصوم الواجب اثنا عشر

الأول: شهر رمضان،

و يثبت هلاله بالرؤية (١)، أو تواترها (٢)، أو مضى ثلاثين من شعبان، أو الشيعاء و لو نساء أو فساقا، أو شهادة عدلين متّحده، أو ملفّقه (٣)

قوله: «أو الشيعاء و لو نساء أو فساقا».

الشيعاء: إخبار جماعه يستفاد منه ما يتآخم العلم و اليقين، و هو الظنّ الغالب القوى، و لا يتقيّد بعدد مخصوص، و العدل و الفاسق و الرجال و النساء و الصبيان و الكفّار فيه سواء، و قد يعبر عنه بالاستفاضه. و قيل: لا اعتبار بالشيعاء إلّا أن يحصل منه العلم؛ لانتفاء ما يدلّ على اعتباره بدون ذلك.

قوله: «أو شهاده عدلين».

هذا ما ذهب إليه أكثر الأصحاب، فإنّهم قالوا: إنّ الهلال يثبت بشاهدين عدلين من خارج البلد و داخله صحوا و غيما، خلافا للشيخ في الخلاف و المبسوط، فإنّه قال فيهما: لا يقبل مع الصحو إلّا من خمسين رجلا، أو شاهدين من خارج البلد (٤).

١- لما روى عنهم عليهم السّلام: صوموا للرؤية و أفطروا للرؤية «منه» تهذيب الأحكام ٤: ١٥٦.

٢- التواتر مورث لليقين و الشيعاء للظنّ «منه».

٣- المراد بالشهادة الملفّقه أنّه إذا شهد أحدهما برؤية هلال شعبان يوم الأربعاء مثلا، و الآخر برؤية هلال رمضان ليله الجمعة، فقد تلقّق من قولهما أنّ أوّله الجمعة، و يحتمل عدم القبول لاختلاف المشهود عليه «منه».

٤- الخلاف ١: ١٧٢، المبسوط ١: ٢٦٧.

ص: ٨٦

على الأظهر، صحوا أو غيما، من داخل أو خارج، لا بشهادتين (١) و لو منضمّات،

و قال فى النهاية: لا يقبل إلّا خمسون رجلا من خارج البلد، و مع العله يعتبر الخمسون من البلد، و يكفى الاثنان من غيره (٢).

و تدلّ على الأول

صحيحه الحلبي عن الصادق عليه السلام أنّ عليا عليه السلام كان يقول: لا أجزى فى رؤيه الهلال إلّا شهاده رجلين عدلين (٣).

و له

صحيحه اخرى عنه عليه السلام، قال: قال على عليه السلام: لا تقبل شهاده النساء فى رؤيه الهلال إلّا شهاده رجلين عدلين (٤).

قوله فى الحاشيه: «و يحتمل عدم القبول لاختلاف المشهود عليه».

هذا احتمال بعيد؛ إذ لا- اختلاف حقيقه فى المشهود عليه، و إنّما الاختلاف فى الطريق الواصل إليه، فإنّ أحدهما بالمطابقه و الآخر بالالتزام، و الدلالات الالتزاميه معتبره فى الشرع، و لذلك لو شهد أحدهما بالشرب و الآخر بالقى ء يحدّ الشارب بالاتفاق، فتأمل.

قوله: «و لو منضمّات».

أى: إلى الرجال.

١- خبر الشيع لا يسمّى شهاده عند الفقهاء، فلا تناقض فى العبارة «منه».

٢- النهاية ص ١٥٠.

٣- فروع الكافى ٤: ٧٦ ح ٢، من لا يحضره الفقيه ٢: ٧٧ ح ٣٣٨.

٤- تهذيب الأحكام ٤: ١٨٠ ح ٤٩٨.

ص: ٨٧

و لا بالواحد، خلافا لسَلَّار (١)، و لا بالجدول، و لا بالعدد بمعنييه (٢).

قوله: «و لا بالواحد خلافا لسَلَّار».

يدلّ على ما ذهب إليه سَلَّار

روايه محمّد بن قيس عن الباقر عليه السّلام، قال: قال أمير المؤمنين عليه السّلام: إذا رأيتم الهلال فأفطروا، أو شهد عليه عدل من المسلمين (٣).

فإنّ فيها دلالة على الاكتفاء بالعدل.

و يمكن أن يكون المراد به السلطان العادل، و هو الامام المفترض الطاعة، أو من يكون ثقته يمتنع عليه الكذب عادة، فإنّ خبرهما يفيد القطع.

و يمكن حمله على العدلين أو أكثر كلاما، و إليه العلّامة في التذكرة، حيث قال:

لفظه «العدل» يصحّ إطلاقها على الواحد فما زاد؛ لأنّه مصدر يصدق على القليل و الكثير، تقول: رجل عدل، و رجلان عدل، و رجال عدل (٤).

قوله: «و لا بالعدد بمعنييه».

المستفاد من الأخبار أنّ العدد يطلق على معان:

منها: عدّ شعبان ناقصا و رمضان تامّا دائما.

و منها: عدّ شهر تامّا و شهر ناقصا.

و منها: عدّ رجب و شعبان تسعة و خمسين.

١- المراسم ص ٩٦.

٢- المعنى الأوّل: عدّ شعبان تسعة و عشرين أبدا و رمضان ثلاثين أبدا. و المعنى الثانی: عدّ خمسة أيام من رمضان الماضي و صوم الخامس من الحاضر «منه».

٣- تهذيب الأحكام ٤: ١٥٨ ح ٤٤٠، الاستبصار ٢: ٦٤ ح ٢٠٧.

٤- تذكرة الفقهاء ٦: ١٣٠.

ص: ٨٨

و حكم متفقات المغارب واحد لا مختلفاتها (١)، و احتمال في الدروس (٢) ثبوته في الغربي برؤيته في الشرقي للأولويه، و هو مبنى على كرويه الأرض، و البرهان

و منها: عدّ جميع الشهور ثلاثين.

و منها: عدّ خمسه من هلال الماضيه و صوم الخامس من الحاضره،

لروايه عمران الزعفراني، قال: قلت: إنّ السماء تطبق علينا بالعراق اليومين و الليله لا نرى السماء، أى يوم نصوم؟ قال: أفطر اليوم الذى صمته من السنه الماضيه و صم يوم الخامس (٣).

و المشهور أنّ ذلك كله لا عبره به.

قوله: «و احتمال في الدروس ثبوته في الغربي برؤيته في الشرقي».

هذا مبنى على تخالف الآفاق في تقدّم طلوع الأهلّه و تأخرها، بناء على كرويه الأرض، و منكر كرويتها ليس له عليه دليل، و الدلائل الأبنيه المذكوره في المجسطى شواهد عدول على كرويتها، و إنّ كانت شهاده الدليل اللّمى المذكور في الطبيعى مجروحه.

و ممّن قال بها من فقهاثنا العلّامه في التذكره، حيث قال: إنّ الأرض كره، فجاز أن يرى الهلال في بلد و لا يظهر في آخر؛ لأنّ حدبه الأرض مانعه من رؤيته، و قد رصد ذلك أهل المعرفه، و شوهده بالعيان خفاء بعض الكواكب القريبه لمن جدّ في

١- المتقاربه كبغداد و الكوفه، و متّحده بخلاف المتباعده «منه».

٢- الدروس الشرعيه ١: ٢٨٥.

٣- فروع الكافى ٤: ٨٠ ح ١، تهذيب الأحكام ٤: ١٧٩ ح ٤٩٦.

الإثني (١) يقتضيها إذا لم يتم اللّمي (٢)، وقد أثبتتها جماعة من أصحابنا في كتبهم الفقهية.

السير نحو المشرق و بالعكس (٣).

وقال ولده في الايضاح: الأقرب أن الأرض كرويه؛ لأنّ الكواكب تطلع في المساكن الشرقية قبل طلوعها في المساكن الغربية، و كذا في الغروب، فكلّ بلد غربي بعد عن الشرقي بألف ميل يتأخّر غروبه عن غروب الشرقي بساعة واحده.

و إنّما عرفنا ذلك بإرصاد الكسوفات القمرية، حيث ابتدأت في ساعات أقلّ من ساعات بلدنا في المساكن الغربية، و أكثر من ساعات بلدنا في المساكن

١- صورته: أن من جالس السفينه و نظر إلى جانب الجبل رأى أوّلا فوق الجبل و ثانيا تحته، فينبغي أن تكون الأرض كرويه؛ لأنها لو كانت غير كرويه لما اختلفت الرؤيه، و رأى فوقه و تحته دفعه واحده، فذهبنا من المعلول الذي هو الرؤيه المذكوره إلى العلّه التي هي كرويه الأرض «منه». و هو أنّه إذا سار أحد في أرض مستويه من جانب الشرق مثلا إلى الغرب، يظهر له في جانب الغرب من الأشجار و الجبال شيئا فشيئا، و يغيب من نظره في جانب المشرق شيئا فشيئا، و هو يقتضى كرويتها «منه».

٢- صورته هكذا؛ لما كانت الطبيعه الأرضيه المستعدّه للحركه و السكون واحده بسيطه، و الفاعل الواحد لا يفعل إلّا الفعل الواحد دون الأفعال الكثيره من الأشكال المختلفه، كالمثلث و المربع و غير ذلك، فينبغي أن تكون الأرض كرويه؛ لأنها إن كانت غير كرويه يتصوّر فيها أفاعيل كثيره كما ذكر، فذهبنا من العلّه التي هي بساطه الأرض إلى المعلول الذي هو كرويتها، تأمل «منه».

٣- تذكره الفقهاء ٦: ١٢٣.

التانى: قضاء المكلف ما فاته من شهر رمضان، أو من واجب معين.

الشرقيه، فعرفنا أنّ غروب الشمس فى المساكن الشرقيه قبل غروبها فى بلدنا، و غروبها فى المساكن الغربيه بعد غروبها فى بلدنا، و لو كانت الأرض مسطحه لكان الطلوع و الغروب فى جميع المواضع فى وقت واحد، ولأنّ السائر على خطّ من خطوط نصف النهار على الجانب الشمالى يزداد عليه ارتفاع القطب الشمالى و انخفاض الجنوبى و بالعكس (١).

قوله: «أو من واجب معين».

موسّع كالنذر المطلق و صوم الكفّاره، فإنّه يجوز فيه الافطار مطلقا قبل الزوال و بعده؛ للأصل السليم عن المعارض، و نقل عن أبى الصلاح (٢) أنّه أوجب المضى فى كلّ صوم واجب شرع فيه و حرم قطعه مطلقا، و هو الأحوط؛ لعموم و لا تُبطلوا أعمالكم (٣) و كذا نقل عنه فى المختلف (٤) أنّ كلامه يشعر بتحريم الافطار فى قضاء رمضان بعد الزوال.

وقال ابن أبى عقيل: من أصبح صائما لقضاء كان عليه من رمضان، و قد نوى الصوم من الليل، فإن أراد أن يفطر فى بعض النهار لم يكن ذلك له، و مقتضاه المنع من الافطار قبل الزوال و بعده إذا كان قد نوى ذلك من الليل.

١- إيضاح الفوائد ١: ٢٥٢.

٢- الكافى فى الفقه ص ١٨٤.

٣- سوره محمّد صلّى الله عليه و آله: ٣٣.

٤- مختلف الشيعه ٣: ٥٥٦.

فالتانى يجوز إفساده مطلقا على الأصحّ إلّا مع تضييقه بظنّ الموت.

و الأول يحرم بعد الزوال إجماعا لا قبله عند الأكثر، إلّا مع تضييقه به أو برمضان، والنهى فى صحيحه ابن الحجاج (١) تنزيهى، و به يجمع بينها و بين غيرها من الصّحاح و غيرها.

و لما كان من الممكن أن يستدلّ لهم بصحيحه عبد الرحمن بن الحجاج (٢)، و

بروايه زراره قال: سألت أبا جعفر عليه السّلام عن رجل يقضى من رمضان فأتى النساء، قال: عليه من الكفّاره مثل الذى أصاب فى رمضان؛ لأنّ ذلك اليوم عند الله من أيام رمضان (٣).

أجاب الشيخ عن الاولى بحملها على الكراهه توفيقا بين الأدلّه؛ إذ قد

ورد فى صحاح الأخبار أنّ من أصبح و هو يريد الصيام ثمّ بدا له أن يفطر، فله أن يفطر ما بينه و بين نصف النهار، ثمّ يقضى ذلك اليوم.

و

فى أخرى: قضاء الفريضة لك أن تفطر إلى زوال الشمس، فإذا زالت فليس لك أن تفطر.

و لهما نظائر. و سكت عن الثانية: إمّا لاشتغالها على ابن فضال و هو فطحي، أو لحملها على ما بعد الزوال لأنها مطلقه لا تأبى عن التقيد.

١- هو عبد الرحمن بن الحجاج، قال: سألته عن الرجل يقضى رمضان أله أن يفطر بعد ما يصبح قبل الزوال إذا بدا له؟ قال: إذا كان نوى من الليل و كان من قضاء رمضان فلا يفطر «منه» تهذيب الأحكام ٤: ١٨٦.

٢- تهذيب الأحكام ٤: ١٨٦.

٣- تهذيب الأحكام ٤: ٢٧٩ ح ٨٤٦.

و لا تجب فوريته، خلافا لأبي الصلاح (١)، نعم يجب تقديمه على رمضان

قوله: «و لا تجب فوريته».

أى: فوريه قضاء الصوم، و هو المشهور بين الأصحاب، و تدلّ عليه

صحيحه الحلبي عن الصادق عليه السلام: إذا كان على الرجل شىء من شهر رمضان، فليقضه فى أى الشهر شاء أيا ما متابعه، فإن لم يستطع فليقضه كيف شاء (٢).

و

صحيحه ابن البخترى عنه عليه السلام: كنّ نساء النبى صلّى الله عليه و آله إذا كان عليهنّ صيام أخرن ذلك إلى شعبان كراهه أن يمنعن رسول الله صلّى الله عليه و آله، فإذا كان شعبان صمن، و كان رسول الله صلّى الله عليه و آله يقول: شعبان شهرى (٣).

و يظهر من أبى الصلاح وجوبه على الفور، حيث قال: يلزم من يتعين عليه فرض القضاء لشىء من شهر رمضان أن يبادر به فى أول أحوال الامكان (٤).

فإن أراد به الوجوب تدفعه الصحيحتان و ما شاكلهما. و إن أراد به تأكيد المسارعة إلى أسباب المغفرة و المسابغة إلى الخيرات، فلا بأس به.

و بالجمله عبارته المنقوله ليست صريحه فى وجوبه على الفور، بل يحتمله و غيره، فليحمل عليه صوتنا له عن مخالفه العلماء الأخيار، و الخروج عن ظاهر صحاح الأخبار.

١- الكافى لأبى الصلاح ص ١٨٤.

٢- تهذيب الأحكام ٤: ٢٧٤ ح ٨٢٨، فروع الكافى ٤: ١٢٠ ح ٤.

٣- فروع الكافى ٤: ٩٠، من لا يحضره الفقيه ٢: ٩٤، تهذيب الأحكام ٤: ٣٠٨.

٤- الكافى فى الفقه ص ١٨٤.

الآتى و مؤخره إليه مع العزم عليه، فيفطر عند الضيق لمرض، أو دم مانع، أو سفر ضرورى، يقضى فقط، و بدونه مع الفديه عن كل يوم بمد عند الأكثر، و الشيخ (١) بمدين، و مستمر المرض يفدى فقط.

قوله: «و مؤخره إليه مع العزم».

المشهور أنّ من فاته شهر رمضان كلّما أو بعضا و أخره مع العزم على القضاء، ثم عرض له مانع منه حتى أدركه الثانى قضاة من غير فديه، و إن أخره من غير عزم عليه قضاة و فداة.

و صحيحه زراره الآتية بعد ذلك تفيد أنّ من برأ بينهما و أخر القضاء تونيا من غير عذر حتى دخل عليه رمضان الثانى سواء عزم على القضاء أم لا، قضاة و فداة، حيث

قال عليه السلام: و إن كان صحّ فيما بينهما و لم يصم حتى أدركه شهر رمضان آخر صامهما منها جميعا، و تصدّق عن الأوّل (٢).

قوله: «و مستمر المرض يفدى فقط».

فيه مذاهب:

الأوّل ما أشار إليه الشيخ من سقوط القضاء و وجوب الفديه، و هو مذهب الأكثر، و عليه دلّت صحاح الأخبار، منها:

صحيحه زراره عن الباقر عليه السلام فى الرجل يمرض فيدركه شهر رمضان و يخرج عنه و هو مريض، فلا يصحّ حتى يدركه شهر رمضان آخر، قال: يتصدّق عن الأوّل و يصوم الثانى. فإن كان صحّ فيما بينهما و لم

١- النهاية ص ١٥٨.

٢- فروع الكافى ٤: ١١٩، من لا يحضره الفقيه ٢: ١٤٨، تهذيب الأحكام ٤: ٢٥٠.

يصم حتى أدركه شهر رمضان آخر صامهما جميعا و تصدق عن الأول (١).

الثانى: ما ذهب إليه ابن بابويه من وجوب القضاء دون الفديه؛ لعموم قوله تعالى فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ (٢).

وفيه ما تقرّر فى الاصول من تخصيص عموم الكتاب بخبر الواحد.

الثالث: ما نقل عن ابن الجنيد أنه احتاط بالجمع بين القضاء و الفديه، و استدلل له بروايه لا يبعد حملها بعد تسليم سندها على الاستحباب، جمعا بينها و بين

صحيحه ابن سنان عن الصادق عليه السلام: من أفطر شيئا من رمضان فى عذر، ثم أدرك رمضان آخر و هو مريض، فليصدق بمدّ لكل يوم، فأما أنا فأئى صمت و تصدقت (٣).

و هى كما ترى صريحه فى أن مقدار الصدقه مدّ لكل يوم.

و قال الشيخ فى النهايه: يتصدق عن كل يوم بمدّين، و إن لم يمكنه فمدّ (٤).

فاستدل له العلامة بأنّ نصف الصاع بدل عن اليوم فى كفّاره جزاء الصيد، فىكون كذلك هنا، بل هذا الحكم أكد، فإنّ صوم يوم من شهر رمضان أفضل من غيره، فإذا كان نصف الصاع بدلا عن الأقلّ امتنع فى الحكمه أن يكون المدّ الذى هو ربع الصاع بدلا عن الأكّد، ثمّ ردّه بأنّه اجتهاد فى مقابل النصّ، فلا يكون

١- فروع الكافى ٤: ١١٩ ح ٢، تهذيب الأحكام ٤: ٢٥٠ ح ٧٤٤.

٢- سوره البقره: ١٨٤.

٣- تهذيب الأحكام ٤: ٢٥٢ ح ٨٤٨.

٤- النهايه ص ١٥٨.

ص: ٩٥

الثالث: ما يتحمّله المكلف عن غيره:

إمّا باجره، فيجب تلبسه بما يعدّ به متشاغلا على الأظهر. أو بدونها، و هو ما فات الأب (١) لعذر على قول، و مطلقا

مسموعا (٢).

قوله: «بما يعدّ به متشاغلا».

بأن يشتغل بقضائه في أوّل زمان تمكّنه منه، ثمّ إن قضاءه متتابعاً، و إلّا فيجب أن يقضيه في كلّ اسبوع يوماً أو يومين، فإنّ بدون ذلك لا يعدّ متشاغلا به، مثلاً من يصوم أو يقوم في كلّ شهر أو ثلاثة أسابيع أو اسبوعين يوماً لا يقال في العرف العام مشتغل بالصيام أو القيام.

قوله: «لعذر على قول».

ظاهر

صحيحه حفص عن الصادق عليه السّلام في الرجل يموت و عليه صلاه أو صيام، قال: يقضى عنه أولى الناس بميراثه، قلت: فإن كان أولى الناس به امرأه، قال: لا إلّا الرجل (٣).

و

مكاتبه محمّد بن الحسن الصفّار في الصحيح عن أبي محمّد عليه السّلام في رجل مات و عليه قضاء من شهر رمضان عشره أيام و له وليان، هل يجوز لهما أن يقضيا عنه جميعاً خمسة أيام أحد الوليين و خمسة أيام الآخر؟ فوقع عليه السّلام: يقضى عنه أكبر

١- يكفي قول الأب: علىّ من الأيام كذا، فيجب على الابن بمجرّد قوله «منه».

٢- مختلف الشيعة ٣: ٥٢١-٥٢٢.

٣- فروع الكافي ٤: ١٢٣.

ص: ٩٦

على آخر، و تمكّن من قضائه.

وليه عشره أيام ولاء إن شاء الله (١).

يفيد عدم الفرق بين أن يكون الفوت لعذر أو غيره. ولكن عن المحقق أنه قال:

الذى ظهر لى أن الولد يلزمه قضاء ما فات الميت من صيام أو صلاه لعذر، كالمرض و السفر و الحيض، لا ما تركه عمدا مع قدرته عليه.

قيل: و لا بأس به؛ لأن الروايات يحمل على الغالب من الترك، و هو إنما يكون على هذا الوجه.

قوله: «و تمكّن من قضائه».

فأما إذا لم يتمكّن منه بأن مات فى زمان عذره، فلا يجب القضاء عنه؛

لصحيحه ابن مسلم عن أحدهما عليهما السّلام، قال: سألته عن رجل أدركه شهر رمضان و هو مريض، فتوفى قبل أن يبرأ، قال: ليس عليه شيء، و لكن يقضى عن الذى يبرأ، ثم يموت قبل أن يقضى (٢).

و

فى روايه اخرى: فإن مرض فلم يصم شهر رمضان، ثم صحّ بعد ذلك فلم يقضه، ثم مرض فمات، فعلى وليه أن يقضى عنه؛ لأنه قد صحّ فلم يقض و وجب عليه (٣).

١- فروع الكافى ٤: ١٢٤ ح ٥، تهذيب الأحكام ٤: ٢٤٧ ح ٧٣٢.

٢- فروع الكافى ٤: ١٢٣ ح ٢، تهذيب الأحكام ٤: ٢٤٨ ح ٧٣٨.

٣- تهذيب الأحكام ٤: ٢٤٩ ح ٧٣٩.

ص: ٩٧

فيجب على أكبر ذكور أولاده القيام به، و مع تساويهم فالشيخ (١) يوزع، و ابن البراج (٢) يقرع، و ابن ادريس (٣) يقسّط، و الأوّل أقرب، و المعية سائعه، بخلاف الصلاة.

قوله: «فالشيخ يوزع».

أى: يقسّط عليهم بالسوية؛ لأنّ كلّ واحد منهم لو انفرد لتعلّق به الوجوب، فضمّ غيره إليه لا يسقطه.

و يؤيّده عموم

قوله عليه السّلام فى صحيحه حفص: يقضى عنه أولى الناس بميراثه (٤).

فإنّه يعمّ الواحد و المتعدّد، و إذا وجب عليهم تساوا فيه لامتناع الترجيح من غير مرجّح.

و قول ابن إدريس لا قضاء حينئذ لأنّ التكليف به تعلّق بالولد الأكبر و لا أكبر هناك، بعيد؛ لأنّ تعلّق التكليف و اختصاص الوجوب بالأكبر إنّما هو عند وجوده لا مطلقاً.

قوله: «و المعية سائعه».

إذ لا يجب الترتيب فى قضاء الصوم، فلو قدّم آخره جاز؛ للأصل السليم عن المعارض. و قيل: إنّ الأفضل تقديم الأوّل فالأوّل.

١- المبسوط ١: ٢٨٦.

٢- المهذب البارع ١: ١٩٦.

٣- السرائر ١: ٣٩٩.

٤- فروع الكافى ٤: ١٢٣ ح ١.

ص: ٩٨

و يوم الكسر كفائي كالواحد، فلو أفطراه بعد الزوال هو عن رمضان، ففي وجوب الكفّاره، ثم في تعدّدها، أو وحدتها عليهما بالسويه، أو كفايتها، نظر.

و يحتمل الفرق بين الدفعي و التعاقبي، ففي الأوّل كالثاني في الثاني على الثاني (١).

و في الدروس استشكله، حيث قال: و هل يستحبّ تقديم الأوّل فالأوّل؟

إشكال (٢). من تساوى الأيام في التعلّق بالذمه، مع انتفاء النصّ على تقديم بعضها على بعض، و من سبق الأوّل في الذمه، فكان أولى بالمبادره، هذا بخلاف الصلاه، فإنّه يجب فيها رعايه الترتيب و تقديم الأوّل فالأوّل إلّا مع الجهل به، فإنّه حينئذ يسقط؛ لاستلزامه في كثير من مواضع القضاء الحرج و العسر المنفيين بالآيه و الروايه.

قوله: «فلو أفطراه».

الأنسب بقوله و مع تساويهم أن يقول: فلو أفطروه أى الصوم بعد الزوال احتمل وجوب الكفّاره عليهما؛ إذ يصدق على صوم كلّ منهما أنّه صوم واجب من قضاء رمضان، و اتّحاد الأصل لا- ينافي التعدّد، و احتمل وجوب كفّاره واحده عليهما بالسويه، أو كونها فرض كفايه كأصل الصوم، و احتمل سقوط الكفّاره عنهما لعدم ما يدلّ على وجوب الكفّاره في القضاء على وجه يتناول ذلك.

١- لهذه العبارة محملان: الأوّل: أن يراد إن الحكم في الأوّل و هو الدفعي كالقول الثاني و هو القرعه. و الثاني: أن يراد إن الحكم فيه هو التعدّد، و الأوّل أقرب و إن كان أبعد، و الثاني بالعكس إذ التعدّد ليس قسيما لوجوب الكفّاره، بل أوّل قسيمه، فلا يليق جعله احتمالا ثانيا له، كما لا يليق إدخال كاف التشبيه عليه «منه».

٢- الدروس ١: ٢٧٧.

ص: ٩٩

و لو اجتمع السنّ طفلاً و البالغ، فالشهيد الثاني (١) على الثاني. و فيه نظر؛ لورود صحيحه الصّفار (٢) بلفظ الأكبر، و اسم التفضيل إنّما يشتقّ ممّا يقبل التفاضل، و هو هنا في السنّ لا غير.

و لا قضاء على غير الابن لو فقد، بل يتصدّق من تركه عن كلّ يوم بمدّ،

و يمكن أن يقال: إنّهما إن أفطراه دفعه، فعلى كلّ منهما كفّاره أو تعاقبا، فعليهما كفّاره واحده بالسويه، أو على الكفايه، بمعنى أنّهما مخاطبان بفعلها، و يسقط الخطاب عنهما بفعل الآخر.

قوله: «فالشهيد الثاني على الثاني».

حيث قال: و لو اختصّ أحدهم بالبلوغ و الآخر بكبر السنّ، فالأقرب تقديم البالغ (٣). و الظاهر أنّ مكاتبه الصّفار الماضيه لا ينافي ما عليه الشهيد رحمه الله؛ لأنّه عليه السلام قال: يقضى عنه أكبر وليه (٤).

و ظاهر أنّ البالغ أكبر شرعا من حيث التكليف، فلا عبره بكبر غير المكلف.

قوله: «و لا قضاء على غير الابن».

إنّما يسقط القضاء في صورته فقد الابن لفوات محلّه، و هل يجب حينئذ أن يتصدّق عنه عن كلّ يوم بمدّ من تركته؟ قال جماعه منهم الشيخ: نعم؛ لصحيحه

١- شرح اللمعه الدمشقيه ٢: ١٢٢.

٢- فروع الكافي ٤: ١٢٤ ح ٥، تهذيب الأحكام ٤: ٢٤٧ ح ٣١٩.

٣- شرح اللمعه ٢: ١٢٢.

٤- فروع الكافي ٤: ١٢٤ ح ٥، تهذيب الأحكام ٤: ٢٤٧ ح ٧٣٢.

ص: ١٠٠

و المفيد (١) يقضى حينئذ أكبر ذكور أهله، و مع فقدهم فالنساء، و هو مختار

أبي مريم الأنصاري عن الصادق عليه السلام، قال: إذا صام الرجل شيئاً من شهر رمضان، ثم لم يزل مريضاً حتى مات، فليس عليه قضاء، و إن صحَّ ثم مات و كان له مال تصدَّق عنه مكان كلِّ يوم بمدّ، و إن لم يكن له مال صام عنه وليه. كذا في الفقيه (٢)، و مثله في الكافي (٣)، و رواه الشيخ في التهذيب هكذا: و إن صحَّ ثم مرض حتى يموت و كان له مال تصدَّق عنه، فإن لم يكن له مال تصدَّق عنه وليه (٤).

و هي كما ترى لا تدلُّ على ما قالوه، فإن مقتضاها على ما في الفقيه و الكافي عدم الوجوب على الابن إذا كان له مال يتصدَّق عنه، و على ما في التهذيب وجوب الصدقة على الابن أيضاً.

قوله: «و المفيد يقضى».

قال المفيد: لو لم يكن له ولد من الرجال قضى عنه أكبر أوليائه من أهله، و مع فقدهم فالنساء (٥).

قال في الدروس بعد نقله عنه: و هو ظاهر القدماء و الأخبار، و هو المختار (٦).

١- المقنعه ص ٥٦.

٢- من لا يحضره الفقيه ٢: ٩٨ ح ٤٣٩.

٣- فروع الكافي ٤: ١٢٣ ح ٣.

٤- تهذيب الأحكام ٤: ٢٤٨ ح ٧٣٦.

٥- المقنعه ص ٥٦.

٦- الدروس الشرعيه ١: ٢٨٩.

ص: ١٠١

الدروس (١)، و نقله عن ظاهر القدماء.

و لا يجزئ الاستئجار مع قدره على الأظهر، و في وجوبه مع العجز نظر.

و هل المرأة كالرجل في القضاء عنها؟ قيل: نعم كالدروس (٢)، و قيل: لا كالسائر (٣). و الأول أقرب، و يتفرّع عليها الخنثى.

أقول: صحيحه حفص بن البختري السابقه من حيث دلالتها على عدم اختصاص الوجوب بالولد الأ-كبر الشامل لكلّ من كان أولى بالميراث من الذكور موافقه للحكم الأول، لكنّها مخالفه للثاني باعتبار صراحتها في اختصاص الوجوب بالرجال.

قوله: «و لا يجزئ الاستئجار مع قدره على الأظهر».

لأنّ الوجوب إنّما تعلق بالولى، و هو أكبر أولاده الذكور، و سقوطه بفعل غيره يحتاج إلى الدليل، و لذا قال ابن إدريس و آيه الله العلّامة بعدم الاجتزاء بفعل المتبرّع، و إن وقع بإذن من تعلق به الوجوب؛ لأصالة عدم سقوط الفرض عن المكلف بفعل غيره.

قوله: «قيل: نعم كالدروس».

صحيحه أبى حمزه عن الباقر عليه السّلام صريحه بالدلالة على وجوب القضاء عن المرأة،

قال: سألته عن امرأة مرضت في شهر رمضان أو طمّثت أو سافرت، فمات

١- الدروس الشرعية ١: ٢٨٩.

٢- الدروس الشرعية ١: ٢٨٩.

٣- السرائر ١: ٤٠٨.

ص: ١٠٢

و لو كان له ولدان: ظهري و بطنى، سقط عنهما على الثانى، و احتمل على الأوّل تخصيص الأوّل و تشريكه مع الثانى.

الرابع: ما وجب بنذر، أو عهد، أو يمين،

و ينعقد فيما وجب بأحدهما، و أصاله،

قبل خروج شهر رمضان، هل يقضى عنها؟ فقال: أمّا الطمث و المرض فلا، و أمّا السفر فنعم (١).

و مثله موثقه محمّد بن مسلم عن الصادق عليه السلام (٢).

و ظاهرهما يعمّ الولى و الأجنبى الاجره و التبرّع.

و قول ابن إدريس: لا- قضاء عن المرأة؛ إذا اجتمع إنّما انعقد على وجوب القضاء عن الرجل خاصّه، و إلحاق المرأة به يحتاج إلى دليل. مبنى على أصله من عدم العمل بأخبار الآحاد، و إلّا فقد عرفت دليله، مع أنّ الغالب اشتراك الرجل و المرأة فى الأحكام.

قوله: «و تشريكه مع الثانى».

احتمال التشريك على تقدير استوائهما فى السنّ قوى؛ لأنّ كلّ واحد منهما لو انفرد تعلّق به الوجوب، فلا يسقط ذلك بانضمام غيره إليه.

نعم لو كان أحدهما أكبر من الآخر تعلّق به الوجوب، و لكن تعليقه بأنّه فى مقابل الجبوه، ربما يؤيّد تخصيصه بالظهري دون البطنى، فتأمل.

١- فروع الكافى ٤: ١٣٧ ح ٩.

٢- فروع الكافى ٤: ١٢٣ ح ٢.

ص: ١٠٣

خلافًا للشيخ (١) و المرتضى (٢)، و لا يجب تتابعه إلّا باشتراطه لفظًا أو معنى، خلافًا لابن البرّاج (٣).
و يتعيّن بتعيّن الزمان، فلو صادف مرضًا، أو سفراء، أو دما مانعا، أو عيدا، أو تشريقا، فطر و عليه القضاء على الأظهر.

قوله: «إلّا باشتراطه».

أى: التابع لفظًا، بأن يقول: نذرت أن أصوم شهرا متتابعًا، أو معنى بأن يقول: لله على أن أصوم شهر رجب مثلا.

قوله: خلافًا لابن البرّاج.

فإنه يوجب التابع فى الكلّ.

قوله: «و عليه القضاء».

وجوبا، و قيل: استحبابًا؛ لأنّ القضاء لو كان واجبا لما علّقه فى الرواية بالمشيئة بلفظه «إن» لأنّها يختصّ بالمحتمل لا المحقّق.

وفيه أنّ هذا التعليق للتبرّك لا للشكّ، مع أنّ الواجب و المندوب متكافئان فى مشيئة الله تعالى له.

ففى التهذيب: عن القاسم بن أبى القاسم، أنّه كتب إليه: يا سيّدى رجل نذر أن يصوم يوما من الجمعة دائما ما بقى، فوافق ذلك اليوم يوم عيد فطر أو أضحى أو

١- المبسوط ١: ٢٧٦.

٢- رسائل الشريف المرتضى ١: ٤٤١.

٣- المهذب البارع ١: ١٩٨.

ص: ١٠٤

أما المكان، فللشيخ (١) في تعيينه بالنذر قولان، و اشترط العلامة (٢) المزيه، و هو ظاهر أبى الصلاح (٣).

أيام التشريق أو سفر أو مرض، هل عليه صوم ذلك اليوم أو قضاؤه؟ أو كيف يصنع يا سيدي؟ فكتب إليه: قد وضع الله عنك الصيام في هذه الأيام كلها، و تصوم يوما بدل يوم إن شاء الله (٤).

و

عن على بن مهزيار، قال: و كتب إليه يعنى أبا الحسن: يا سيدي رجل نذر أن يصوم يوما من الجمعة دائما ما بقى، فوافق ذلك اليوم يوم عيد فطر أو أضحي أو يوم جمعه أو أيام التشريق أو سفر أو مرض، هل عليه صوم ذلك اليوم أو قضاؤه؟

أو كيف يصنع يا سيدي؟ فكتب إليه: قد وضع الله الصيام في هذه الأيام كلها، و يصوم يوما بدل يوم إن شاء الله (٥).

قوله: «أما المكان فللشيخ في تعيينه».

لو نذر الصوم في مكان معين، قال الشيخ في المبسوط: صام أين شاء (٦).

و اختاره العلامة في الارشاد و ابنه في شرح القواعد (٧)؛ إذ لا مرجح لإيقاعه في

١- المبسوط ١: ٢٨٢، النهايه ص ١٦٧-١٦٨.

٢- مختلف الشيعة ٣: ٤٢٧.

٣- الكافي في الفقه ص ١٨٥.

٤- تهذيب الأحكام ٤: ٢٣٤ ح ٦٨٦.

٥- تهذيب الأحكام ٨: ٣٠٥.

٦- المبسوط ١: ٢٨٢.

٧- الارشاد للعلامة ٢: ٩٢، إيضاح الفوائد لفخر المحققين ٤: ٥٩.

ص: ١٠٥

و ناذر صوم داود إن والى فلا كفّاره، وفاقا للعلامة (١)، و خلافا للسرائر (٢).

ذلك المكان المنذور؛ لأنه لا يحصل للصوم صفه زائده لإيقاعه فيه، فلا ترجيح.

و فيه أنه إذا لم يوقعه فى المكان المعين بالنذر لم يأت بالنذر، فلا يخرج من العهده، هذا إذا لم يكن للمكان المذكور مزيه على غيره. و أما إذا كان له مزيه كصوم ثلاثه أيام لحاجه فى المدينه، فلا شبهه فى تعينه بالنذر.

قوله: «و ناذر صوم داود إن والى فلا كفّاره فيه».

إن من والاه لم يأت بالمنذور على وجهه، فلا يخرج من العهده، بل هو مخالف له، فعليه كفّاره خلف النذر، كمال قال به محمّد بن إدريس صاحب السرائر (٣).

و المراد بصوم داود عليه السلام أن يصوم يوما و يوما، كما تدلّ عليه

صحيحه حمّاد عن الصادق عليه السلام، قال: صام رسول الله صلى الله عليه و آله حتّى قيل: ما يفطر، ثمّ أفطر حتّى قيل: ما يصوم، ثمّ صام صوم داود عليه السلام يوما و يوما لا، ثمّ قبض على صيام ثلاثه أيام فى الشهر.

الحديث (٤) و سيأتى.

و

صحيحه محمّد بن مسلم عنه عليه السلام، قال: كان رسول الله صلى الله عليه و آله أول ما بعث يصوم حتّى يقال: ما يفطر، و يفطر حتّى يقال: ما يصوم، ثمّ ترك ذلك و صام يوما و أفطر

١- مختلف الشيعة ٣: ٤٣٤.

٢- السرائر ١: ٤١٧.

٣- السرائر ١: ٤١٧.

٤- من لا يحضره الفقيه ٢: ٤٩ ح ٢١٠.

ص: ١٠٦

و ناذر الشهر مخير بين العددي و الهلالي إن بدأ بأوله، و إلا فالعددي.

و ناذر يوم لقضاء رمضان لا يفطره مطلقا، فقبل الزوال كفاره، و بعده كفارتان.

الخامس: صوم بدل الهدى لفاقدته و إن وجد ثمنه،

و هو ثلاثة أيام متتابعات في

يوما، و هو صوم داود عليه السلام (١).

قوله: «و ناذر الشهر مخير بين العددي و الهلالي».

إن أطلق أو عمم، و إن عين أحدهما فعليه أن يأتي بما عينه.

قوله: «و بعده كفارتان».

كبيرتان أو صغيرتان، أو كبيره و صغيره، على اختلاف الأقوال، كما سيأتي إليه الاشارة.

قوله: «الخامس صوم بدل الهدى».

قال الله تعالى: **فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَ سَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ (٢)**.

في روايه إسحاق بن عمار عن الصادق عليه السلام أنه قال: لا تصم الثلاثة متفرقة.

و له نظائر في قراءه ابي، فصيام ثلاثة أيام متتبعاً و هي و إن كانت شاذة إلا أنها تصلح للتأييد.

و أما صوم السبعة الأيام، فصاحبها فيها بالخيار إن شاء صامها متتبعه، و إن شاء متفرقه.

١- فروع الكافي ٤: ٩٠ ح ٢.

٢- سورة البقره: ١٩٦.

ص: ١٠٧

الحجّ و سبعة- و لو متفرّقه على الأصحّ- إذا رجع إلى أهله.

ففى روايه إسحاق بن عمّار، قال: قلت لأبى الحسن موسى عليه السّلام: قدمت الكوفه و لم أصم السبعة الأيام حتّى فرعت فى حاجه إلى بغداد، قال: صمها ببغداد، قلت:

أفرّقها؟ قال: نعم (١).

و قيل: بالموالاه فيها كالثلثائه، و به حسنه.

ثمّ ظاهر الآيه تفيد وجوب الصوم بعد الفجر عن الهدى، و شرائه بنفسه و إن وجد ثمنه، و إليه ذهب ابن إدريس، فلو لم يكن دليل يصلح لخالفه لا ينبغى الخروج عنه، و إلّا للقول بالتخيير أيضا، كما هو مذهب البعض.

و الدليل عليه حسنه حريز على المشهور، و صحيحته على ما تقرّر عندنا،

عن أبى عبد الله عليه السّلام فى متمّع يجد الثمن و لا يجد الغنم، قال: يخلف عند بعض أهل مكّه، و يأمر من يشتري له و يذبح عنه، و هو يجرى عنه، فإن مضى ذو الحجّه أحرّ ذلك إلى قابل (٢).

و يؤيدها

مجهوله النضر، قال: سألت أبا عبد الله عليه السّلام عن رجل تمّتع بالعمره إلى الحجّ، فوجب عليه النسك، فطلبه فلم يصبه و هو موسر حسن الحال، و هو يضعف عن الصيام، فما ينبغى له أن يصنع؟ قال: يدفع ثمن النسك إلى من يذبحه بمكّه إن كان يريد المضى إلى أهله، و ليذبح عنه فى ذى الحجّه (٣).

١- تهذيب الأحكام ٥: ٢٣٣.

٢- فروع الكافى ٤: ٥٠٨ ح ٦، تهذيب الأحكام ٥: ٣٧ ح ١٠٩.

٣- تهذيب الأحكام ٥: ٣٧ ح ١١٠.

ص: ١٠٨

و شرط الخمسه (١) فقد ثمنه، و إلا أبقاه عند من يذبح عنه في ذى الحجة.

السادس: صوم شهرين متتابعين

جامعا بينه و بين العتق، و إطعام الستين في كفاره قتل العمد و الافطار في نهار رمضان لا غيره، على محرم أصاله كالزنا، أو

ثم موافقه المرتضى للشيخين و الصدوقين يدل على وجود دليل غير خبر الآحاد فيتأيد به.

قوله في الحاشيه: «المراد بالخمسه الشيخان».

المراد بالشيخ هو شيخ الطائفة الطوسي، و بالشيخين هو مع المفيد، و الثلاثة هو مع المرتضى و هو علم الهدى، و لتسميته حكاية و انّ عليا عليه السلام هو الذى سماه بذلك (٢)، و الخمسه هم الثلاثة مع ابن بابويه و ابنه محمد، و هما الصدوقان.

قوله: «في كفاره قتل العمد».

في صحيحه عبد الله بن سنان، عن أبى عبد الله عليه السلام أنّه سئل عن المؤمن يقتله المؤمن متعمدا هل له توبه؟ فقال: إن كان قتله لايمانه فلا- توبه له، و إن قتله لغضب أو لسبب من أمر الدنيا، فإن توبته أن يقاد منه، و إن لم يكن علم به أحد انطلق إلى أولياء المقتول، فأقرّ عندهم بقتل صاحبهم، فإن عفوا عنه فلم يقتلوه أعطاهم الديه، و أعتق نسمة، و صام شهرين متتابعين، و أطعم ستين مسكينا (٣).

١- المراد بالخمسه: الشيخان، و الصدوقان، و المرتضى رضى الله عنهم «منه».

٢- راجع: كتابنا الكواكب المشرقه ٢: ٥١١-٥١٦ برقم: ٢٨٩٥.

٣- فروع الكافي ٧: ٢٧٦ ح ٢.

ص: ١٠٩

لعارض كالحيض، و مخيرا بينه و بين كل منهما فى الافطار على محلل، و خلف النذر و العهد، و إفساد واجب الاعتكاف، و جز المرأه شعرها فى المصاب، و بينه

و

فى روايه الهروى قال: قلت للرضا عليه السّلام: يا بن رسول الله قد روى عن آبائك عليهم السّلام فى من جامع فى شهر رمضان، أو أفطر، فيه ثلاث كفّارات، و روى عنهم أيضا كفّاره واحده، فبأى الحديثين نأخذ؟ قال: بهما جميعا، متى جامع الرجل حراما، أو أفطر على حرام فى شهر رمضان، فعليه ثلاث كفّارات: عتق رقبه، و صيام شهرين متتابعين، و إطعام ستين مسكينا، و قضى ذلك اليوم. و إن نكح حلالا، أو أفطر على حلال، فعليه كفّاره واحده (١).

قوله: «و خلف النذر».

فى كفّاره خلف النذر ثلاثه أقوال:

الأول: أنّها كبيره مطلقا، و فيه أقوال: كبيره متخيّره، كبيره مترتبه، كبيره معينه، و هى صوم شهرين متتابعين.

الثانى: أنّها صغيره مطلقا، و به قال الصدوق.

الثالث: إن كان المنذور صوما، فهى كفّاره رمضان، و إلّا فهى كفّاره يمين، و به يوفّق بين الأخبار.

و أمّا كفّاره العهد، فالمشهور أنّها مخيّره، و قيل: مرتبه، و قيل: كفّاره يمين.

١- تهذيب الأحكام ٤: ٢٠٩ ح ٦٠٥.

ص: ١١٠

و بين البدنه و الاطعام فى صيد المحرم نعامه.

و أمّا كفّاره إفساد واجب الاعتكاف، فالأكثر على أنّها مخيره؛

لروايه سماعه، عن أبى عبد الله عليه السّلام، قال: سألته عن معتكف واقع أهله، قال: عليه ما على الذى أفطر يوما من شهر رمضان متعمدا: عتق رقبه، أو صوم شهرين متتابعين، أو إطعام ستّين مسكينا (١).

و الصدوق على أنّها مرتّبه؛

لصحيحه زراره عن الباقر عليه السّلام قال: سألته عن المعتكف يجمع، قال: إذا فعل ذلك فعليه ما على المظاهر (٢).

و كفّاره جزّ المرأه رأسها فى المصاب عند الأكثر عتق رقبه، أو صيام شهرين متتابعين، أو إطعام ستّين مسكينا؛ لروايه خالد بن سدير كما سيأتى.

و قال ابن إدريس: إنّها مرتّبه. و قيل: لا كفّاره فيه و إن أثمت؛ للأصل مع ضعف الروايه.

قوله: «و بينه و بين البدنه».

أى: مخيرا بين الصوم و البدنه و الاطعام، كما هو صريح الآيه لمكان «أو» و لكن دلّت الأخبار الكثيره على الترتيب، و حملت على الأفضليه، و العمل بظاهر الآيه لا يخلو من الرجحان، و البدنه من الابل الاثنى التى كمل سنّها خمس سنين، سواء فى ذلك كبير النعامه و صغيرها، ذكرها و انثاها، فإن تعذّرت يفضّ قيمتها على البرّ و يطعم ستّين مسكينا، و الفاضل من قيمتها عن ذلك له، و لا يلزمه الاتمام لو أعوز،

١- تهذيب الأحكام ٤: ٢٩٢ ح ٨٨٨.

٢- من لا يحضره الفقيه ٢: ١٢٢ ح ٥٣٢.

ص: ١١١

و مرتباً على العتق، فإن عجز فإلّا طعام في الظهار و قتل الخطأ.

فإن لم يقدر على الفضّ لعدمه أو فقره صام ستين مسكينا، و لو عجز عن صومها صام ثمانية عشر يوماً.

و

في روايه محمد بن مسلم و زراره، عن أبي عبد الله عليه السلام في محرم قتل نعامه، قال: عليه بدنه، فإن لم يجد فإطعام ستين مسكينا، فإن كانت قيمه البدنه أكثر من إطعام ستين مسكينا لم يزد على إطعام ستين مسكينا، و إن كانت قيمته أقل من إطعام ستين مسكينا لم يكن عليه إلّا قيمه البدنه (١).

أى: ليس عليه الاتمام، و الصيام على قياس ذلك، كقوله تعالى أو عِدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا (٢) فلو كانت قيمه البدنه مساويا لخمسه عشر صاعا صام ثلاثين يوماً، و هكذا.

قوله: «و مرتباً على العتق».

إشاره إلى ما ورد في بعض الأخبار أن الكفّارات المذكوره في القرآن على التخيير إذا كان «أو» و على الترتيب إذا كان «فمن لم يجد» فكفّاره الظهار تحرير رقبه، فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين، ... فمن لم يستطع فإطعام ستين مسكينا.

و مثلها كفّاره القتل، فإنها أيضا مرتبه تحرير رقبه مؤمنه، فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين.

١- من لا يحضره الفقيه ٢: ٢٣٢ ح ١١١٠.

٢- سورة المائدة: ٩٥.

ص: ١١٢

السابع: صوم شهر عددى أو هلالى فى ظهار العبد و قتله الخطأ،

و عددى فى صيد المحرم بقره الوحش، أو حماره إذا عجز عن البقره، ثم عن إطعام الثلاثين.

الثامن: صوم ثمانية عشر يوما لكل من وجب عليه شهران فعجز عنهما،

و للمفوض من عرفات قبل الغروب عامدا إذا عجز عن البدنه.

التاسع: صوم عشره أيام فى صيد المحرم ظيبا،

مرتبًا على الشاه، ثم على

قوله: «فى ظهار العبد».

على العبد نصف ما على الحرّ، فعليه صوم شهر عددى أو هلالى فى الظهار و القتل دون الاعتاق و الاطعام؛ لأنه لا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ، بل هُوَ كُلُّ عَلَى مَوْلَاهُ.

قوله: «الثامن صوم ثمانية عشر يوما».

فى روايه أبى بصير و سماعه قالوا: سألنا أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يكون عليه صيام شهرين متتابعين، فلم يقدر على الصيام، و لم يقدر على العتق، و لم يقدر على الصدقه، قال: فليصم ثمانية عشر يوما عن كل عشره مساكين ثلاثة أيام (١).

و من أفاض من عرفات عامدا قبل أن تغيب الشمس، قال: عليه بدنه ينحرها يوم النحر، فإن لم يقدر صام ثمانية عشر يوما (٢).

قوله: «مرتبًا على الشاه».

كفاره صيد الظبى هل هى مرتبه أو مخيره؟ خلاف، منشأه ظاهر الآيه و الروايه الدالّه على أنّ ما فى القرآن ب «أو» فهو على التخيير.

١- تهذيب الأحكام ٤: ٢٠٨ ح ٦٠١.

٢- فروع الكافى ٤: ٤٦٧، تهذيب الأحكام ٥: ١٨٦.

ص: ١١٣

إطعام العشرة.

العاشرة: صوم تسعة أيام في صيد البقره،

أو الحمار إذا عجز عند الخصال الثلاث.

الحادي عشر: صوم ثلاثة أيام مرتبه على إطعام العشرة في كفاره إفطار قضاء رمضان بعد الزوال.

قال الصادق عليه السلام: كل شىء في القرآن «أو» فصاحبه بالخيار يختار ما شاء (١).

وما روى نضياً من أنها على الترتيب وهو مقدم، فيجب عليه أولاً- الشاه، ثم الاطعام، ثم الصيام، قال الله تعالى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعْمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا لِيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهِ (٢) الآية.

قوله: «في كفاره إفطار قضاء رمضان بعد الزوال».

تحريم الافطار بعد الزوال في قضاء رمضان ممّا اتفقوا عليه، لكنهم اختلفوا في كفارته، فالأكثر على أنها إطعام عشرة مساكين لكل مسكين مد، فإن عجز فصيام ثلاثة أيام؛

لصحيحه هشام بن سالم، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: رجل وقع على أهله وهو يقضى شهر رمضان، فقال: إن كان وقع قبل صلاة العصر، فلا شىء عليه يصوم يوماً بدل يوم، وإن فعل بعد العصر صام ذلك اليوم و أطعم عشرة مساكين،

١- فروع الكافي ٤: ٣٥٨، تهذيب الأحكام ٥: ٣٣٣.

٢- سورة المائدة: ٩٥.

ص: ١١٤

و على التخيير بين إطعامهم، و كسوتهم، أو العتق في كفّاره اليمين، و نتف المرأه شعرها في المصاب، و خدش وجهها، و شقّ الرجل ثوبه على الولد و الزوجه.

فإن لم يمكنه صام ثلاثة أيام (١).

لكنها مخالفه لما اتفقوا عليه من ترتب الكفّاره على الافطار بعد الزوال لا بعد العصر.

و قال ابن البراج: إنّها كفّاره يمين. و أبو الصلاح صيام ثلاثة أيام أو اطعام عشرة مساكين. و ابن بابويه كفّاره رمضان؛ لموثقه زواره، و هي محموله على الاستحباب.

قوله: «و على التخيير بين إطعامهم أو كسوتهم أو العتق في كفّاره اليمين».

قال الله تعالى ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفَّارَةُ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ (٢)﴾.

و كفّاره النتف و الخدش، و كذا كفّاره شقّ الثوب كفّاره يمين، كما يشير إليه كلام الشيخ في المبسوط، و يصرّح به

روايه خالد بن سدير عن أبي عبد الله عليه السلام: و إذا شقّ زوج على امرأته أو والد على ولده، فكفّارته كفّاره حنث يمين و لا صلاه لهما حتّى يكفّرا و يتوبا من ذلك، و إذا خدشت المرأه وجهها أو جرّت شعرها أو نتفته، ففي جزّ الشعر عتق رقبه، أو صيام شهرين متتابعين، أو إطعام ستين مسكينا (٣).

و في خدش الوجه إذا أدمت و في النتف كفّاره حنث يمين، و لكن ابن سدير هذا

١- تهذيب الأحكام ٤: ٢٧٩.

٢- سورة المائدة: ٨٩.

٣- تهذيب الأحكام ٨: ٣٢٥.

ص: ١١٥

و في الحلف بالبراءة إن عجز عن كفاره الظهار.

غير موثوق، و كتابه موضوع، و لعله لذلك قال ابن ادریس باستحباب هاتين الكفارتين، ثم إنها و إن كانت مطلقة إلا أن المراد بها التنف و الخدش في المصاب، كما أشار إليه الشيخ لا في مطلق الأحوال.

قوله: «و في الحلف بالبراءة».

تحريم الحلف بالبراءة من الله و رسوله و الأئمة عليهم السلام على الاجتماع و الانفراد صادقاً كان الحالف أو كاذباً مما اتفقوا عليه، لكنهم اختلفوا في وجوب الكفاره به مطلقاً، أو مع الحنث، فقال جماعه منهم الشيخ في النهاية: إنه يكفر كفاره ظهار، فإن عجز فكفاره يمين (١).

و اختار العلامة في المختلف ما في

توقيع العسكري عليه السلام إلى محمد بن الحسن الصفار الذي رواه محمد بن يحيى في الصحيح أنه مع الحنث يطعم عشرة مساكين لكل مسكين مد، و يستغفر الله تعالى (٢).

و قيل: لا كفاره عليه مطلقاً مع الحنث و عدمه لعدم انعقاد اليمين؛ إذ لا حلف إلا بالله.

و

في صحيحه حريز عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: مرّ رسول الله صلى الله عليه و آله على كعب بن عجرة الأنصاري، و القمل يتناثر من رأسه و هو محرم، فقال: أ تؤذيك هوامك؟

فقال: نعم، فأنزلت هذه الآية فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ

١- النهاية ص ٥٧٠.

٢- فروع الكافي ٧: ٤٦١.

ص: ١١٦

و مخيراً بينها و بين شاه أو إطعام العشره فى حلق المحرم رأسه لأذى أو غيرهه.

و بينهما مرتباً على البدنه أو البقره فى جماع المحلّ أمته المحرمه بإذنه.

صِيَامٌ أَوْ صَدَقَةٌ أَوْ نُسُكٌ فَأَمْرُهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بِحَلْقِ رَأْسِهِ وَجَعَلَ عَلَيْهِ صِيَامَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، وَالصَّدَقَةُ عَلَى سِتَّةِ مَسَاكِينَ، لِكُلِّ مَسْكِينٍ مَدَّانٍ، وَالنُّسُكُ الشَّاهُ (١).

و

فى روايه عمرو بن يزيد، عن أبى عبد الله عليه السلام، قال: قال الله تعالى فى كتابه فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ آيَةً، فمن عرض له أذى أو وجع، فيتعاطى ما لا- ينبغى للمحرم إذا كان صحيحاً، فالصيام ثلاثة أيام، و الصدقه على عشره مساكين يشبعهم من الطعام، و النسك شاه يذبحها و يأكل و يطعم، و إنّما عليه واحد من ذلك (٢).

و الأول مذهب ابن الجنيد، و الثانى و هو إطعام عشره مساكين لكل واحد مدّ هو المشهور عند الأصحاب، و الشيخ جمع بينهما بالتخيير، و قوّاه الشهيدان فى الدروس و شرح الشرائع.

قوله: «فى جماع المحلّ أمته المحرمه بإذنه».

من جامع أمته المحرمه بإذنه و هو محلّ، فكفّارته بدنه أو بقره أو شاه، فإن عجز عن الأولين فشاه أو صيام ثلاثة أيام، فالصيام فيها مترتب على غيره، و هو البدنه و البقره، مخيّر بينه و بين غيره و هو الشاه.

١- فروع الكافى ٤: ٣٥٨، تهذيب الأحكام ٥: ٣٣٣.

٢- تهذيب الأحكام ٥: ٣٣٣، الاستبصار ٢: ١٩٥.

الثاني عشر: صوم يوم واحد للمعتكف يومين ندبا،

و كذا معتكف الخمسة و الثمانية، و هكذا كل ثالث.

و لمن نام عن العشاء إلى الانتصاف فيصوم ذلك اليوم، قاله الشيخ (١)، و وافقه

قوله: «صوم يوم واحد للمعتكف يومين ندبا».

الأقوى أن الاعتكاف لا يجب إلّا بعد مضي يومين، فيجب في الثالث، كما تدلّ عليه

صحيحه محمّد بن مسلم عن الباقر عليه السّلام، قال: إذا اعتكف يوما و لم يكن اشترط، فله أن يخرج و يفسخ الاعتكاف، و إن أقام يومين و لم يكن اشترط، فليس له أن يفسخ اعتكافه حتّى يمضي ثلاثة أيّام (٢).

و

صحيحه أبي عبيده عنه عليه السّلام أنّه قال: من اعتكف ثلاثة أيّام، فهو يوم الرابع بالخيار إن شاء زاد ثلاثة أيّام اخر، و إن شاء خرج من المسجد، فإن أقام يومين بعد الثلاثة، فلا يخرج من المسجد حتّى يتمّ ثلاثة أيّام اخر (٣).

و ظاهره وجوب السادس، و يلزم منه وجوب كلّ ثالث؛ إذ لا قائل بالفصل، و ربما كان في الحديث إشاره إلى ذلك.

١- النهاية ص ٥٧٢.

٢- فروع الكافي ٤: ١٧٧ ح ٣، تهذيب الأحكام ٤: ٢٨٩ ح ٨٧٩.

٣- فروع الكافي ٤: ١٧٧ ح ٤، تهذيب الأحكام ٤: ٢٨٨ ح ٨٧٢.

ص: ١١٨

ابن إدريس (١)، و لو أفسده احتمال الكفاره و عدمها، و إن سافر قضاة.
و لو وافق مرضا أو دما أو عيدا أو صوما معينا احتمال السقوط و القضاء،

قوله فى الحاشية: «و هذا هو الباعث على التعرض لموافقته».

لا- حاجه إلى ذلك؛ لأن المرتضى علم الهدى قد صرح بوجوب ذلك الصوم و ادعى عليه الاجماع، فكان التعرض له أولى من
التعرض لموافقته ابن إدريس، فإنه صريح فى وجود دليل سوى خبر الواحد، و لكن الاجماع غير ثابت، كيف؟

و قد خالفه أكثر المتأخرين و ذهبوا إلى استحباب ذلك الصوم بل استحبابه أيضا محل نظر؛ فإن مستنده بل مستند الوجوب أيضا كما
عليه الشيخ فى النهاية

روايه مرسله رواها عبد الله بن المغيرة عمن حدته، عن الصادق عليه السلام فى رجل نام عن العمه و لم يقم إلّا بعد انتصاف الليل،
قال: يصلّيها و يصبح صائما (٢).

و هى مع إرسالها ليس فيها ما يدل على الوجوب، فإن عطفه على الصلاة الواجبه بدليل آخر لا يدل على وجوبه، بل غايته الاستحباب
لو سلم له ذلك.

قوله: «احتمل السقوط».

ظاهر الخبر الذى نقلناه آنفا يفيد أنه مأمور بهذا الصوم فى ذلك اليوم، و قد تقرّر فى الاصول أن الأمر بفعل فى وقت معين لا يقتضى
فعله فيما بعد ذلك الوقت لا

١- السرائر ١: ٤٢٢. لا- يخفى أن موافقه ابن إدريس للشيخ طاب ثراهما تدل على وجود دليل آخر سوى خبر الآحاد، فيقوى العمل
بذلك، و هذا هو الباعث على التعرض لموافقته «منه».

٢- تهذيب الأحكام ٨: ٣٢٣.

ص: ١١٩

و مقرب الدروس (١) التداخل فى الأخير.

أداء و لا قضاء، فلو ثبت قضاؤه فبأمر جديد و ليس، فاحتمال السقوط أقوى من القضاء لو سلم له ثبوت وجوب أصله أو استحبابه.

قوله: «و مقرب الدروس كان التداخل فى الأخير».

أى: فيما إذا وافق ذلك اليوم صوما معيناً؛ لأنه يصدق عليه أنه أصبح صائماً كما كان مأموراً به، و بذلك يخرج عن العهد.

١- الدروس الشرعية ١: ٣٠١.

ص: ١٢٠

فصل الصوم المستحب غير محصور

إشاره

و لنذكر من مؤكده اثنا عشر:

الأول: صوم يوم مولد النبي صلى الله عليه وآله

(١)، و هو سابع عشر من ربيع الأول.

قوله في الحاشيه: عن أقل مدّه الحمل.

أقل مدّه الحمل سنّه أشهر هلاليه، و أمّا أكثرها فقليل: تسعه، و قيل: عشره، و قيل:

سنه. و مستند الكل مفهوم الروايات.

و قال الشهيد الثاني في شرحه على اللمعه: و يمكن حمل الروايات على اختلاف عادات النساء، فإن بعضهنّ تلد لتسعه، و بعضهنّ لعشره، و قد يتفق نادرا بلوغ سنه. و اتفق الأصحاب على أنّه لا يزيد عن السنه، مع أنّهم

رووا أنّ النبي صلى الله عليه وآله حملت به أمّه أيام التشريق، و اتفقوا على أنّه ولد في شهر ربيع الأول

، فأقل ما

١- اعلم أنّهم قد ذكروا أنّ حمل أمّه صلى الله عليه وآله به كان في أيام التشريق، كما في الدروس و غيره من كتب الخاصّه و العامّه، و هذا لا يجامع ولادته صلى الله عليه وآله في ربيع الأول؛ للزوم أقلّيه مدّه حمله صلى الله عليه وآله عن أقل مدّه الحمل، أو أكثريتها عن أكثرها. و قد يجاب بأنّ ذلك من خواصّه صلى الله عليه وآله. و فيه أنّ الخواصّ معدوده، و ليس هذا منها. و الحقّ في الجواب أن يقال: إنّّه قد اشتهر أنّ أهل الجاهليه كانوا إذا اضطروا إلى الحرب في الأشهر الحرم أنسئوها، أى: حرّموا شهورا بعدها، و أوقعوا فيها أفعال الحجّ، و سمّوا أيامها بتلك الأيام، فأنزل الله تعالى: **إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ** و قد اتفق حمله صلى الله عليه وآله في أيام التشريق بذلك الاصطلاح، فلا إشكال «منه».

ص: ١٢١

.....

يكون لبثه في بطن أمه سنه و ثلاثه أشهر، و ما نقل أحد من العلماء أن ذلك من خصائصه صلى الله عليه و آله (١). انتهى.

و أنت خبير بما فيه. أمّا أولاً: فلاّنه نقل في المسالك أن أقصى مدّه الحمل عند العامه سنتان، ذهب إليه الشيخ في النهايه و المقنعه و ابن الجنيد و سلّار و ابن البرّاج و المرتضى في أحد قوليه و جماعه آخرون.

و أمّا ثانياً: فلقول الشيخ في الحاشيه «و قد يجاب بأن ذلك من خواصّه».

و أمّا ثالثاً: فلاّنه بحثه هذا على الأصحاب مدفوع بما نقل عن الصدوق و ابن طاوس من التوجيه، كما سنشير إليه، و لعلّه قدس سرّه كان غافلاً عنه وقتئذ، أو لم يصل إليه هذا الجواب بعد، أو وصل و لم يستحسنه، و هو أعرف بما قال، و الله أعلم بحقيقه الحال.

قوله في الحاشيه: «و الحقّ في الجواب».

أصل هذا الجواب من ابن بابويه رحمه الله عليه،

فإنّه قال في الجزء الرابع من كتاب النبوه أن ابتداء الحمل كان ليله الثاني عشر من جمادى الآخر.

و

عن على بن طاوس في كتاب الإقبال: أنّه كان ليله تاسع عشر من الشهر المذكور (٢).

و كان أحدهما يوم التشريق في الجاهليه، و هو الصواب، و عليه يرفع الاشكال.

١- شرح اللمعه ٢: ١٢٣.

٢- الاقبال ٣: ١٦٢.

ص: ١٢٢

و

فى الكافى (١) أنه ثانى عشر

، و هو موافق لبعض العامه، و الأول هو المشهور.

الثانى: صوم يوم مبعثه صلى الله عليه و آله،

و هو السابع و العشرون من رجب،

روى الحسن بن راشد: أنه يعدل صوم ستين شهرا (٢)

الثالث: صوم يوم الغدير،

روى الحسن بن راشد عن الصادق عليه السلام، قال: قلت: له:

جعلت فداك للمسلمين عيد غير العيدين؟ قال: نعم يا حسن أعظمهما و أشرفهما، قلت: فأى يوم هو؟ قال: هو يوم نصب أمير المؤمنين عليه السلام فيه علما للناس، قلت:

جعلت فداك فما ينبغي لنا أن نصنع فيه؟ قال: تصومه يا حسن و تكثر فيه الصلاة على محمد صلى الله عليه و آله، و تبرأ إلى الله عز و جل ممن ظلمهم، و ان الأنبياء كانت تأمر الأوصياء باليوم الذى يقام فيه الوصى أن يتخذ عيداً،

قوله: «و فى الكافى أنه ثانى عشر».

و مال إليه الشهيد الثانى فى حواشيه على القواعد، و ليست فى الباب روايه تصلح لإثبات أحد القولين.

قوله: «صوم يوم الغدير».

و هو الثامن عشر من ذى الحجه. و روايه ابن راشد ضعيف السند.

قوله: «و تبرأ إلى الله ممن ظلمه».

و فى أحاديث الوصيه و من نصبه صلى الله عليه و آله علما للناس يوم غدير خم و التحذير عمّن أنكر

قوله فيه: معاشر المسلمين أ لست أولى بكم من أنفسكم؟ قالوا: بلى، قال: فمن

١- اصول الكافى ١: ٤٣٩.

٢- فروع الكافى ٤: ١٤٨ ح ١، تهذيب الأحكام ٤: ٣٠٥ ح ٥٠٤.

ص: ١٢٣

قلت: فما لمن صامه؟ قال: صيام ستين شهرا (١).

كنت مولاه فعلى مولاه، اللهم وال من والاه، و عاد من عاداه، و انصر من نصره، و اخذل من خذله، و العن من ظلمه (٢).

و هذا الخبر قد ذكره محمد بن جرير الطبرى صاحب التاريخ، و طرقه من خمسة و سبعين طريقا، و أفرد له كتابا سماه كتاب الولاية، و ذكره أحمد بن محمد بن سعيد بن عقده، و هو زيدى المذهب، و طرقه من مائه و خمسة طرق (٣).

و هذا قد تجاوز حد التواتر، فيفيد العلم الضرورى بوقوعه و حقيقته، فمن أنكره فقد أنكر ضرورى الدين، فهو كافر يجب التبرى منه، اللهم إلا أن يكون إنكاره أو عدم إفادته العلم الضرورى بالإضافه إليه لسبق شبهه، فحينئذ يشكل الحكم بكفره ظاهرا، و إن كان كافرا فى نفس الأمر، و يجرى عليه أحكام الكفار فى الآخرة حيث إنه قصر فى المجاهده، و إلا لكان من المهتدين.

قوله: «صيام ستين شهرا».

و

فى روايه على بن الحسين العبدى، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: صيام يوم غدیر خم يعدل صيام عمر الدنيا لو عاش إنسان، ثم صام ما عمرت الدنيا لكان له ثواب ذلك، و صيامه يعدل عند الله عز و جل فى كل عام مائه حجّه و مائه عمره مبرورات متقبّلات، و هو عيد الله الأكبر، ما بعث الله عز و جل نبيا إلا و تعيد

١- تهذيب الأحكام ٤: ٣٠٥ ح ٥٠٤.

٢- الطرائف ص ١٤٦-١٥٣.

٣- راجع: الطرائف ص ١٤٢.

ص: ١٢٤

الرابع: صوم أيام ثلاثه فى كل شهر:

أول أخمسه، و آخرها، و أول أربعا عشره

فى هذا اليوم و عرف حرمته، و اسمه فى السماء يوم العهد المعهود، و فى الأرض يوم الميثاق المأخوذ، و الجمع المشهود.

الحديث و طوله (١).

و هو و إن كان سنده بين ضعيف و مجهول إلا أنه غير ضائر؛ لأن حكمهم باستحباب تلك الأعمال و ترتب الثواب عليها ليس مستندا فى الحقيقة إلى تلك الأحاديث الضعيفه، فإنها لا يثبت بها حكم بالاتفاق، بل إلى

حديث: من سمع شيئا من الثواب على شىء فصنعه كان له أجره، و إن لم يكن على ما بلغه (٢).

و هو الصحيح السند على ما تقرّر عندنا، و إن كان على المشهور حسنا.

فما ذكره الصدوق فى آخر باب صوم التطوع من الفقيه بقوله: و أما خبر صلاه غدیر خمّ و الثواب المذكور فيه لمن صامه، فإن شيخنا محمد بن الحسن - رضى الله عنه - كان لا يصحّحه، و يقول: إنه من طريق محمد بن موسى الهمداني، و كان كذابا غير ثقة، و كل ما لم يصحّحه ذلك الشيخ قدس سرّه و لم يحكم بصحّته من الأخبار، فهو عندنا متروك غير صحيح (٣). محل نظر و تأمل.

قوله: «الرابع صوم أيام ثلاثه».

فى صحيحه حماد عن الصادق عليه السلام، قال: صام رسول الله صلى الله عليه و آله حتى قيل: ما يفطر، ثم أفطر حتى قيل: ما يصوم، ثم صام صوم داود عليه السلام يوما و يوما لا، ثم قبض

١- تهذيب الأحكام ٣: ١٤٣ ح ٣١٧.

٢- ثواب الأعمال ص ١٦٠ ح ١.

٣- من لا يحضره الفقيه ٢: ٩٠-٩١.

ص: ١٢٥

الثاني، روى أنّ ذلك يعدل صوم الدهر، و يذهب و حر الصدر (١) - بالمهملتين - أي: وسوسته. و العاجز عن صيامها يتصدق عن كلّ يوم بمدّ أو درهم.

على صيام ثلاثة أيام في الشهر، قال: يعدلن صوم الدهر، و يذهبن بوحر الصدر.

قال حمّاد: الوحر الوسوسة، قال حمّاد: فقلت: و أيّ الأيام هي؟ قال: أوّل خميس في الشهر، و أوّل أربعاء بعد العشر منه، و آخر خميس منه، فقلت: و كيف صارت هذه الأيام التي يصام؟ فقال: لأنّ من قبلنا من الامم كان إذا نزل على أحدهم العذاب نزل في هذه الأيام المخوفة (٢).

و

في موثقه زواره قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: بما جرت السنّة من الصوم؟ فقال:

ثلاثة أيام من كلّ شهر: الخميس في العشر الأوّل، و الأربعاء في العشر الأوسط، و الخميس في العشر الآخر، قال: فقلت: هذا جميع ما جرت به السنّة في الصوم؟

قال: نعم (٣).

قوله: «و العاجز عن صيامها».

من كبر أو عطش لا من مرض، فإنّه يقضيه إذا برئ من مرضه، كما تدلّ عليه

روايه داود بن فرقد، عن أبيه، قال: كتب حفص الأعمور إلّي: سل أبا عبد الله عليه السّلام عن ثلاث مسائل، فقال أبو عبد الله عليه السّلام: ما هي؟ قال: من ترك الصيام ثلاثة أيام في كلّ شهر، فقال أبو عبد الله عليه السّلام: من مرض أو كبر أو لعطش، قال: فاشرح شيئاً شيئاً،

١- فروع الكافي ٤: ٨٩ ح ١، تهذيب الأحكام ٤: ٣٠٢ ح ٤٩٦.

٢- من لا يحضره الفقيه ٢: ٤٩ ح ٢١٠، الكافي ٤: ٨٩ ح ١، التهذيب ٤: ٣٠٢ ح ٩١٣.

٣- من لا يحضره الفقيه ٢: ٥١ ح ٢٢٠.

ص: ١٢٦

الخامس: صوم أيام البيض،

و هي الثالث عشر و الرابع عشر و الخامس عشر من كل شهر،

روى أن من صامها في كل شهر فكأنما صام الدهر (١).

و لتسميتها بأيام البيض وجهان (٢) مشهوران.

فقال: إن كان من مرض فإذا برأ فليقضه، و إن كان من كبر أو لعطش فبدل كل يوم مد (٣).

قوله: «فكأنما صام الدهر».

لأنَّ الشهر ثلاثون يوماً، و أيام البيض ثلاثة، و قد قال الله تعالى مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرٌ مِّمَّالًا (٤) فمن صامها كان كمن صام الدهر.

قوله في الحاشية: «و الوجه الثاني ما رواه الصدوق».

يظهر من الصدوق أن صوم هذه الأيام منسوخ بصوم الخميس و الأربعاء.

حيث قال بعد نقل الرواية المذكورة في الحاشية: قال مصنف هذا الكتاب: هذا

١- علل الشرائع ص ٣٧٩.

٢- الوجه الأوّل: أن لياليها بيض بالقمر، و المراد أيام الليالي البيض. و الوجه الثاني: ما رواه الصدوق في كتاب علل الشرائع أن آدم- على نبينا و عليه السلام- لما اهبط إلى الأرض، أهبط مسودّ البدن، فبكت الملائكة لذلك، و سألوا الله أن يرّد إليه بياضه، فناده مناد من السماء: صم لربك، فاتفق صيامه ثالث عشر الشهر، فذهب ثلث السواد، ثم نودي صم الرابع عشر، فصامه فذهب ثلثا السواد، ثم نودي صم الخامس عشر، فصامه و قد ذهب السواد كلّ «منه».

٣- تهذيب الأحكام ٤: ٢٣٩ ح ٧٠٠.

٤- سورة الأنعام: ١٦٠.

الخبر صحيح، و لكن الله تبارك و تعالى فوَض إلى نبيه محمد صَلَّى اللهُ عليه و آله أمر دينه، فقال:

مَا آتَاكُمْ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا فسنَّ رسول الله صَلَّى اللهُ عليه و آله مكان أيام البيض خميساً في أول الشهر، و أربعاء في وسط الشهر، و خميساً في آخر الشهر، و ذلك صوم السنه، من صامها كان كمن صام الدهر؛ لقوله مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَثْمَالِهَا و إنما ذكرت الحديث لما فيه من ذكر العله، و ليعلم السبب في ذلك؛ لأنَّ الناس أكثرهم يقولون: إنَّ أيام البيض إنما سميت بيضا لأنَّ لياليها مغمرة من أولها إلى آخرها (١). انتهى كلامه رفع مقامه.

قوله في الحاشية: «إنَّ آدم لما أهبط إلى الأرض».

هذا مثل قوله تعالى قُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَىٰ حِينٍ (٢). يعطى أن الهبوط كان من غير الأرض إلى الأرض، فيدلُّ على أنَّ جنه آدم كانت جنه من جنان الخلد لا بستانا من بساتين الدنيا، كما ذهب إليه بعض، و نحن قد أكثرنا الآيات و الروايات في هذا المعنى في تعليقاتنا على الأربعين، و في رسالتنا الموسومه بهدايه الفؤاد (٣)، فليطلب من هناك.

قوله في الحاشية: «أهبط مسودَّ البطن».

السواد و البياض: إمَّا محمولان على ظاهرهما، و هما كنايةتان عن أثر المعصية

١- علل الشرائع ص ٣٨٠ - ٣٨١.

٢- سورة البقره: ٣٦.

٣- طبع كليهما بتحقيقى.

ص: ١٢٨

السادس: صوم يوم عرفه بشرط تحقق هلال ذي الحجة،

و عدم إضعافه عن الدعاء، روى أن صومه كفّاره تسعين سنة (١).

السابع: صوم يوم المباهله،

و هو الرابع و العشرون من ذي الحجة، و فى مثله

و الطاعة، فتأمل.

قوله فى الحاشية: «فبكت الملائكة»

بكاء الملائكة: إمّا محمول على حقيقته كما عليه الأكثر، أو هو كناية عن عظم هذا الأمر، كما يقال فى تعظيم مصيبه الرجل العظيم إذا مات: بكت عليه السماء و الأرض، و أظلمت الدنيا، بشرط تحقق هلال ذي الحجة، بأن يرى فى أوّل الشهر من غير اشتباه و التباس، و إلّا فيكون صومه دائرا بين مندوب و حرام؛ لاحتمال كونه عيداً.

قوله: «و عدم إضعافه عن الدعاء».

يريد أن صومه مشروط بأن لا يضعفه عن الدعاء الذى هو عازم فى الكمية و الكيفية، و يفهم منه أن الدعاء فيه أفضل من الصوم، و صومه كفّاره سبعين سنة.

قوله: «صوم يوم المباهله».

المباهله: الملاعنه، و هو أن يجتمع القوم إذا اختلفوا فى شىء، فيقولوا: لعنه الله على الظالم منّا، سمى بذلك لأنّ النبى صلى الله عليه و آله باهل فيه نصارى نجران بأمر المؤمنين و فاطمه و الحسنين عليهم السلام، فأظهر ما لله فيه على خصيمه، و حصل فيه من التنبيه على قرب على عليه السلام من ربّه و اختصاصه و عزم منزلته و ثبوت ولايته، و استجابته الدعاء

١- من لا يحضره الفقيه ٢: ٥٢ ح ٢٣٢.

ص: ١٢٩

تصدّق أمير المؤمنين عليه السّلام بخاتمته و هو راعٍ، فنزل قوله تعالى **إِنَّمَا وَرِثَكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَ يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَ هُمْ رَاكِعُونَ (١)**.

به ما لم يحصل بغيره، و ذلك من أعظم الكرامات الموجبه لإخبار الله تعالى بأنّ نفسه نفس النبي صلّى الله عليه و آله، فيستحبّ صومه شكرا لهذه النعمة الجسيمة، و إلّا فلا نصّ على استحباب صومه بالخصوص.

قوله تعالى: **إِنَّمَا وَرِثَكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ**.

الآية نزلت في حقّ علي عليه السّلام باتّفاق المخالف و المؤالف حين سأله سائل و هو راعٍ في صلاته، فأوحى إليه بخنصره اليمنى، و أخذ السائل الخاتم من خنصره (٢).

و

عن الصادق عليه السّلام: إنّ الخاتم الذي تصدّق به أمير المؤمنين عليه السّلام وزن حلقتيه أربعة مثاقيل فضّه، و وزن فضّته خمسة مثاقيل، و هو من ياقوته حمراء قيمته خراج الشام، و خراج الشام مائه حمل من فضّه، و أربعة أحمال من الذهب، هو لطوق بن الحران (٣)، قتله أمير المؤمنين عليه السّلام و أخذ الخاتم من إصبغه و أتى به النبي صلّى الله عليه و آله من جملة الغنائم، فأعطاه النبي صلّى الله عليه و آله، فجعله في إصبغه صلوات الله عليهما و آلهما (٤).

١- سورة المائدة: ٥٥.

٢- الطرائف ص ٤٧-٤٩.

٣- في المستدرک: لمروان بن طوق.

٤- مستدرک وسائل الشيعه ٧: ٢٥٩-٢٦٣ ح ٩.

ص: ١٣٠

الثامن: صوم أول ذي الحجة إلى تاسعه،

روى أن من صامه كتب له صوم ثمانين شهرا، فإن صام التسع كتب له صوم الدهر (١).

التاسع: صوم رجب،

روى أن من صامه كلّه كتب الله له رضاه، و من كتب له رضاه لم يعدّبه (٢).

قوله: «صوم أول ذي الحجة إلى تاسعه».

في روايه مرسله عن أبي الحسن الأول عليه السلام، قال: وفي أول يوم من ذي الحجة ولد إبراهيم خليل الرحمن عليه السلام، فمن صام ذلك اليوم كتب الله له صيام ستين شهرا (٣).

و

في مرسله اخرى عنه عليه السلام: إنه من صام أول يوم من ذي الحجة كتب الله له صوم ثمانين شهرا، فإن صام التسع كتب الله له صوم الدهر (٤).

قوله: «صوم رجب».

في روايه مرسله عن أبي الحسن الأول عليه السلام، قال: وفي أول يوم رجب روى أن من صامه ...

، رواه الشيخ المفيد رحمه الله مرسلا عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: من صام رجب كلّه ...

الحديث (٥).

و

عن سيدنا أمير المؤمنين عليه السلام أنه كان يصومه و يقول: رجب شهرى، و شعبان

١- من لا يحضره الفقيه ٢: ٥٢ ح ٢٣٠.

٢- المقنعه ص ٣٧٢.

٣- فروع الكافي ٤: ١٤٩ ح ٢، تهذيب الأحكام ٤: ٣٠٤ ح ٩١٩.

٤- من لا يحضره الفقيه ٢: ٥٢ ح ٢٣٠.

٥- وسائل الشيعة ١٠: ٤٧٥ ح ٩.

ص: ١٣١

العاشرة: صوم شعبان،

روى أن صوم شعبان و شهر رمضان مُتَّبَعِينَ تَوْبَةً مِنَ اللَّهِ تَعَالَى (١).

شهر رسول الله صَلَّى الله عليه و آله (٢).

و

عن الصادق عليه السّلام: إنّ نوحا ركب السفينه أول يوم من رجب، و أمر من معه أن يصوموا ذلك اليوم، و قال: من صامه تباعدت عنه النيران مسيره سنه، و من صام سبعة أيام غلقت عنه أبواب النيران السبعة، و من صام ثمانية أيام فتحت له أبواب الجنان الثمانية، و من صام خمسة عشر يوما اعطى مسألته، و من صام خمسة و عشرين قيل له: استأنف العمل فقد غفر الله لك، و من زاد زاد الله عزّ و جَلَّ (٣).

قوله: «روى أن صوم شعبان».

رواه أبو الصباح الكناني، عن الصادق عليه السّلام، عن أبي حمزه، عن أبي جعفر، عن أبيه، قال: قال رسول الله صَلَّى الله عليه و آله: من صام شعبان كان له طهاره من كلّ زلّه و وصمه و بادره، قال: قلت لأبي جعفر عليه السّلام: ما الوصمه؟ قال: اليمين في المعصيه، قلت: فما البادره؟ قال: اليمين عند الغضب، و التوبه منها الندم (٤).

١- فروع الكافي ٤: ٩١ ح ١ و ٢، تهذيب الأحكام ٤: ٣٠٧ ح ٥٠٨.

٢- وسائل الشيعه ١٠: ٤٨٠ ح ١٦.

٣- من لا يحضره الفقيه ٢: ٥٥ ح ٢٤٣.

٤- من لا يحضره الفقيه ٢: ٥٦ ح ٢٤٦، فروع الكافي ٤: ٩٣ ح ٨، التهذيب ٤: ٣٠٧.

الحادى عشر: صوم يوم دحو الأرض

(١)، أى: بسطها من تحت الكعبة، و هو الخامس و العشرون من ذى القعدة. و روى أنه يعدل ستين شهرا (٢).

قوله فى الحاشية: «قد يقال: إن وقوع دحو الأرض».

فى صحيحه الحسن بن على الوشاء، قال: كنت مع أبى و أنا غلام، فتعشينا عند الرضا عليه السلام ليله خمس و عشرين من ذى القعدة، فقال له: ليله خمسه و عشرين من

١- قد يقال: إن وقوع دحو الأرض فى الخامس و العشرين من ذى القعدة يقتضى تحقق الشهور قبل الدحو، و حيث ان الشهر مؤلف من الأيام و الليالى، و هى لا- تتحقق قبل خلق الفلك، فيكون خلقه قبل الدحو، و هذا ينافى قوله تعالى هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ فَإِنَّ هَذِهِ الْآيَةَ الْكَرِيمَةَ تقتضى تقدّم دحو الأرض على خلق الفلك. و الجواب: أن الآيه الكريمه لم تدل على أن أصل خلق السماء بعد الدحو، و إنما دلت على أن جعلها سبع طبقات إنما وقع بعد الدحو، فيجوز أن يكون سبحانه خلق السماء فى أول الأمر طبقه واحده، ثم دحا الأرض، ثم جعل السماء سبع طبقات، و ربما يدل بظاهره على ذلك قوله تعالى أَأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمْ السَّمَاءُ بَنَاهَا* رَفَعَ سَمَكَهَا فَسَوَّاهَا* وَ أَعْطَشَ لَيْلَهَا وَ أَخْرَجَ ضُحَاهَا* وَ الْأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا وَ قد ذكر المفسرون أن امتداد الجسم اذا اعتبر من العلو إلى السفلى يسمى عمقا، و إذا اعتبر من السفلى إلى العلو يسمى سمكا. ثم لا يخفى أنه يكفى فى تحقق الليل و النهار وجود جرم الأرض، و إن كان خلق قبل الدحو صغيرا جدا؛ إذ الليل ليس إلا مخروط ظل الأرض، و النهار مقابله، و هما حاصلان، فقد تحقق الليل و النهار قبل الدحو و زال الاشكال. و يمكن التفصلى عنه بوجه آخر أوردناه فى تفسيرنا الموسوم ب «العروه الوثقى» و بسطنا الكلام هنا بما لا مزيد عليه «منه».

٢- فروع الكافى ٤: ١٤٩ ح ٢، تهذيب الأحكام ٤: ٣٠٤ ح ٥٠٢.

ص: ١٣٣

.....

ذى القعدة ولد فيها إبراهيم عليه السّلام، و ولد فيها عيسى بن مريم عليه السّلام، و فيها دحيت الأرض من تحت الكعبة، فمن صام ذلك اليوم كان كمن صام ستين شهرا (١).

قال صاحب المدارك: و مقتضى ذلك عدّ الشهر قبل الدحو، و استشكله جدّى قدس سرّه فى فوائد القواعد بما علم من أنّه تعالى خلق السماوات و ما بينهما فى ستّة أيام، و أنّ المراد من اليوم دوران الشمس فى فلکها دوره واحده، و هو يقتضى عدم خلق السماوات قبل ذلك، فلا يتمّ عدّ الأشهر فى تلك المدّة.

و يمكن دفعه بأنّ الکتب العزيز ناطق بتأخر الدحو عن خلق السماء و الأرض و الليل و النهار، حيث قال عزّ و جلّ أ أنتم أشدّ خلقاً أم السماء بناها* رفّع سمکها فسوّاها* و أعطش ليلها و أخرج ضحاها* و الأرض بعد ذلك دحاها (٢) و على هذا فيمكن تحقّق الأهلّة و عدّ الأيام قبل ذلك (٣). انتهى.

و ظنّى أنّ المراد بهذه الأيام و الشهور هو الأيام الفرضية و الشهور التقديرية، كما فى قوله تعالى إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَ الْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ* (٤) إذ المتبادر منها كما صرح به أهل التفسير زمان طلوع الشمس إلى غروبها، و لم يكن وقتئذ طلوع و لا غروب، فالمراد مجردّ الفرض و التقدير، أى: لو فرضنا

١- من لا يحضره الفقيه ٢: ٥٤ ح ٢٣٨.

٢- سورة النازعات: ٢٧-٣٠.

٣- مدارك الأحكام ٦: ٢٦٥-٢٦٦.

٤- سورة الأعراف: ٥٤، يونس: ٣.

ص: ١٣٤

.....

وقدّرنا قبل الدحو أيّاما و شهورا، لكان وقوع دحو الأرض فى الخامس و العشرين من ذى القعدة، و هذا لا يقتضى إلّا تحقّق الشهور الفرضيه قبل الدحو، و هى متحقّق قبل الفلك، و لا يلزم منه كون خلقه قبل الدحو، و بذلك يزول الاشكال.

و أمّا قوله وَ الْأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا فمعناه مع ذلك، أى: مع ما سمعت من قدرته فى السماء، كما قال: عَتَلُّ بَعْدَ ذَلِكَ زَنِيمٌ (١) أى: مع ذلك، كما نقل عن مجاهد. و على هذا فلا دلاله فى الآيه على تأخّر دحو الأرض عن خلق السماء فى الآيه و الليل و النهار. و لا منافاه بينها و بين قوله تعالى هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً (٢) الآيه.

و أمّا كلام الشيخ و صاحب المدارك، فمبنى على أنّ الله تبارك و تعالى خلق الأرض أوّلا جرما صغيرا، ثمّ خلق السماء طبقه واحده، و أدارها دورات عديده حصلت بها الأيام و الليالي؛ لوجود ظلّ جرم الأرض و إن كان صغيرا و تألّفت بهما الشهور و السنين، ثمّ دحى الأرض و خلق ما فيها، ثمّ جعل السماء سبع طبقات.

و ينصره ما نقل

عن ابن عثّاس أنّه قال: إنّ الله دحى الأرض بعد السماء، و إن كانت الأرض خلقت قبل السماء كانت ربوه مجتمعته تحت الكعبه فبسطها.

و فيه مناقشه أمّا أوّلا: فلأنّ الليل الحقيقى الشرعى عباره عن زمان يقع ما بين غروب الشمس و طلوع الفجر الثانى، و حيث لا طلوع و لا غروب و لا يغيب جرم

١- سوره القلم: ١٣.

٢- سوره البقره: ٢٩.

ص: ١٣٥

.....

التير بتمامه و لا- ضوءه عن النظر، فلا- ليل و لا- نهار، كما فيما فوق فلكك الزهره، فإننا إذا فرضنا أن على ذلك الجرم الصغير شخصا إنسانيا لم يغب عنه جرم التير العظيم، فإنه كلما أراد أن ينظر إليه يمكنه ذلك، و يكون حاله فى الظلمه و النور وقت كون التير العظيم تحت ذلك الجرم الصغير حال من يكون فى ظلّ جدار وقت كون التير فوق الافق بالنسبه إلينا، و معلوم أنّ مثل هذا لا يسمّى ليلا لا شرعا و لا عرفا.

و أما ثانيا: فلأنّ السماء لما كانت قبل الدحو طبقه واحده و وجود الليل و النهار موقوف على حركه الشمس درّه واحده، و هى إنّما خلقت فى الطبقة الرابعه منها بعد سمك السماء و دحو الأرض، فكيف يكون قبله ليل أو نهار بالحركه اليوميه.

و أما ثالثا: فلأنّ مقتضى ظاهر قوله تعالى إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ (١) عدّ الشهور بعد جعل السماء سبع طبقات لمكان صيغه الجمع، و هو على ما ذكره بعد الدحو، و قد سبق أنّ مقتضى الحديث عدّ الشهور قبل الدحو المتقدّم على خلق السماوات، فالاشكال على الوجوه بحاله، و إنّما يندفع بها وجهنا، فتأمل.

قوله فى الحاشيه: «أوردناه فى تفسيرنا الموسوم بالعروه الوثقى».

ما وجدنا هذا التفسير سوى سورة الحمد.

ص: ١٣٦

الثاني عشر: صوم يوم عاشوراء حزناً،

روى أنه كفّاره سنة (١). و ليكن الافطار بعد العصر على شربه من ماء، كما روى عن الصادق عليه السلام (٢).

قوله: «صوم يوم عاشوراء».

المراد بيوم عاشوراء هو العاشر من المحرم، و في مثل هذا اليوم اصيب سيدنا أبو عبد الله الحسين عليه السلام ما اصيب.

و الروايات في صيامه مختلفه، فورد في بعضها النهى عنه، و أنّ من صامه كان حظّه من ذلك اليوم حظّ ابن مرجانه و آل زياد و هو النار (٣).

و في بعضها الأمر به و أنّه كفّاره سنة (٤). و الشيخ جمع بينهما، بأنّ من صامه على طريق الحزن بمصاب آل محمّد عليهم السلام و الجزع لما حلّ بعترته فقد أصاب، و من صامه على ما يعتقد فيه مخالفونا من الفضل في صومه و التبرّك به و الاعتقاد لبركته و سعادته، فقد أثمّ و أخطأ.

و

في روايه معتبره عن عبد الله بن سنان، قال: دخلت على أبي عبد الله عليه السلام في يوم عاشوراء، فألقيته كاسف اللون، ظاهر الحزن، و دموعه تنحدر على عينيه كاللؤلؤ المتساقط، فقلت: يا ابن رسول الله ممّ بكاؤك؟ لا أبكي الله عينيك، فقال:

أ و في غفله أنت؟ أ ما علمت أنّ الحسين بن علي عليهما السلام اصيب في مثل هذا اليوم؟

١- تهذيب الأحكام ٤: ٣٠٠ ح ٤٩٠.

٢- المصباح المتهدّد ص ٧٢٤.

٣- فروع الكافي ٤: ١٤٧ ح ٦، التهذيب ٤: ٣٠١ ح ٩١٢.

٤- تهذيب الأحكام ٤: ٢٩٩-٣٠٠ ح ٩٠٥ و ٩٠٧.

ص: ١٣٧

.....

فقلت: يا سيدى فما قولك فى صومه؟ فقال: صمه من غير تبييت، و أفطره من غير تشميت، و لا- تجعله يوم صوم كمال و ليكن إفطارك بعد العصر بساعه على شربه من ماء، فإنه فى ذلك الوقت من ذلك تجلّت الهيجاء عن رسول الله صلّى الله عليه و آله، و انكشفت الملحمة عنهم (١).

قوله: «حزنا».

إشاره إلى أنّ صومه ليس صوما معتبرا، بل هو إمساك بدون نيه الصوم، فيستحبّ فيه الامساك إلى بعد العصر حزنا، و صومه من شعار بنى اميه سرورا بقتلهم الحسين عليه السلام.

١- مصباح المتهدّج ص ٧٢٤.

ص: ١٣٨

فصل الصوم الممزم اثنا عشر

الأول: صوم يومي العيدين،

و تحريمه مما أجمع عليه أهل الاسلام، و استثنى الشيخ (١) صوم العيد في كفاره القتل في شهر حرام، و الروايه (٢) ضعيفه.

قوله: «و الروايه ضعيفه».

لوجود سهل بن زياد الآدمي في طريقهما، و لكن على هذا المطلب روايه اخرى حسنه بل

صحيحه عن زراره، عن الباقر عليه السلام، قال: قلت له: رجل قتل رجلا في الحرم، قال: عليه ديتة و ثلث، و يصوم شهرين متتابعين من أشهر الحرم، و يعتق رقبه، و يطعم ستين مسكينا، قال: قلت: يدخل في هذا شيء؟ قال: و ما يدخل؟

قلت: العيدين و أيام التشريق؟ قال: يصوم فإنه حقّ لزمه (٣).

قيل: و هذه الروايه و إن كانت معتبره الاسناد، إلا أنّ الخروج بها عن مقتضى الأخبار الصحيحه المتضمنه لتحريم صوم هذه الأيام مشكل.

١- المبسوط ١: ٢٨١.

٢- و هي ما رواه زراره عن الباقر عليه السلام، قال: سألته عن رجل قتل رجلا خطأ في الشهر الحرام؟ قال: تغلظ عليه العقوبه، و عليه عتق رقبه، أو صيام شهرين متتابعين من أشهر الحرم، قلت: فإنه يدخل في هذا الشيء، قال: و ما هو؟ قلت: يوم العيد و أيام التشريق، قال: يصومه فإنه حقّ لزمه «منه» تهذيب الأحكام ٤: ٢٩٧ ح ٤٧٩.

٣- فروع الكافي ٤: ١٤٠ ح ٩.

ص: ١٣٩

الثاني: صوم أيام التشريق،

و تحريمه ممّا أجمع عليه علماؤنا، و خصّه الأ-كثر بمن كان بمنى، و ألحق الشيخ (١) مكّه و استثنى كما سبق، و زاد العلّامة (٢) التخصيص بالناسك، و لم نظفر له بمستند.

قوله: «و خصّه الأ-كثر بمن كان بمنى».

لصحيحه معاوية بن عمّار، قال: سألت أبا عبد الله عليه السّلام عن صيام أيام التشريق، فقال: أمّا بالأمصار فلا بأس به، و أمّا بمنى فلا (٣).

فإنّها خاصّه، و الخاصّ مقدّم على العام،

كروايه قتيبه، قال: قال أبو عبد الله عليه السّلام:

نهى رسول الله صلّى الله عليه و آله عن صوم سنّه أيام: العيدين، و أيام التشريق، و اليوم الذى تشكّك فيه من شهر رمضان (٤).

و

صحيحه زياد بن أبى حلال، قال: قال لنا أبو عبد الله عليه السّلام: لا صيام بعد الأضحى ثلاثة أيام؛ لأنّها أيام أكل و شرب (٥).

قوله: «و زاد العلّامة فى القواعد».

تخصيص التحريم بمن كان ناسكا بمنى لأنّه العمده، و الكامل المتبادر ممّن كان بمنى فى أيام التشريق، فإطلاق الروايه ينصرف إليه، و أمّا غيره فالأصل عدم تحريم صومه فيه فى هذه الأيام، فيجب الاقتصار فيما خالف الأصل على موضع

١- المبسوط ١: ٢٨١ و ٣٧١.

٢- قواعد الأحكام ١: ٣٨٤.

٣- تهذيب الأحكام ٤: ٢٩٧ ح ٨٩٧.

٤- تهذيب الأحكام ٤: ١٨٣ ح ٥٠٩.

٥- فروع الكافى ٤: ١٤٨ ح ٢، تهذيب الأحكام ٤: ٣٣٠ ح ١٠٣١.

ص: ١٤٠

الثالث: صوم يوم الشكّ بنيه رمضان،

أمّا بنيه قضائه أو النذر فلا. فلو أفطره القاضى بعد الزوال أو النادر فظهر منه، احتمال سقوط الكفّاره و وجوبها عن القضاء أو النذر، أمّا عن رمضان فلا.

الرابع: صوم المعصية شكرا لا زجرا.

اليقين، فيمكن أن يكون هذا مستنده، فتأمل فيه.

قوله: «صوم يوم الشكّ بنيه رمضان».

إنّما كان محرّما لورود النهى عنه، كما سبق آنفا؛ لأنّ صوم يوم الثلاثين من شعبان بنيه رمضان تشريع محرّم.

قوله: «احتمل سقوط الكفّاره».

لأنّ ذلك اليوم كان عند الله من رمضان، فما كان صالحا لأن يكون ظرفا لقضائه أو النذر، و إذ لا قضاء و لا نذر فلا كفّاره.

و أنت خبير بأنّه احتمال ثبوتها أقوى من سقوطها؛ لأنّه كان مكلفا بما عقد عليه العباده و أدّاه إليه ظنّه لا بما فى الواقع، و لو كان مكلفا به لكان عليه الكفّاره عن رمضان لكونه واقعا فى الواقع و هو لم يحتمله، بل احتمال الكفّاره عن القضاء أو النذر؛ لأنّه لمّا نواه قضاء أو ندرا ثم أفطره و كان هاتكا له على زعمه و اعتقاده وجبت عليه الكفّاره عن أحدهما جريمه لجرأته على هتك حرمة.

قوله: «صوم المعصية».

أى: صوم نذر المعصية؛ لقوله صلّى الله عليه و آله «لا نذر فى معصية» (١) و صيغته أن تقول: مثلا إن

ص: ١٤١

الخامس: صوم الصمت،

بأن ينويه صامتا إلى الليل، و تحريمه إجماعى، و النصّ (١) به ناطق، ففساده ممّا لا ريب فيه، و احتمال بعضهم (٢) صحّته؛ لتوجّه النهى إلى أمر خارج، و هو كما ترى.

شربت خمرا فلله على أن أصوم يوما، و يقصد به الشكر لا زجر النفس عنه.

قوله: «و النصّ به ناطق».

و هو

روايه الزهرى عن على بن الحسين سلام الله عليهما، قال: صوم الوصال حرام، و صوم الصمت حرام (٣).

و إذا كان حراما كان فاسدا قطعاً.

و احتمال بعضهم صحّته؛ لتحقق الاتيان بالمأمور به، و هو الامساك عن المفطرات مع النيه، و النهى إنّما توجّه إلى الصمت المنوى و نيته، و هو أمر خارج عن حقيقته.

و فيه أنّ ظاهر النصّ و الاجماع قد دلّ على تحريم الصوم الواقع على هذا الوجه، و هو أن ينويه ساكتا إلى الليل، و أنّه غير مشروع فى مله الاسلام، فيكون بدعه، فيقع فاسداً.

١- من لا يحضره الفقيه ٢: ٤٧ ح ٢٠٩ و ص ١١٢ ح ٤٧٨، فروع الكافى ٤: ٨٥ ح ١، تهذيب الأحكام ٤: ٢٩٦ ح ١.

٢- مدارك الأحكام ٦: ٢٨٢.

٣- فروع الكافى ٤: ٨٣، من لا يحضره الفقيه ٢: ٧٧ و ٤: ٣٦٥، التهذيب ٤: ٢٩٦.

ص: ١٤٢

السادس: صوم الوصال.

و تحريمه إجماعى، و فسره الأكثر بأن يجعل عشاؤه سحوره، و الظاهر تقييده بأن ينوى صوم النهار مع ذلك الجزء الليلى ابتداء، فلو

قوله: «السادس صوم الوصال».

فى وصيه النبى لعلى عليهما و آلهما السلام: يا على لا تصوم المرأة تطوعاً إلّا بإذن زوجها، و لا يصوم العبد تطوعاً إلّا بإذن مولاه، و لا يصوم الضيف تطوعاً إلّا بإذن صاحبه. يا على صوم يوم الفطر حرام، و صوم يوم الأضحى حرام، و صوم الوصال حرام، و صوم الصمت حرام، و صوم نذر المعصيه حرام، و صوم الدهر حرام (١).

و يعلم منه و ممّا عدده الشيخ قدس سرّه أنّ الصوم المحرّم أزيد من اثنى عشر، مع أنّه عدّ صوم يومى العيدين واحدا منها و هما اثنان.

قوله: «و تحريمه إجماعى».

فإنّه من خواصّه صلّى الله عليه و آله،

و هو عليه السلام نهى عن الوصال و كان يواصل، فقليل له فى ذلك، فقال: لست كأحدكم، إننى أظّل عند ربّى فيطعمنى و يسقنى (٢).

أى: أقيم عنده فيطعمنى بالغذاء الروحانى، و يسقنى بالشراب الطهور. شبّه نسبه صلّى الله عليه و آله إليه تعالى بنسبه الضيف إلى المضيف فى اعتماده فى الأكل و الشرب عليه، و اهتمامه ترفع جوعه و عطشه، فالكلام استعاره تمثليه.

١- من لا يحضره الفقيه ٤: ٣٦٧.

٢- من لا يحضره الفقيه ٢: ١٧٢.

ص: ١٤٣

ضمّه بعد الغروب لم يفسد النهار، و في أثناءه إشكال.

و قد يفسّر بصوم يومين متوالين من غير إفطار بينهما، و بالأوّل صحيحتا الحلبي و ابن البختری (١).

قوله: «و في أثناءه إشكال».

إذا اعتبر في تحريمه أو إفساده الصوم كونه مضموماً إليه ابتداءً فضمه إليه في أثناء النهار أو الصوم لا يفسده من غير إشكال، كما لو ضمّه بعد الغروب. نعم عدم الافساد في هذه الصورة أوضح؛ لأنّ صومه قد تمّ للغروب؛ لقوله تعالى **ثُمَّ أَتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ** (٢) و كذا لا إشكال فيما إذا اعتبر فيهما ضمّه إليه مطلقاً، فتأمل.

قوله: «و بالأوّل صحيحتا الحلبي و ابن البختری».

إشاره إلى ما

في الكافي عن الحلبي، عن الصادق عليه السلام، قال: الوصال في الصيام أن يجعل عشاء سحوره (٣).

و

عن حفص بن البختری عنه عليه السلام: المواصل في الصيام يصوم يوماً و ليله و يفطر في السحر (٤).

و

في ضعيفه محمّد بن سليمان، عن أبيه، عن أبي عبد الله عليه السلام، أنّه قال، و إنّما قال رسول الله صلّى الله عليه و آله لا وصال في صيام، يعني لا يصوم الرجل يومين متوالين من غير

١- فروع الكافي ٤: ٩٥ ح ٢ و ٣.

٢- سورة البقرة: ١٨٧.

٣- فروع الكافي ٤: ٩٥-٩٦ ح ٢.

٤- فروع الكافي ٤: ٩٥ ح ٣.

ص: ١٤٤

و بالثاني روايه ضعيفه (١) عمل بها في المعتبر (٢)، وافقها (٣) في السرائر (٤).

السابع: صوم المرأة ندبا بغير إذن زوجها،

و تحريمه إجماعى، و لا فرق بين الدائم و المتعه.

الثامن: صوم المملوك ندبا بدون إذن مولاه،

و هو إجماعى أيضا، و لا فرق بين إضعافه و عدمه، و لو هياه صحّ في يومه إذا لم يسر الضعف إلى يوم مولاه.

إفطار، و إنّما يحرم تأخير العشاء إلى السحر إذا نوى كونه جزء من الصوم، أمّا لو أخره بغير نيه فلا (٥).

قوله: «و لا فرق بين الدائم و المتعه».

و كذا لا فرق في الزوج بين الحاضر و الغائب؛ لإطلاق

صحيحه ابن مسلم عن الباقر عليه السلام، قال: قال النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: ليس للمرأة أن تصوم تطوعاً إلّا بإذن زوجها (٦).

١- تهذيب الأحكام ٤: ٣٠٧ ح ٩٢٧.

٢- المعتبر ٢: ٧١٤.

٣- أى: وافق الروايه، و إنّما لم يقل «وافقه» لأنّ المتعارف موافقه المتأخر المتقدّم لا العكس «منه». إنّما قال «وافقها» لأنّ ابن إدريس لا يعمل بخبر الآحاد، فلعلّه عمل بغيرها أو ظنّها متواتره «منه».

٤- السرائر ١: ٤٢٠.

٥- تهذيب الأحكام ٤: ٣٠٧ ح ٩٢٧.

٦- فروع الكافي ٤: ١٥٢ ح ٤.

ص: ١٤٥

التاسع: صوم ذات الدم المانع منه.**العاشر: الصوم ندبا لمن عليه صوم واجب،**

وفاقا للشيخين (١) و الأكثر.

قوله: «صوم ذات الدم المانع منه».

أى: من الصوم كالحيض و النفاس، للأمر بالافطار عند عروضها، و الأمر بالشىء نهى عن ضده، فيكون حراما.

و

فى صحيحه عيص بن القاسم، عن أبى عبد الله عليه السلام، قال: سألته عن امرأه طمّثت فى شهر رمضان قبل أن تغيب الشمس، قال: تفطر حين طمّثت (٢).

و

فى حسنه الحلبي عنه عليه السلام، قال: سألته عن امرأه أصبحت صائمه، فلما ارتفع النهار أو كان العشاء حاضت أ تفطر؟ قال: نعم و إن كان وقت المغرب فلتفطر، قال:

و سألته عن امرأه رأت الطهر أول النهار من شهر رمضان فتغتسل و لم تطعم كيف تصنع فى ذلك اليوم؟ قال: تفطر ذلك اليوم، فإنما أفطرها من الدم (٣).

و

فى صحيحه عبد الرحمن، عن أبى الحسن عليه السلام، قال: سألته عن امرأه تلد بعد العصر، أ تتم ذلك اليوم أم تفطر؟ فقال: تفطر ثم تقضى ذلك اليوم (٤).

قوله: «الصوم ندبا لمن عليه صوم واجب».

اختلفوا فى جواز التطوع بالصوم فى من فى ذمته واجب، فمنعه الأكثر، و أجازه

١- المقنعه ص ٥٧، النهايه ص ١٦٣.

٢- فروع الكافى ٤: ١٣٥ ح ٣، التهذيب ١: ٣٩٣ ح ١٢١٥.

٣- فروع الكافى ٤: ١٣٥ ح ٢، التهذيب ٤: ٣١١ ح ٩٣٩.

٤- فروع الكافي ٤: ١٣٥ ح ٤.

ص: ١٤٦

و حسنه الحلبي و روايه الكنانى (١) مقيدتان بقضاء رمضان، و كلامهم مطلق.

المرتضى و جماعه، منهم العلامة فى القواعد، و ربما يظهر من الكليني اختصاص المنع بما إذا كان الواجب من قضاء رمضان، و هو لنا على الأقوى الجواز فى غير أصاله الاباحه السالمه عن المعارض.

و على المنع فيه

حسنه الحلبي، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل عليه من شهر رمضان طائفه أ يتطوع؟ قال: لا، حتى يقضى ما عليه من شهر رمضان (٢).

و

روايه الكنانى قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل عليه من شهر رمضان أيام أ يتطوع؟ قال: لا حتى يقضى ما عليه من شهر رمضان (٣).

و الظاهر أن منع التطوع مع اشتغال الذمه بالصوم الواجب عند من قال به إنما يتحقق حيث يمكن فعله، فلو كان بحيث لا يمكن كصوم شعبان ندبا لمن عليه كفاره كبيره جاز صومه.

قوله: «و حسنه الحلبي».

بل صحيحته؛ لأن على بن إبراهيم بن هاشم قد ثبت توثيقه و تعديله، كما أوضحناه فى بعض رسائلنا، و السند فى الكافى هكذا: على بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبي (٤).

١- تهذيب الأحكام ٤: ٢٧٦ ح ٨٣٥ و ٨٣٦.

٢- فروع الكافى ٤: ١٢٣ ح ٢.

٣- فروع الكافى ٤: ١٢٣ ح ١.

٤- فروع الكافى ٤: ١٢٣ ح ٢.

ص: ١٤٧

الحادى عشر: صوم المريض الظنّ التضرّر به بوجدانه،

أو بقول عارف و لو كان كافرا. و لو تكلفه بطل و إن انكشف عدم التضرّر، و يمكن الفرق بين الانكشاف بعد الزوال و قبله، فيبطل فى الأول، و يجدد فى الثانى، مع احتمال الاكتفاء بالاولى.

قوله: «صوم المريض الظنّ التضرّر به».

بزياده المرض أو زياده مدّته أو مشقّته، و المرجع فى ذلك كلّ إلى الظنّ المستند إلى إماره، أو تجربه، أو قول من يفيد قوله الظنّ، و إن كان فاسقا أو كافرا.

و لو تكلف الصوم و ظنّ ضرره كان فاسدا و وجب عليه قضاؤه؛ لقوله تعالى فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ.

قوله: «أو بقول عارف و لو كان كافرا».

فإنّ ظنّ التضرّر به قد يحصل بقوله، و قد يحصل به اليقين، كما إذا بين وجهه بدليل بين جلى أو خفى، أو إذا كان المريض عارفا متيقظا يتفطن بأدنى تنبيه أو محرما، أو كانت له أماره دالّه على صدق قوله، فيقوى بذلك، و يحصل بالمجموع ظنا غالبا أو يقينا رافعا للشبهه، فحينئذ يجب عليه العمل بقوله.

و قد يحصل الظنّ بصدق قوله باشتهار حذاقته بين أرباب الوقوف و تابشير معالجاته كثيرا، فحينئذ يصحّ للعامى أن يعتمد عليه، و يرجع فى المداواه و المعالجه إليه، و ليس هنا بمجرد إخبار أو شهاده ليرد أنّه فاسق، فلا يعبأ به و لا بقوله؛ لقوله تعالى إِنَّ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا (١) فَإِنَّ حُصُولَ الظَّنِّ الْمُسْتَنْدِ بِمَا ذَكَرْنَاهُ نَوْعٌ

١- سورة الحجرات: ٦.

ص: ١٤٨

وظائى الضرر التام بترك المجامعه نهارة يجامع على الاظهر، و تردد فيه فى المنتهى (١).

تبين تفيد العلم بصدقه.

ويمكن الفرق بين الانكشاف، و ذلك ان المريض اذا حصلت له العافية قبل الزوال و ظن عدم التضرر بالصوم و كان ممسكا بنوى و يتم صومه يومه هذا و يجزيه، و اذا تبين له قبل الزوال عدم التضرر به من الابتداء، فبطريق يكون صومه صحيحا مجزيا اذا نواه قبله.

و اما الاكتفاء بالاولى، فلا يخلو من شىء؛ لان المنوى به لم يكن بظاهر الشرع صوما شرعيا، فلا عبره بها فى نظره، و هذا الخلاف بعد الزوال، فانه كالمفطر، كما سياتى إليه الاشاره.

قوله: «يجامع على الاظهر».

لوجوب دفع الضرر المظنون، و لعموم

قوله عليه السلام «كل ما اضر به الصوم فالإفطار له واجب» (٢)

و المفروض ان هذا مرض يضر به الصوم، فيجب عليه الافطار.

١- منتهى المطلب ٩: ٢١٥.

٢- من لا يحضره الفقيه ٢: ١٣٣.

ص: ١٤٩

و هل لزوجته الصائمه (١) الامتناع؟ فيتحمل عنها الكفّاره؟ نظر، و يتعيّن لو كانت معها حائض، و قيل: يتخيّر بينهما لتعارض المفسدتين، و لو كانت معهما مجنونه أو مسافره و نحوهما تعيّنت.

الثاني عشر: صوم الواجب سفرا إلا النذر المقيّد به، و ثلاثه الهدى،

قوله: «فيتحمل عنها الكفّاره».

لا- كفّاره على تقدير امتناعها لكونه واجبا عليه لوجوب دفع الضرر، و خاصّه إذا كان تامّا و غير مفطر لها لعدم فساد صومها بذلك، على ما ذهب إليه الأكثر، فلا يتحقّق المقتضى للتكفير عاينه تحريم الاكراه؛ لعدم جواز إجبار المسلم على غير الحقّ الواجب عليه.

قوله: «يتعيّن».

أى: الصائمه و نحوها كالمريضه.

قوله: «صوم الواجب سفرا».

فإنّه محرّم لورود النهى عنه فى عدّه أخبار:

منها:

روايه الحلبي عن الصادق عليه السّلام، قال: قلت: رجل صام فى السفر، فقال: إن كان بلغه أنّ رسول الله صلّى الله عليه و آله نهى عن ذلك فعليه القضاء، و إن لم يكن بلغه فلا شىء عليه (٢).

١- أى: صوما واجبا لا يجوز إفساده، فليس لها الامتناع فى المندوب، و لا قضاء رمضان قبل الزوال «منه».

٢- تهذيب الأحكام ٤: ٢٢١ ح ٦٤٤.

قال عليه السلام: إن رسول الله صلى الله عليه وآله خرج من المدينة إلى مكة في شهر رمضان و معه الناس و فيهم المشاه، فلما انتهى إلى كراع الغميم دعا بقدر من ماء فيما بين الظهر و العصر، فشرب و أفرط، ثم أفرط الناس معه، و تم اناس على صومهم، فسمّاهم العصاه، و إنما يؤخذ بأمر رسول الله صلى الله عليه وآله (١).

و بذلك علم أن الجاهل هنا معذور. هذا عند فقهاءنا.

و أما عند فقهاء العامة،

ففى التهذيب فى روايه الزهرى عن على بن الحسين عليهما السلام، و أما صوم السفر و المرض، فإن العامة قد اختلفت فى ذلك، فقال قوم: يصوم، و قال آخرون: لا يصوم، و قال قوم: إن شاء صام و إن شاء أفرط.

و أمّا نحن فنقول: يفطر فى الحالين جميعا، فإن صام فى حال السفر أو فى حال المرض، فعليه القضاء، فإن الله عزّ و جلّ يقول: فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ (٢).

فى جوامع الجامع: ورد فى الخبر الصائم فى السفر كالمفطر فى الحضر.

ثمّ إنهم استثنوا من ذلك ثلاثة أيام فى بدل الهدى، و ثمانية عشر يوما فى بدل البدنه لمن أفاض من عرفات قبل الغروب عامدا، و النذر المشترط سفرا و حضرا؛

لروايه إبراهيم بن عبد الحميد، عن أبى الحسن عليه السلام، قال: سألته عن الرجل يجعل لله

١- فروع الكافى ٤: ١٢٧ ح ٥.

٢- تهذيب الأحكام ٤: ٢٩٤ ح ١٩٥.

ص: ١٥١

و ثمانيه عشر البدنه، و المرتضى (١) أضاف المعين إن صادفه، و المفيد (٢) ما سوى رمضان من الواجب، و الصدوقان (٣) صوم الصيد، و العمل على المشهور.

و الضابط قصر الصلاة، و لا يتخير فى الأربعة على الأظهر.

عليه صوم يوم مسمى، قال: يصومه أبدا فى الحضر و السفر (٤).

و

عن على بن مهزيار، قال: كتب بندار مولى إدريس: يا سيدى نذرت أن أصوم كل يوم سبت، فإن أنا لم أصمه ما يلزمنى من الكفاره؟ فكتب عليه السلام و قرأته: لا تتركه إلاً من علّه، و ليس عليك صومه فى سفر و لا مرض إلاً أن تكون نويت ذلك، و إن كنت أفطرت فيه من غير علّه فتصدق بعدد كل يوم لسبعة مساكين، فنسأل الله التوفيق لما يحب و يرضى (٥).

قوله: «و المرتضى أضاف».

أى: أضاف إلى هذه الثلاثة المستثناه النذر المعين إن صادف السفر، و يرده صحيحه الصفار عن على بن مهزيار، قال: كتب بندار الحديث. و قد سبق على ذلك أخبار اخر، كموثقه زراره، و مكاتبه القاسم بن أبى القاسم، و غيرهما.

قوله: «و الضابط قصر الصلاة».

أى: كل موضع قصرت فيه الصلاة قصرت فيه الصوم، كما ورد فيه الروايه.

١- جمل العلم و العمل ص ٩٢.

٢- المقنعه ص ٥٧.

٣- المقنعه ص ١٩٩.

٤- تهذيب الأحكام ٤: ٢٣٥.

٥- فروع الكافى ٧: ٤٥٦، التهذيب ٤: ٢٣٥.

ص: ١٥٢

و جاهل الحكم معذور، فيجزؤه و يفطر أثناء النهار متى علم و يقضيه.

و لما كان لقائل أن يقول: هذا غير ضابط، فإن قصر الصوم فى المواضيع الآتية التى هى مواضع الخمسة منع ... (١) قصر الصلاة، فإنه مختير بين القصر و الاتمام على الأظهر، فإذا أتمها فيها يتحقق و يقصر فيه الصوم دون الصلاة، فينحلّ بذلك هذه الصوم (الصلاة ظ). أجاب فيه بقوله: و لا تخيير فى الأربعة على الأظهر، و لا شكّ أنّ القصر فيها أقرب إلى الاحتياط و أولى إلى تحصيل براءة الذمّة.

قوله: «و جاهل الحكم معذور».

هذا أحد المواضع المعذور فيها الجاهل، كما تدلّ عليه

صحيحه عبد الرحمن بن أبى عبد الله عليه السّلام، قال: سألته عن رجل صام فى شهر رمضان فى السفر، فقال: إن كان لم يبلغه أنّ رسول الله صلّى الله عليه و آله نهى عن ذلك، فليس عليه القضاء، و قد أجزأ عنه الصوم (٢).

و مثلها صحيحه ابن أبى شعبة (٣).

١- بياض فى الأصل.

٢- تهذيب الأحكام ٤: ٢٢١ ح ٦٤٦.

٣- تهذيب الأحكام ٤: ٢٢١ ح ٦٤٤.

ص: ١٥٣

و المفطر قبل حدّ الترخّص أو بعده بعد الزوال (١) يقضى، أما التكفّر لو استمرّ

قوله: «أو بعده قبل (٢) الزوال يقضى».

المذاهب المشهورة فى هذه المسألة ثلاثة، فمنهم: من شرط فى قصره تبييت النيه.

وقيل: بل يكفى خروجه قبل الزوال.

وقيل: يجب القصر و لو خرج قبل الغروب.

و الأوسط أوسط بشرط أن يبلغ محلّ الترخّص و لم تزل الشمس، و لا اعتبار بتبييت النيه.

سأل الحلبي أبا عبد الله عليه السّلام عن الرجل يخرج من بيته و هو يريد السفر و هو صائم، فقال: إن خرج قبل أن ينتصف النهار فليقتصر و ليقض ذلك اليوم، و إن خرج بعد الزوال فليتمّ صومه (٣).

و

فى روايه محمّد بن مسلم عنه عليه السّلام: إذا سافر الرجل فى شهر رمضان، فخرج بعد نصف النهار، فعليه صيام ذلك اليوم و يعتدّ به (٤).

١- المراد أن وصوله إلى حدّ الترخّص بعد الزوال، و هذا مذهب المفيد و جماعه من المتأخّرين، و الروايات من الصحاح و الحسان و المؤثقات ناطقه به، و السيّد المرتضى و أتباعه أنه يفطر و إن بلغ حدّ الترخّص قبل الغروب بلحظه، لقوله تعالى أو على سَفَرٍ * «منه».

٢- فى المتن من الرسالة: بعد.

٣- من لا يحضره الفقيه ٢: ٩٢ ح ٤١٢.

٤- فروع الكافى ٤: ١٣١ ح ٤، التهذيب ٤: ٢٢٩ ح ٦٧٢.

ص: ١٥٤

على سفره، فمبنى على عدم السقوط بطروء المسقط.

و القادم مفطرا يمسك استحبابا و يقضى، و ممسكا قبل الزوال يتم و يجزئه،

قوله: «فمبنى على عدم السقوط بطروء المسقط».

و قد مرّ الكلام فيه فى أوائل الرسالة، فتذكر.

قوله: «يمسك استحبابا».

أما الأول، فتدلّ عليه موثقه سماعه، قال: سألته عن مسافر دخل أهله قبل زوال الشمس و قد أكل، قال: لا ينبغي له أن يأكل يومه ذلك شيئا، و لا يواقع فى شهر رمضان إن كان له أهل (١).

و

صحيحه يونس قال: قال: فى المسافر الذى يدخل أهله فى شهر رمضان و قد أكل قبل دخوله، قال: يكفّ عن الأكل بقيه يومه و عليه القضاء (٢).

و أما الثانى، فتدلّ عليه

موثقه سماعه، عن أبى بصير، قال: سألته عن الرجل يقدم من سفر فى شهر رمضان، فقال: إن قدم قبل زوال الشمس فعليه صيام ذلك اليوم و يعتدّ به (٣).

و

ضعيفه أحمد بن محمّد، قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل قدم من سفر فى شهر رمضان و لم يطعم شيئا قبل الزوال، قال: يصوم (٤).

١- فروع الكافى ٤: ١٣٢ ح ٨، التهذيب ٤: ٢٥٣ ح ٧٥١.

٢- فروع الكافى ٤: ١٣٢ ح ٩، التهذيب ٤: ٢٥٤ ح ٧٥٢.

٣- تهذيب الأحكام ٤: ٢٥٥ ح ٧٥٤.

٤- فروع الكافى ٤: ١٣٢ ح ٧، التهذيب ٤: ٢٥٥ ح ٧٥٥.

ص: ١٥٥

و بعده كالمفطر. و كذا المعافى.

و

صحيحه رفاعه بن موسى، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يقبل فى شهر رمضان من سفر حتى يرى أنه سيدخل أهله ضحوه أو ارتفاع النهار، قال: إذا طلع الفجر و هو خارج لم يدخل، فهو بالخيار إن شاء صام و إن شاء أفطر (١).

و

صحيحه ابن مسلم عن الباقر عليه السلام فى الرجل يقدم من سفر فى رمضان، فيدخل أهله حين يصبح أو ارتفاع النهار، قال: إذا طلع الفجر و هو خارج و لم يدخل أهله، فهو بالخيار إن شاء صام و إن شاء أفطر (٢).

قوله: «و كذا المعافاه».

كالمرضى إذا حصلت له العافيه، فإن كان مفطرا يمسك استحبابا و يقضى، و إن كان ممسكا قبل الزوال يتم و يجزيه، و بعده كالمفطر.

١- فروع الكافى ٤: ١٣٢ ح ٥، التهذيب ٤: ٢٥٥ ح ٧٥٦.

٢- فروع الكافى ٤: ١٣٢ ح ٦، التهذيب ٤: ٢٢٨ ح ٦٦٨.

فصل الامور المعتمده فى نيه الصوم اثنا عشر

الأول: تعيين سبب الصوم،

من نذر، أو كفاره، أو تحمّل و نحوها، و لا يشترط فى رمضان، و ألحق به المرتضى (١) النذر المعين، و هو قريب.

و فى إلحاق طارئ التعيين كالمطلق لظن الموت و القضاء لقرب رمضان احتمال.

و لو نوى فى رمضان غيره عالماً (٢) صحّ عنه عند الشيخ (٣) و المرتضى (٤)

قوله: «و لا يشترط فى رمضان».

و الفرق أنّ صوم ما عدا شهر رمضان يقع فى زمان يصلح له و لغيره، فلا يتعين فيه ذلك الصوم المخصوص، فلا بدّ فى تعيينه من ذكر السبب لتعين به، بخلاف رمضان و ما يشاكله فى التعيين الذاتى أو العرضى.

و ألحق الشهيد بالصوم المعين الندب المتعين، كأَيّام البيض فى عدم احتياجه إلى التعيين، بل نقل عنه أنّه ألحق به المندوب مطلقاً لتعيينه شرعاً فى جميع الأيام إلّا ما استثنى، و هو حينئذ إذا كانت الذمّه بريئه من الصوم الواجب.

قوله: «و لو نوى فى رمضان غيره عالماً بأنّه رمضان صحّ عنه».

١- جمل العلم و العمل ص ٨٩.

٢- أى: عالماً بأنّه من شهر رمضان، أمّا الجاهل بأنّه منه فينصرف إليه و يجرى عنه، و لم أطلع على مخالف فيه، و الظاهر أنّه إجماعى «منه».

٣- المبسوط ١: ٢٧٦، و الخلاف ١: ١٦٤.

٤- جمل العلم و العمل ص ٨٩.

ص: ١٥٧

و المحقق (١)، و في السرائر (٢) و المختلف (٣) لا يصح، و هو الأصح.

الثاني: قصد الوجوب أو الندب،

و لا يجزئ التردد مع إمكان الجزم، و يجزئ مع عدمه.

أى: عن رمضان دون ما نواه، و ذلك لأنّ النية المشترطه و هى نية القربة حاصله و ما زاد عليه لغو، فيكون الصوم صحيحا لحصوله بشرطه، و هذا يصح إذا نوى صوما مطلقا، فإنّه ينصرف إلى رمضان.

و أمّا إذا نوى صوما معينا فلا، فإنّه غير صحيح؛ لعدم صلاحية الزمان له و غيره، و هو رمضان ليس بمنوى؛ إذ لا مطابقه بينه و بين النية، فيقع فاسدا لانتفاء شرطه، و لأنّه نهى عن نية غيره، و النهى مفسد، و إنّما خصّ العالم بالذكر لأنّه محلّ الخلاف.

و أمّا الجاهل، فلا-خلاف فيهم فى أنه لو نوى فى رمضان غيره واجبا كان أم مندوبا أجزأ عن رمضان دون ما نواه، و لو لا إجماعهم هذا لكان القول بعدم الاجزاء قويا لمثل ما مرّ آنفا، و للتنافى بين نية رمضان و نية غيره.

قوله: «و يجزئ مع عدمه».

على مذهب من يعتبر تعيّن الوجه فى النية لا يجزئ التردد بينهما، أمكن الجزم بأحدهما أم لم يمكن؛ لما بينهما من التنافى.

أمّا على الاكتفاء بنية القربة فالظاهر هو الاجزاء؛ لأنّ هذه الضميمة لا تنافى

١-المعتبر ٢: ٦٤٤.

٢-السرائر ١: ٣٧١.

٣-مختلف الشيعة ٣: ٢٤٦.

ص: ١٥٨

وفاقا لشيخنا الشهيد في متونه الأربعة (١)

الثالث: قصد الأداء أو القضاء في غير رمضان،

و فيه لا يلزم قصد الأداء، و يجزم لمتوخيه التردد بينهما على الأقرب.

الرابع: قصد القربة،

و لا يضرّ ضمّ طمع الثواب و دفع العقاب إذا كانت هي

التقرب، فلا تكون مفسده.

و على القول بصحة العباده المشتمله على وجه غير مطابق للواقع، فالحكم بالصحة هنا أولى.

قوله: «في متونه الأربعة».

الدروس، و البيان، و اللمعه، و القواعد.

قوله: «و يجزم لمتوخيه».

كالمحبوس مثلاً.

قوله: «الترديد بينهما».

على الاكتفاء بنيه القربة، و هو الأولى، و لا حاجه له إلى التردد بينهما.

قوله: «و لا يضرّ ضمّ طمع الثواب و دفع العقاب».

قصد الثواب و دفع العقاب لا يخرج العمل عن الاخلاص و لا يفسده؛ لأنّ الثواب لما كان من عند الله تعالى، فقاصده قاصد لوجه الله، فلا يقدر ذلك في الاخلاص؛ لأنّ المراد به هو القربة المعتبره في النيات، و هو ايقاع الطاعات خالصه لله وحده، فتجب العباده له و تحرم لغيره «من عمل لي عملاً أشرك فيه

ص: ١٥٩

المقصد الأصلي، أمّا العكس فالأكثر على إفساده النية في الصوم وغيره، و في التساوى نظر، و الأظهر عدم الافساد فيهما. و كذا لو أمره الطيب بالحمية فضمّها إليها، و قد يفرق بين الصوم المعين وغيره (١).

غيرى تركته لشريكه» (٢).

و

في الحديث: إنّ الناس يعبدون الله على ثلاثة أصناف: صنف منهم يعبدونه خوفا من ناره، فتلك عباده العبيد. و صنف منهم يعبدونه حبا له، فتلك عباده الكرام (٣).

و فيه تصريح بصحة العبادة المأتى بها على هذين الوجهين، و هما أن يطلب بها الثواب أو دفع العقاب، مع الاشارة إلى أنّ الأولى و هو الاتيان بها على قصد الطاعة و الانقياد، و كونه تعالى أهلا للعبادة من غير طمع في الثواب أو دفع العقاب، بل بحيث لا يخطر بباله سواه، و لا يطمح إلى ما عداه و عنه العبارة بعباده الكرام، و إليه الاشارة

بقوله عليه السلام «ما عبدتك خوفا من نارك و لا شوقا إلى جنتك، بل وجدتك أهلا للعبادة فعبدتك» (٤).

قوله: «و كذا لو أمره الطيب بالحمية».

من جعل ضمّ الثواب أو دفع العقاب إلى قصد القربة مفسدا للعبادة يلزمه أن

١- أى: فلا يفسد في المعين، و يفسد في غيره «منه».

٢- عوالى اللآلى ١: ٤٠٤ ح ٦٢.

٣- اصول الكافى ٢: ٨٤، وسائل الشيعة ١: ٦٢.

٤- عوالى اللآلى ٢: ١١، بحار الأنوار ٤١: ١٤.

ص: ١٦٠

.....

يجعل ضمّ سائر الضمائم كالحميه بالصوم و التبرّد بالوضوء و نحو ذلك مفسدا لها بطريق أولى.

و أمّا من لم يجعله مفسدا، فقد اختلفوا في فسادها بأمثال هذه الضمائم، فمنهم من حكم بفسادها بها، و الأكثر منهم على عدمه، و فصل آخرون فقالوا: إن كانت القرية مقصوده بالذات و الضميمة بالتبع صحّت، و ان انعكس الأمر أو تساويا فسدت.

قيل: و هذا إذا كانت الضميمة مرجوحه. و أمّا إذا كانت راجحه و لاحظ القاصد رجحانها وجوبا أو ندبا، كالحميه في الصوم لوجوب حفظ البدن، فينبغي أن لا يكون مضرّه؛ إذ هي حينئذ مؤكّده، فصوم من قصد الحميه مثلا صحيح، مندوبا كان أو واجبا، معينا أو غيره. قال: و لكن في النفس من صحّه غير المعين و عدمها محتمل.

أقول: قد عرفت أنّ القدر المعتر في الاخلاص هو ايقاع العباده خالصه لله وحده من غير اشتراط غيره فيها، فلا يفسدها ضمّ الثواب و العقاب، و لا ضمّ أمثال هذه الضمائم راجحه كانت أو مرجوحه. نعم تجرّدها عن ذلك كلّه هو الأولى و الأليق بمقام العبوديه، و هو كلام آخر ليس هذا مقامه.

الخامس: تنجيزها أو حكمه،

كالتعليق بمشيئه الله (١)، أو بقاء الجبل حجرا، لا بقدم زيد مثلا.

و ناذر صوم يوم قدومه ينوى ليلا إن جزم به، أو ظنّ على الأظهر فله التعليق به، و إن شكّ فقدم قبل الزوال و التناول نوى و صحّ.

قوله: «الخامس تنجيزها».

المراد بتنجيز نيه الصوم عدم تعليقه على أمر غير مجزوم الوقوع، كأن يقول:

مثلا أصوم غدا إن قدم زيد من سفره، و هو على شكّ من قدومه، إذا الشكّ في المعلق عليه يسرى إليه، و هو ينافى الجزم المعبر في النيه.

نعم لو كان ما علّقه عليه مجزوما به متيقّنا وقوعه، كأن يقول: أصوم غدا إن بقى الجبل حجرا، لا يضرّه ذلك، و مثله تعليقه بمشيئه الله مطلقا اريد به التبرّك أم الشرط، فإنّ الصوم من الطاعات، و معلوم يقينا أنّ الله تعالى يشاء الطاعات و إن لم يشأ المعاصي، فإنّه سبحانه منزّه عن الفحشاء، و ذلك لا ينافى أن لا يجرى في ملكه إلّا ما يشاء؛ إذ لا جبر و لا تفويض بل أمر بين أمرين، تأمل تعرف.

قوله: «و ناذر صوم يوم قدومه».

المشهور عدم انعقاد هذا النذر؛ لأنّه إن قدم ليلا لم يكن قدومه في اليوم. و إن قدم نهارا، فقد مضى قبل قدومه جزء من النهار، و المفهوم من صوم يوم قدومه و صوم مجموع النهار.

١- و لو لغير التبرّك، فإنّه سبحانه يريد الطاعات. أمّا لو علّق بمشيئه الله المعاصي، فإنّه يفسد عندنا، و يصحّ عند الأشاعره «منه».

ص: ١٦٢

السادس: الاستداه الحكيمه إلى الليل،

فلو قصد الافطار أثم (١) قطعاً، و هل

و لو علم ليلا قدومه نهرا فيبت النهه، لم يكف ذلك؛ لعدم حصول الشرط و هو قدومه، فلا وجه لوجوبه.

وقيل: ينعقد النذر و يجب عليه صومه إن قدم قبل الزوال و أحدث ما به يفسد الصوم؛ لأنّ هذا القدر من النهار قابل للصوم ندبا بل واجبا فيما لو أصبح و لم ينو الصوم ثمّ نوى القضاء عن رمضان قبل أن يتناول، فإنّ الأقوى صحّحه صومه هذا، فليكن في النذر كذلك.

و إذا صحّ صومه، فلو علم ليلا- قدومه نهرا عاده جاز له نيته ليلا، بل يتّجه حينئذ وجوب النهه ليلا، و إن علم مجيئه بعد الزوال؛ لأنّ المنذور مجموع اليوم الذي يقدم فيه، و هو يتحقّق بقدومه في جزء من النهار.

قوله: «فلو قصد الافطار أثم قطعاً».

لأنّ قصد القبيح قبيح عقلا- و شرعا، إلّا أنّه لا يعاقب عليه العقاب الذي يعاقب عليه بفعله في الخارج، و به يجمع بين الأدلّه بل بين الأقوال، و لا يدخل فيه ما يخفيه الانسان من الوسواس و حديث النفس؛ لأنّ ذلك ممّا ليس من وسعه الخلوّ منه، و لكن ما اعتقده و عزم عليه.

١- و لا ينافي ذلك ما اشتهر من أنّ نه المعصيه لا تؤثر عقابا، و قد أظنّب الكلام في ذلك في حواشى القواعد الشهيديه «منه».

ص: ١٤٣

ففسد صومه؟ أبو الصلاح (١) نعم، و أوجب القضاء و الكفاراه (٢)، و وافقه فى المآلف (٣) على القضاء.

و المرطفى و الشفخ (٤) لا، و وافقهما فى المعفر (٥) بشرط فففر النفه، و للبحف من الفرففن مآال، و لا نص فى هذا المآام.

قوله: «أبو الصلاح».

نعم لأنه عباده مشروطه بالنفه و قد فاف شرطها فففسد، و لأن الأصل اعتبار النفه فى جمفع أجزاء العباده، و لما كان ذلك شاقا اعتبر حكمها، و هو أن لا- يأتى بما فخالفها و لا فنوى قطعها، فإذا نوى زالت النفه حقفه و حكما، فففسد الصوم لفواف شرطه، و لأنه عمل خلا عن النفه حقفه و حكما، فلا فكون معفرا فى نظر الشارع.

و إذا فسد الجزء فسد الكل؛ لأن الصوم لا ففبعض.

قوله: «و المرطفى و الشفخ».

لأن ما ففسد الصوم معلوم، و ففس هذا القصد منه، فمن اءعى كونه مفسدا فعلفه الففان، و لأن قصد الافطار فنافى قصد الصوم لا حكمه الفاب بالانعقاد الذى لا فناففه النوم و الغروب إجماعا، و لأن النفه لا ففب فففر ففها فى كل أزمنه الصوم إجماعا، فلا ففحقق المنافاه.

١- الكافى فى الفقه ص ١٨٢.

٢- فففسد عنده بالاستمناء و إن لم فففر المنى «منه».

٣- مآلف الشفعه ٣: ٢٤٤.

٤- المبسوط ١: ٢٧٨، الخلاف ٢: ٢٢٢.

٥- المعفر ٢: ٤٤٤.

ص: ١٦٤

السابع: إيقاعها فيما بين أول الليل و الفجر في الصوم المعين و إن تفلل مفسد،

و يصحّ مقارنتها للفجر، خلافا للمفيد (١) و ابن أبي عقيل (٢).

و لا تجزئ في شعبان عن ناسيها في رمضان، خلافا للخلاف (٣).

قوله: «و إن تفلل مفسد».

كالأكل و الشرب و الجماع و نحوها، و لو أخلّ بالنيه ليلا في المعين عمدا فسد صومه لفوات الشرط و وجب القضاء بل الكفارة على قول، و إن كان الأقوى عدمه؛ لأصاله براءة الذمه مع عدم المعارض.

قوله: «خلافا للمفيد و ابن أبي عقيل».

حتى أنه ساوى بين الناسي و العامد في بطلان الصوم مع الاخلال بالنيه من الليل، و يمكن أن يستدلّ له عليه بعموم

قوله عليه السلام «من لم يبيت نيه الصوم من الليل فلا صيام له» (٤).

و بأنّ إيقاعها قبل الفجر على وجه يكون مقارنه لطلوعه متعذرا؛ إذ الطلوع لا يعلم إلّا بعد الوقوع، فتقع النيه بعده، فيقتضى جزء من الصوم بغير نيه، فيفسد بفساده صوم ذلك اليوم.

قوله: «خلافا للخلاف».

فإنّه جوّز فيه تقديمها على رمضان بيوم و يومين و أيام مقارنه له، قال: و لو

١- المقنعه ص ٤٨.

٢- مختلف الشيعة ٣: ٢٣٥ عنه.

٣- الخلاف ١: ٣٧٦.

٤- عوالي اللآلي ٣: ١٣٣.

ص: ١٦٥

الثامن: إيقاعها قبل الزوال لناسيها ليلا،

و الجاهل بوجوب ذلك اليوم فيعلم، و من تجدد عزمه على صوم واجب غير معين كالقضاء و النذر المطلق.

نسيها عند دخوله فصام كانت النية الاولى كافيها، و دليله عليه ضعيف، و لذا رده الشيخ قدس سره.

قوله: «إيقاعها قبل الزوال لناسيها ليلا».

امتداد وقتها إلى الزوال لناسيها ليلا- و لمن تجدد له عزم على صوم واجب غير معين إذا لم يفعل في نهاره هذا ما ينافيه محل وفاق بينهم.

و يدل على الأول ما

روى أن ليله الشك أصبح الناس، فجاء أعرابي إلى النبي صلى الله عليه و آله، فشهد برؤيه الهلال، فأمر صلى الله عليه و آله مناديا ينادى من لم يأكل فليصم، و من أكل فليمسك (١).

و منه يعلم حال الجاهل بوجوب ذلك اليوم، فيعلم، و إذا جاز مع العذر و هو الجهل بالهلال جاز مع النسيان.

و على الثاني

صحيحه عبد الرحمن عن أبي الحسن عليه السلام عليه السلام في الرجل يبدو له بعد ما يصبح و يرتفع النهار في صوم ذلك اليوم ليقضيه من شهر رمضان، و إن لم يكن نوى ذلك من الليل، قال: نعم ليصمه و ليعتد به إذا لم يكن أحدث شيئا (٢).

١- تهذيب الأحكام ٤: ٨٣.

٢- فروع الكافي ٤: ١٢٢ ح ٤، التهذيب ٤: ١٨٧ ح ٥٢٤.

التاسع: إيقاعها و لو فى آخر النهار لمن تجدد عزمه على صوم مندوب.

العاشر: تجديدها لو نوى الندب عن سبب فظهر الوجوب أو الاستحباب لغيره.

الحادى عشر: تجديدها لو نوى الندب فظهر الوجوب بالعكس.

قوله: «إيقاعها و لو فى آخر النهار».

المعروف من أكثر الأصحاب امتداد وقتها فى الصوم المنذور إلى الزوال، و القول بامتداده إلى آخر النهار للمرتضى و جماعه منهم الشيخ فى المبسوط.

و تدلّ عليه

رواه أبى بصير عن الصادق عليه السلام، قال: سألته عن الصائم المتطوع تعرض له الحاجه، قال: هو بالخيار ما بينه و بين العصر، و إن مكث حتى العصر ثم بدا له أن يصوم و إن لم يكن نوى ذلك، فله أن يصوم ذلك اليوم إن شاء (١).

و صحيحه هشام تدلّ على أنه إن نواه قبل الزوال حسب له يومه، و إن نواه بعده حسب له من الوقت الذى نواه فيه (٢).

قوله: «تجديدها».

لو نوى الندب لا حاجه إلى تجديدها على الاكتفاء بنيه القربه، فإنّ هذه الضميمة لا ينافيها، فيكون صومه صحيحا. و على القول بصحة العباده المشتمله على وجه غير مطابق للواقع يصير الحكم بالصحة أقوى.

قوله: «تجديدها».

لو نوى عن سبب مثل إن سمع عالما يقول: من صام غدا فله أجر كذا، فتوهم أنّ

١- فروع الكافى ٤: ١٢٢ ح ٢، التهذيب ٤: ١٨٦ ح ٥٢١.

٢- تهذيب الأحكام ٤: ١٨٨ ح ٥٣٢.

الثاني عشر: تعددها بتعدد الأيام في غير رمضان إجماعاً،

و اكتفى فيه الشيخان (١) بالواحد (٢) في أوله، و نقل المرتضى (٣) عليه الاجماع.

و ما يقال: إن مبنى الخلاف على أن صومه عباده واحده، فلا يفرق النيه على أجزائها، أو عبادات متعدده. ليس بشي ء.

صومه مستحب لكونه يوم الخميس مثلا، فظهر له أنه إنما استحب لأنه يوم المبعث أو المولود و نحوهما، فعليه أن يجدها و ينوي هذا السبب لما سبق من اعتبار تعيين سبب الصوم في نيته إلا ما استثنى منه.

قوله: «تعددها بتعدد الأيام في غير رمضان».

حتى أنه لو نذر شهرا معينا أو أياما معينه متتابعه لم يجز له الاكتفاء فيها بالنيه الواحد؛ لانتفاء النص، مع ادعاء الشهيد في الدروس الاجماع على عدم جواز الاكتفاء بها هنا، بل الأولى في شهر رمضان أيضا تجديد النيه لكل يوم في ليلته؛ لأن الصوم كل يوم عباده منفصله عن سابقه و لاحقه لا يفسد بفسادهما، فلا بد فيه من نيه متصله به حقيقه أو حكما، كما في غيره من العبادات.

و أما الاجماع الذي ادعاه المرتضى علم الهدى، فغير ثابت لنا، و مثله منه كثير، و هو أعرف بما قال، و الله أعلم بحقيقه الحال.

١- المقنعه ص ٤٨، المبسوط ١: ٢٧٦.

٢- لأن مجوز الواحد لا يمتنع التعدد بل يجوزه أيضا، و في العبارة إشاره إلى ذلك حيث قلنا: و اكتفى الشيخان بالواحد «منه».

٣- الانتصار ص ٦١.

ص: ١٦٨

فصل لا يصح الصوم من اثني عشر

الأول: الطفل و إن بلغ أثناء نهار رمضان و لم يتناول،

خلاف للخلاف (١).

و لو ظنَّ الشاكُّ في البلوغ الإيماء بالجماع لم يجب الامتحان لتوقف الوجوب عليه، و لو قطع احتمله، و الحقَّ عدمه لجريان الدليل.

قوله: «الأول الطفل».

إطلاق الأمر بالصيام يشتمل الصبي و المجنون، فهو مأمور من الشارع بالصيام، و له فهم خطابه المتناول له، فإذا صام فقد وافق أمره من الشارع بالصيام، و له فهم خطابه المتناول له، فإذا صام فقد وافق أمره، و هو معنى الصَّحَّة، فيكون صومه شرعياً صحيحاً يستحقَّ عليه الثواب لا تمرينياً غير موصوف بالصَّحَّة و الفساد.

و التكليف بالواجب و المحرَّم، و إن توقف على البلوغ، إلما أنَّ التكليف بالمندوب غير متوقف عليه حتَّى ينتفى بانتفائه، فإذا بلغ قبل الزوال و لم يتناول شيئاً جدَّد نيه الصوم؛ لأنَّه ممكن في حقِّه، و وقت النيه باق، و هو و إن لم يكن أول النهار مخاطباً إلما أنَّه صار مخاطباً الآن، فإذا نوى سرى حكمها إلى أوَّلها، فيكون صومه صحيحاً، و لا يجب عليه القضاء.

و إنَّما لم يجب عليه الامتحان؛ لأنَّ وجوبه متوقف على وجوب الصوم، فلو توقف وجوبه عليه جاء الدور.

١- الخلاف ١: ٣٩٣.

ص: ١٦٩

الثاني: المجنون

و إن كان بفعله هربا منه، و لا منع من المفطرات و لا يمرن.

و لا دخل لسبق النيه، خلافا للخلاف (١).

الثالث: ذات الدم المانع منه،

و هل لها جلبه بعلاج كتقديم عاداتها أو تأخيرها ليصادف رمضان أو النذر المعين؟ إشكال، و لم أظفر للقوم فيه بكلام.

الرابع: المغمى عليه و لو لحظه،

و لا قضاء عليه، و صحح المفيد (٢).

قوله: «الثاني المجنون».

لما كان العقل مناط التكليف، فإذا زال زال، فالمجنون لا يكون مكلفا، فلا يتوجه إليه أمر من الأوامر الشرعية، فلا يكون صومه- واجبا كان أو ندبا- مأمورا به شرعا، فلا يكون صحيحا؛ لأن الصحه عباره عن موافقه الأمر و لا أمر هناك بالنسبه إليه، بل صرح بعضهم بأن عروض الجنون في أثناء النهار مبطل لصوم ذلك اليوم، و الشيخ في الخلاف ساوى بينه و بين الاعماء في الصحه مع سبق النيه.

قوله: «و هل لها جلبه بعلاج».

إذا ظنت عدم تضررها بجلبه لا حبالا و لا مالا لاماره أو تجربه أو قول عارف و إن كان فاسقا أو كافرا كان لها جلبه لرجحانه بمصادفه رمضان أو النذر المعين، و إلّا فلا.

قوله: الرابع: «المغمى عليه و لو لحظه».

لأنه بزوال عقله يزول عنه التكليف، فلا يصح صومه بمثل ما مرّ، ثم كلما يفسد

١- الخلاف ١: ٣٩١.

٢- المقنعه ص ٥٩.

ص: ١٧٠

و المرتضى (١) صومه إن سبقت نيته، و أوجبا القضاء إن لم ينو.

أما الصوم النائم، فصحيح إجماعا مع سبق النيه (٢)، و لو استغرق النهار بشرب مرقد عامدا عالما، ففي صحته نظر.

الخامس: السكران،

و هو كالمغمى عليه إلّا في عدم القضاء.

السادس: الكافر،

فلا يصحّ منه إلّا ما أدرك فجره مسلما لا ما أدرك زواله،

الصوم إذا وجد في جميعه يفسده إذا وجد في بعضه لحيض كالمجنون، و لأنّ سقوط القضاء يستلزم سقوط الأداء.

و فيه أنّ النائم غير مكلف و صومه صحيح إجماعا، و كون الاغماء مفسدا للصوم مع سبق النيه غير مسلّم، بل هو عين النزاع، و سقوط القضاء لا يستلزم سقوط الأداء؛ لأنّه تكليف مستأنف يحتاج إلى الدليل و ينتفى بانتفائه.

قوله: «ففي صحته نظر».

هذا ليس في محلّه، فإنّ هذا الفعل و إن كان حراما لاستلزامه ترك بعض الواجبات عمدا عالما؛ لأنّه لا يضرّ بصحّه الصوم و لا ينقضه مع سبق النيه؛ إذ لا دليل على نقضه له، و إلحاقه بالاغماء و السكر و الجنون قياس معه فارق.

١- رسائل الشريف المرتضى ٣: ٥٧.

٢- الكلام على سبق النيه، و أمّا القول بوجود القضاء كما في الصلاة فقياس «منه».

ص: ١٧١

خلافًا للمبسوط (١)، و الردّه مطلقًا في أثناء النهار مبطله مطلقًا، و الشيخ (٢) و المحقق (٣) إن بقيت إلى آخره.

قوله: «خلافًا للمبسوط».

مذهب الشيخ في المبسوط أن الكافر إذا أسلم قبل الزوال يجب عليه الصوم، فإن أخلّ به قضاة.

قيل: و هو قوى؛ لاطلاق الأمر بالصوم، و بقاء وقت النية على وجه يسرى حكمها إلى أول النهار، كالمسافر و المريض، و هو اجتهاد في مقابل النصّ،

كصحيحه عيص بن القاسم، قال: سألت أبا عبد الله عليه السّلام عن قوم أسلموا في شهر رمضان و قد مضى منه أيام، هل عليهم أن يقضوا ما مضى منهم أو يومهم الذي أسلموا فيه؟ قال: ليس عليهم قضاء و لا ليومهم الذي أسلموا فيه إلّا أن يكونوا أسلموا قبل طلوع الفجر (٤).

و كذا القول بأن المرتدّ لو عقد الصوم ثم ارتدّ ثم عاد لم يفسد صومه، مذهب الشيخ و ابن إدريس و جماعه.

و فيه أن الاسلام شرط و قد فات، فيفوت مشروطه، و فساد الجزء فساد الكلّ؛ لأنّ الصوم عباده واحده لا يتبعّض، و على المرتدّ القضاء؛ لعموم الأدلّة الدالّة على

١- المبسوط ١: ٢٨٦.

٢- المبسوط ١: ٢٦٦.

٣- المعتبر ٢: ٧١١.

٤- فروع الكافي ٤: ١٢٥ ح ٣ التهذيب ٤: ٢٤٥ ح ٧٢٨.

ص: ١٧٢

و على المرتد القضاء و لو فطريا (١)، دون المخالف إذا استبصر، تخفيفا عليه لا لصحة عبادته، للروايات الصحيحة (٢) بعدم صحتها.

وجوب قضاء ما فات من الصيام المتناول للمرتد بنوعيه.

قوله: «لا لصحة عبادته».

لما كان الايمان معتبرا فى صحه العباده، و هو لا يتم بدون الولايه، كانت عبادته المخالف- و إن فرض اجتماعها لشرائط الصحه إلّا الولايه- باطله عند أصحابنا، لكنّه إذا استبصر لا يعيد عبادته إلّا الزكاه، فإنّها حقّ مالى لأهل الولايه، تدلّ عليه

صحيحه محمّد بن مسلم، و زراره، و الفضيل بن يسار عن الصادقين عليهما السلام فى الرجل يكون فى بعض هذه الأهواء كالحروريه و المرجئه و العثمانيه و القدرية، ثمّ يتوب و يعرف هذا الأمر و يحسن رأيه، أ يعيد كلّ صلاه صلّاها أو صوم أو زكاه أو حجّ، أو ليس عليه إعادته شىء من ذلك؟ قال: ليس عليه إعادته شىء من ذلك غير الزكاه

،

١- لأنّ الصحيح أنّ توبته و إن لم تقبل عندنا، فهى مقبولة فيما بينه و بين الله تعالى، فيقضى إذا أمكنه «منه».

٢- كصحيحه أبى حمزه الثمالى، عن على بن الحسين عليهما السلام أنّه قال: لو أنّ رجلا عمّر ما عمّر نوح عليه السلام فى قومه ألف سنه إلّا خمسين عاما يصوم النهار و يقوم الليل و يقوم بين الركن و المقام و لقي الله بغير و لا يتنا لم ينتفع بذلك شيئا. (من لا يحضره الفقيه ٢: ٢٤٥ ح ٢٣١٣). و صحيحه محمّد بن مسلم، عن الباقر عليه السلام، أنّه قال: و اعلم يا محمّد أنّ أئمة الجور و أتباعهم لمعزولون عن دين الله قد ضلّوا و أضلّوا، فأعمالهم التى يعملونها كرمادٍ اشتدّت به الرّيح فى يومٍ عاصفٍ لا يقدرُونَ ممّا كسبوا على شىء، ذلك هو الضلال البعيد «منه». أصول الكافى ١: ١٨٣-١٨٤.

ص: ١٧٣

...

فإنه لا بد أن يؤدّيها لأنه وضع الزكاه في غير موضعها، و إنما موضعها أهل الولاية (١).

و

صحيحه بريد، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل حجّ و هو لا يعرف هذا الأمر، ثمّ منّ الله عليه بمعرفته و الدينونه به عليه حجّه الاسلام؟ أو قد قضى فريضته؟ فقال: قد قضى فريضته، و لو حجّ لكان أحبّ إليّ.

قال: و سألته عن رجل و هو في بعض هذه الأصناف من أهل القبله ناصب متدين، ثمّ منّ الله عليه فعرف هذا الأمر، يقضى حجّه الاسلام؟ فقال: يقضى أحبّ إليّ، و قال: كلّ عمل عمله و هو في حال نصبه و ضلّالته ثمّ منّ الله عليه و عزّفه الولاية، فإنه يوجر عليه إلّا الزكاه فإنه يعيدها؛ لأنه وضعها في غير موضعها (٢).

الايان معتبر في صحّه الأعمال كلّها، لا أنّها وقعت تامّه الأركان و الشرائط، كما عليه المحقّق في المعتبر، و العلامه في المختلف، و إلّا لوجب الحكم بإعادته حيث إنّها لم يقع تامّه الأركان و الشرائط، و إذ أقلّ ما في الباب بطلان وضوئه بغسل الأرجل و ترك المسح، و بطلان الشرط موجب بطلان المشروط.

و

قد ورد عن الصادق عليه السلام أنّه قال: يأتي على الرجل ستون و سبعون سنة ما قبل الله منه صلاه، قيل: كيف ذاك؟ قال: لأنه يغسل ما أمر الله بمسحه (٣).

١- فروع الكافي ٣: ٥٤٥ ح ١.

٢- تهذيب الأحكام ٥: ٩ ح ٢٣.

٣- فروع الكافي ٣: ٣١، التهذيب ١: ٦٥.

قوله: «لا لصحة عبادته».

صحيحه ابن مسلم فى الكافى هكذا: قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: كل من دان الله بعباده يجهد فيها نفسه و لا إمام له من الله، فسعيه غير مقبول، و هو ضال متخير، و الله شانى لأعماله، و مثله كمثل شاه ضلت عن راعيها و قطيعها، فهجمت ذاهبه و جائيه يومها، فلما جنها الليل بصرت بقطيع غنم مع راعيها، فحنت إليها، و اغترت بها، فباتت معها فى مريضها، فلما أن ساق الراعى قطيعه أنكرت راعيها و قطيعها، فهجمت متخيره تطلب راعيها و قطيعها، فبصرت بغنم مع راعيها، فحنت إليها و اغترت بها، فصاح بها الراعى: ألحقى براعيك و قطيعك، فأنت تائه متخيره عن راعيك و قطيعك، فهجمت ذعره متخيره تائه لا راعى لها يرشدها إلى مرعاها أو يردها، فبينا هى كذلك إذا اغتتم الذئب ضيعتها فأكلها.

و كذلك و الله يا محمد من أصبح من هذه الأمة لا إمام له من الله عزّ و جلّ ظاهرا عادلا أصبح ضالا تائها، و إن مات على هذه الحالة مات ميتة كفر و نفاق.

و اعلم يا محمد أن أئمة الجور و أتباعهم لمعزولون عن دين الله قد ضلوا و أضلوا، فأعمالهم التى يعملونها كرمادٍ اشتدّت به الریح فى يومٍ عاصفٍ لا يقدرُونَ مما كسبوا على شئٍ ذلك هو الضلال البعيد (١).

و ظاهرها و إن دلّت على كفر أهل الخلاف، لكنّه لا ينافى إسلامهم ظاهرا، و بهذا الاسلام الظاهرى يحقن دماءهم، و يحلّ ذبيحتهم، و يحصل التناكح و التوارث بيننا

ص: ١٧٥

السابع: المريض المتضرر به

كما مرّ، و في إلحاق الصحيح الخائف المرض به إشكال، و مال إليه بعض الأصحاب، و هو غير بعيد، و تردّد في المنتهى (١).

و بينهم، و يغسلون و يدفنون في مقابر المؤمنين.

و بالجملة فهم مشاركون لأهل الايمان في الأحكام الدنيوية، و يفارقونهم في الأحكام الاخرية، كما دلّت عليه روايات من طرق أهل البيت عليهم السلام صحاح و حسان و موثقات.

فما ذهب إليه بعض أصحابنا من عدم استحلال ذبيحتهم كالقاضي و ابن إدريس، أو عدم جواز الصلاة عليهم كالشيخين في المقنعه و في التهذيب، أو عدم التوارث بيننا و بينهم بأن نرثهم و لا يرثونا كالمفيد و أبي الصلاح، أو عدم جواز مناكحتهم ككثير منهم، ضعيف؛ لأنّ هذا حكم من لم يكن على ظاهر الاسلام من سائر أصناف الكفار، لا مطلق الكفار.

قوله: «و هو غير بعيد».

لوجوب دفع الضرر المظنون، فتركه حرام، و ما يؤدّي إلى الحرام حرام، فيكون باطلا.

١- منتهى المطلب ٩: ٢١٥.

ص: ١٧٦

الثامن: المسافر،

و لا يصحّ منه الواجب سوى ما مرّ، أمّا المندوب فالصدوق في الفقيه: لا يصحّ مطلقاً (١).

قوله: «فالصدوق في الفقيه لا يصحّ».

هل يصحّ أن يصوم المسافر مندوباً؟ قيل: لا، وقيل: نعم، وقيل: يكره.

قال المحقق الشيخ على رحمه الله (٢): المراد بکراهته كونه خلاف الأولى، فإنّه يراد بها هنا المرجوح في نفسه لامتناع ذلك في العبادات؛ لأنّها قربة فلا بدّ فيها من الرجحان، والمراد بكونه خلاف الأولى أنّه المرجوح بالإضافة إلى غيره، وإن كان راجحاً في نفسه، ولهذا ينعقد نذره.

قال ملا عبد الله رحمه الله في حواشيه على التهذيب: لا أعرف للكراهه بمعنى أقلّ ثواباً هنا حاصلًا، وكيف يصحّ النهي عن الطاعة لقلّة الثواب إذا لم يمكن إدراكها في ضمن ما يكون أكثر ثواباً. نعم إن اريد بها ما لا يعاقب ولا يثاب عليه كان له وجه.

فإن قلت: ايقاع صوم لا يثاب عليه حرام.

قلت: لم يقم عليه دليل فيما علمناه. نعم إن اعتقد أنّه يثاب عليه كان اعتقاداً باطلاً، ولا يبعد العقاب عليه.

و

في التهذيب: في روايه إسماعيل بن سهل، عن رجل، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: خرج أبو عبد الله عليه السلام من المدينة في أيام بقیين من شعبان، فكان يصوم حتّى يدخل عليه شهر رمضان وهو في السفر فأفطر، فقيل له: أ تصوم شعبان و تفطر شهر

١- من لا يحضره الفقيه ٢: ٩٢.

٢- قاله في غير كتابه جامع المقاصد.

ص: ١٧٧

و فى المقنع: إلما ثلاثة الحاجه فى مسجد النبى صلى الله عليه وآله و الاعتكاف فى الأربعة (١)، و وافقه المفيد (٢) فى الثلاثة، و أضاف مشاهد الأئمة سلام الله عليهم، و بعض المتأخرين على الكراهه بمعنى قلّه الثواب إلما فى ثلاثة الحاجه، و المسأله محلّ

رمضان، فقال: نعم شعبان إلمى إن شئت صمته و إن شئت لا، و شهر رمضان عزم من الله عزّ و جلّ على الافطار (٣).

و

عن الحسن الجيّد، عن رجل، قال: كنت مع أبى عبد الله عليه السّلام فيما بين مكّه و المدينه فى شعبان و هو صائم، ثم رأينا هلال شهر رمضان فأفطر، فقلت له:

جعلت فداك أمس كان من شعبان و أنت صائم، و اليوم من شهر رمضان و أنت تفطر، فقال: إنّ ذلك تطوّع، و لنا أن نفعل ما شئنا، و هذا فرض فليس لنا أن نفعل إلما ما امرنا (٤).

و إليهما أشار بقوله: «و ضعف الروايات الصحيحه» و هو خلاف اصطلاح القوم.

قوله: «و الاعتكاف فى الأربعة».

أى: صوم الاعتكاف فى المساجد الأربعة: مسجد الكوفه و البصره، أو مسجد المدائن لأنّه

روى أنّه صلى فيه الحسن بن على سلام الله عليهما صلاه جماعه

، و مسجد المدينه، و مسجد مكّه، أعنى: مسجد الرسول صلى الله عليه وآله و مسجد الحرام.

١- المقنع ص ١٩٩.

٢- المقنعه ص ٥٥.

٣- تهذيب الأحكام ٤: ٢٣٦ ح ٦٩٢.

٤- تهذيب الأحكام ٤: ٢٣٦ ح ٦٩٣، فروع الكافى ٤: ١٣٠-١٣١.

ص: ١٧٨

توقف، و الأحوط كف المسافر عن مطلق المندوب سواها؛ لصحة روايات المنع، و ضعف روايات الصحة إلاً روايتها.

قوله: لصحة روايات المنع.

كصحيحه صفوان عن أبي الحسن عليه السلام: ليس من البرّ الصيام في السفر (١).

و

صحيحه زراره عن الصادق عليه السلام: لم يكن رسول الله صلى الله عليه و آله يصوم في السفر في شهر رمضان و لا غيره (٢).

و هي بإطلاقها يعمّ الفريضة و النافلة، و تقييدها بالنافله بالمرسلتين خروج عن الضابطة.

قوله: «إلاً روايتها».

أى: روايه ثلاثه الحاجه، فإنها صحيحه رواها الشيخ في التهذيب في الصوم عن موسى بن القاسم عن معاويه بن عمّار عن الصادق عليه السلام.

و فيه أنّ هذا الإسناد و إن كان بظاهره موهما للصحة إلاً أنّه منقطع؛ لأنّ موسى هذا يروى عن معاويه ذاك بالواسطه، و الشيخ رواها في الحجّ أيضاً، و سندها هناك أيضاً مشعر بنقصانه، و الحديث هكذا:

قال معاويه: قال أبو عبد الله عليه السلام: إن كان لك مقام بالمدينه ثلاثه أيام صمت أول يوم الأربعاء و تصلّى ليله الأربعاء عند اسطوانه أبى لبابه، و هي اسطوانه التوبه التى كان ربط إليها نفسه حتى نزل عذره من السماء، و تقعد عندها يوم الأربعاء ثمّ تأتى

١- تهذيب الأحكام ٤: ٢١٧ ح ٦٢٩، من لا يحضره الفقيه ٢: ٩٢ ح ٤١١.

٢- تهذيب الأحكام ٤: ٢٣٥ ح ٦٩١.

ص: ١٧٩

ولا يحرم سفر ناذر الدهر (١) عدم وقت القضاء، وإلا حلّ ويفدى عن كلّ يوم بمدّ، كالعاجز عن صوم النذر على الأظهر.

ليله الخميس التي تليها ما يلي مقام النبي صلّى الله عليه وآله ليلتك و يومك، و تصوم يوم الخميس، ثم تأتي الاسطوانة التي تلي مقام النبي صلّى الله عليه وآله و مصلاه ليله الجمعة، فتصلّى عندها ليلتك و يومك، و تصوم يوم الجمعة، و إن استطعت أن لا تتكلم بشيء في هذه الأيام إلا ما لا بد لك منه، و لا تخرج من المسجد إلا لحاجه، و لا تنام في ليل و لا نهار فافعل، فإن ذلك ممّا يعدّ فيه الفضل.

ثمّ احمد الله في يوم الجمعة واثن عليه، و صلّ على النبي صلّى الله عليه وآله و سل حاجتك، و ليكن فيما تقول: اللهم ما كانت لي إليك من حاجه شرعت أنا في طلبها و التماسها أو لم أشرع سألتكها أو لم أسألها، فإنّي أتوجه إليك بنبيك محمد نبي الرحمة صلّى الله عليه وآله في قضاء حوائجي صغيرها و كبيرها. فإنّك حرى أن تقضى حاجتك إن شاء الله

١- «سفر ناذر الدهر» منصوب بمفعوليه «يحرم» و «عدم وقت القضاء» مرفوع بفاعليه. و المراد دفع ما يتوهم من تحريم السفر في شهر رمضان على من نذر صوم الدهر؛ لأنّ السفر يوجب الافطار، فلا بدّ من القضاء، و لا وقت له لاستغراق النذر العمر، فالسفر علّه لفوت أداء رمضان و قضائه معا، فيكون محرّما لا محاله. و وجه الدفع أن يقال: لو كان السفر في الصورة المذكوره، حراما لكان حلالا. بيان الملازمه: أنه لو حرم لوجب الصوم و لم يجز الافطار؛ لأنّ صوم رمضان في سفر المعصيه واجب، و مع الاتيان بالصوم لا قضاء، فأى حاجه إلى وقت يقع فيه؟ فما جعلتموه علّه لتحريم السفر لا تحقّق له أصلا، و بعدم العلّه لعدم المعلول، فظهر أنّ الحكم بتحريم السفر على الناذر المذكور يوجب الحكم بإباحته له كما قلنا، فتأمل «منه».

التاسع: الشيخ و الشيخه مع العجز أو شدّه المشقّه،

و يفديان عن كلّ يوم بمدّ، فإن طاقا قضا و إلّا سقط، و خصّ المفيد (١) و المرتضى (٢) و العلّامة في المختلف (٣) الفديه بالمشقّه، و أسقطوها مع العجز.

تعالى (٤).

قوله: «الشيخ و الشيخه مع العجز».

الشيخ و الشيخه إذا لم يطبقا الصوم بحيث خرجا عن حدّ التكليف يسقط عنهما أداء و قضاء و لا كفّاره، و إن طاقاه بمشقّه شديده فعليهما الكفّاره للافطار و وجوب القضاء على تقدير قدرتهما عليه بزوال العجز، و هو مختار الأكثر.

و

في روايه محمّد بن مسلم، قال: سمعت أبا جعفر عليه السّلام يقول: الشيخ الكبير و الذى به العطاش لا حرج عليهما أن يفطرا في شهر رمضان، و يتصدّق كلّ واحد منهما في كلّ يوم بمدّين من طعام (٥).

و جمع شيخ الطائفة بينها و بين المتضمّنه مدّا من طعام أو إطعام مسكين، بأنّ هذا الحكم يختلف باختلاف المكلفين، فمن أطاق إطعام مدّين يلزمه ذلك، و من لم يطق فعليه مدّ، و من لم يقدر على شىء، فليس عليه شىء، و الأحسن أن يحمل إطعام مدّين على الاستحباب.

١- المقنعه ص ٥٦.

٢- الانتصار ص ٦٧-٦٨.

٣- مختلف الشيعة ٣: ٤٠٧.

٤- تهذيب الأحكام ٦: ١٦ ح ٣٥.

٥- فروع الكافى ٤: ١١٦ ح ٤، التهذيب ٤: ٢٣٨ ح ٦٩٧.

العاشرة: ذو العطاش المأيوس برؤه،

و هو كالشيخين، و المرجو كالمريض عند بعض، و كالمأيوس عند آخرين.

الحادية عشر: المرضعه القليله اللبن،

مستأجره أو متبرعه، إذا ظنت ضرر الولد، و أن لا يدفعه إلّا لبنها، فتفدى بالمدّ و تقضى، نسبيًا كان أو رضاعيا.

قوله: «العاشر ذو العطاش».

هو بضمّ أوّله داء لا- يروى صاحبه، فإن يئس من برئه لا كفّاره و لا قضاء عليه لو برأ على خلاف الغالب، و إن لم يكن مأیوسا أفطر و قضى و لا كفّاره كغيره من الأمراض، و لا يجوز لهذا أن يشرب إلّا ما يسدّ رمقه؛

لروايه عمّار، عن الصادق عليه السّلام فى الرجل يصيبه العطاش حتّى يخاف على نفسه، قال: يشرب بقدر ما يمسك رمقه، و لا يشرب حتّى يروى (١).

قوله: «المرضعه القليله اللبن».

المرضعات القليلات اللبن، و كذا الحوامل المقربات، تفطران و تقضيان مع الصدقه عن كلّ يوم بمدّ إذا خافتا على الولد.

و أمّا إذا خافتا على أنفسهما، فعليهما الافطار و القضاء من غير كفّاره كالمريض، و كذا كلّ من خاف على نفسه، و لا فرق فى ذلك بين الخوف لجوع و عطش، و لا- فى المرتضع بين كونه ولدا من النسب و الرضاع، و لا- بين المستأجره و المتبرعه. نعم لو قام غيرها مقامها متبرعا أو أخذها مثلها أو أنقص امتنع الافطار و الفديه من مالهما، و إن كان لهما زوج و الولد له.

ص: ١٨٢

الثاني عشر: الحامل الظأنه ضرر الولد،

و هي المرضعه، كذا لو ظنت ضررها وفاقا للمعتبر (١).

فصل ما يستحب فعله ليلا في شهر رمضان اثنا عشر**الأول: الدعاء عند رؤيه الهلال بالمأثور أول ليله،**

و إلاً فإلى ثالث، رافعا يديه

قوله: «أول ليله و إلاً فإلى ثالث».

اختلفوا في تحديد الوقت الذي يسمّى فيه هلالاً، فقال في الصحاح: الهلال أول ليله و الثانيه و الثالثه، ثم هو قمر (٢).

و قال في القاموس: الهلال غره القمر، أو إلى ليلتين، أو إلى ثلاث، أو إلى سبع، و لليلتين من آخر الشهر ستّ و عشرين و سبع و عشرين، و في غير ذلك قمر (٣).

و قال في مجمع البيان: بعضهم يسمّى هلالاً لليلتين من الشهر، ثم لا يسمّى هلالاً إلى أن يعود في الشهر الثاني. و قال آخرون: يسمّى هلالاً ثلاث ليالٍ ثم يسمّى قمراً. و قال آخرون: يسمّى هلالاً حتى يحتجر، و تحجيره أن يستدير بخطه دقيقه، ثم يقال: قمر، و هذا قول الأصمعي. و قال بعضهم: يسمّى هلالاً حتى يبهر ضوءه سواد الليل ثم يقال قمر، و هذا يكون في الليله السابعه (٤).

١-المعتبر ٢: ٧١٨.

٢- صحاح اللغه ٥: ١٨٥١.

٣- القاموس المحيط ٤: ٧٠.

٤- مجمع البيان ١: ٢٨٣.

ص: ١٨٣

مستقبلا إلى القبلة، لا إليه غير مشير نحوه. و أوجب ابن أبى عقيل (١) دعاء خاصا (٢).

إذا عرفت ذلك فنقول: وقت الدعاء يمتدّ بامتداد وقت التسميه هلالا، والأولى عدم تأخيره عن الأولى عملا بالمتيقن، فإن لم يتيسر فعن الثانيه لقول أكثرهم بالامتداد إليها، فإن فاتت فعن الثالثه لقول كثير منهم بأنها آخر ليلاليه، و أمّا إطلاقه عليه إلى السابعه فخلاف المشهور عرفا و لغه، كإطلاقه عليه فى الليلتين الأخيرتين.

قوله: «مستقبلا إلى القبلة».

لما

فى الكافى عن الباقر عليه السّلام، قال: كان رسول الله صلّى الله عليه و آله إذا أهلّ شهر رمضان استقبل القبلة و رفع يديه، فقال: اللهمّ أهله علينا الدعاء (٣).

و

فى الفقيه عن الصادق عليه السّلام: إذا رأيت هلال شهر رمضان فلا تشر إليه و ارفع يديك إلى الله، و خاطب الهلال و قل: ربّى و ربّك الله.

الدعاء (٤).

قوله: «و أوجب ابن أبى عقيل دعاء».

لعله أراد بالوجوب تأكّد الاستجاب، أو وجد الأمر بهذا الدعاء، فحملة على الوجوب، و لم يلتفت إلى تفرّده بهذا الحكم، و الظاهر أنّه لم ينعقد فى وقته إجماع

١- مختلف الشيعة ٣: ٣٦٦ عنه.

٢- و هو: الحمد لله الذى خلقنى و خلقك، و قدّر منازلك، و جعلك مواقيت للناس، اللهمّ أهله علينا إهلالا مباركا، اللهمّ أدخله علينا بالسلامه و اليقين و الإيمان و البرّ و التقوى لما تحبّ و ترضى «منه».

٣- فروع الكافى ٤: ٧٠ ح ١.

٤- من لا يحضره الفقيه ٢: ١٠٠.

ص: ١٨٤

الثاني: الغسل في أول ليلة منه،

و في فراداه، سيما نصفه، و سبع عشر، و تسع عشر، و إحدى و عشرين، و ثلاث و عشرين.

الثالث: إتيان النساء في أول ليلة منه.**الرابع: تعجيل الإفطار إلا لمن لا تنازه نفسه،**

فيؤخره عن الصلاة، إلا أن

على خلاف مذهبه، أو انعقد و لم يصل إليه.

قوله: «و تسع عشر و إحدى و عشرين».

الغسل في كل واحد من هذه الليالي تسع عشر و إحدى و عشرين، و ثلاث و عشرين حتى يغيب الشمس ليصلي المغرب بالغسل، كما دلت عليه روايه عبد الله بن سنان، و سماعه بن مهران، عن الصادق عليه السلام.

قوله: «الثالث إتيان النساء».

هذا من خواص هذا الشهر، و أما غيره من الشهور فيكره إتيانهم في أول الشهر و وسطه و آخره، فإن الجنون و الجذام و الخبل يسرع إليهم و إلى أولادهن.

قوله: «تعجيل الافطار».

في روايه مرسله عن الصادق عليه السلام: يستحب للصائم إن قوى على ذلك أن يصلي قبل الافطار (١).

و

في روايه اخرى عن الباقر عليه السلام: في رمضان تصلي ثم تفطر، إلا أن تكون مع قوم ينتظرون الإفطار، فإن كنت معهم فلا تخالف عليهم و أفطر ثم صل، و إلا فابدأ بالصلاه، قلت: و لم ذلك؟ قال: لأنه قد حضر ك فرضان الإفطار و الصلاه، فابدأ

ص: ١٨٥

ينتظر إفطاره.

الخامس: الدعاء بالمأثور عند الإفطار**السادس: الإفطار على شىء حلو، أو الماء الفاتر،**

(١). السادس: الإفطار على شىء حلو، أو الماء الفاتر،

فإنه يغسل درن القلب.

بأفضلهما، وأفضلهما الصلاة، ثم قال: تصلى وأنت صائم، فتكتب صلواتك تلك فتختم بالصوم أحب إلى (٢).

قوله: «الإفطار على شىء حلو».

عن جابر، عن أبي جعفر عليه السلام: كان رسول الله صلى الله عليه وآله يفطر على الأسودين، قلت:

رحمك الله وما الأسودان؟ قال: التمر والماء والزبيب والماء، ويتسخر بهما (٣).

و

عن الصادق عليه السلام: الإفطار على الماء يغسل الذنوب من القلب (٤).

و

كان على عليه السلام يستحب أن يفطر على اللبن (٥).

و

فى مرسله عبد الله بن مسكان عنه عليه السلام قال: كان رسول الله صلى الله عليه وآله إذا أفطر بدأ بحلواء يفطر عليها، فإن لم يجد فسكّره أو تمرات، فإذا أعوذ ذلك كله فماء فاتر، وكان يقول: ينقى المعدة والكبد، و تطيب النكهه و الفم، و يقوى الأضراس، و يقوى الحدقه، و يجلو الناظر، و يغسل الذنوب غسلًا، و يسكن العروق الهائجه، و المرّه

١- و هو: اللهم لك صمنا، و على رزقك أفطرننا، فتقبله منّا، ذهب الظماء، و ابتلت العروق و بقى الأجر، اللهم تقبل منّا، و أعنا عليه، و سلّمنا فيه، و تسلّمه منّا «منه».

٢- تهذيب الأحكام ٤: ١٨٦ ح ٥١٧.

٣- تهذيب الأحكام ٤: ١٩٨ ح ٥٦٩.

- ٤- فروع الكافي ٤: ١٥٢ ح ٣.
- ٥- تهذيب الأحكام ٤: ١٩٩ ح ٥٧٤.

السابع: تفطير الصائمين المؤمنين،

فمن الكاظم عليه السلام: فطرك أخاك الصائم أفضل من صيامك (١).

والغالبه، و يقطع البلغم، و يطفى الحرارة عن المعده، و يذهب بالصداع (٢).

و قريب منها مرسله محمد بن أبي عمير (٣).

قوله: «فطرك أخاك الصائم».

كذا في التهذيب (٤) بسند غير نقي. و في الفقيه: فطرك أخاك (٥). و هو أنسب بقوله «تفطيرك الصائم» فكان الأولى ذكره، و تخصيص الحكم بالمؤمن و هو الاثنا عشرية يستفاد من قوله «أخاك».

مع أنه مصرح به

في روايه اخرى نبويه: من فطر في هذا الشهر مؤمنا صائما كان له بذلك عند الله عتق رقبه و مغفره لما مضى من ذنوبه (٦).

و الأول أصرح؛ لأن في عهد النبي صلى الله عليه و آله لم يكن فرق بين المسلمين بالشييع و التسنن، بل كلهم كانوا مؤمنين بمعنى المسلمين، بخلاف عهد الكاظم عليه السلام، فإن في هذا الزمان صار المؤمن أخص من المسلم، و الثواب المذكور صار من خواص تفطير المؤمن.

١- تهذيب الأحكام ٤: ٢٠١ ح ٥٨٠.

٢- فروع الكافي ٤: ١٥٢ ح ٤.

٣- وسائل الشيعة ١٠: ١٥٧.

٤- تهذيب الأحكام ٤: ٢٠١ ح ٥٨٠.

٥- من لا يحضره الفقيه ٢: ٨٥ ح ٣٨٢.

٦- فروع الكافي ٤: ٦٦ ح ٤.

ص: ١٨٧

الثامن: قراءة الأدعية المأثورة لكلّ ليله، و كلّ يوم،

و لدخوله، و لوداعه، و أدعية سحره، و سيّما الدعاء الطويل الذى رواه أبو حمزه الثمالى عن سيّد العابدين عليه السّلام.

التاسع: قيام لياليه كلّها و سيّما فراداه.**العاشر: الاتيان بالنوافل المختصّه به مع دعواتها المأثوره.****الحادى عشر: قراءة سورتي العنكبوت و الروم ليله ثالث و عشرين،**

و روى

و إنّما يختلف باختلاف الصائمين المؤمنين فى الصّلاح و الطّلاح و القرابه و الرحم، و شدّه الحاجه و ضعفها، إلى غير ذلك.

قوله: «الاتيان بالنوافل المختصّه».

بأن يزيد فى أوّل الشهر إلى عشرين ليله كلّ ليله عشرين ركعه سوى النوافل المقرّره، يصلّى من هذه العشرين اثنتى عشره ركعه بين المغرب و العشاء و ثمان ركعات بعد العشاء، و يصلّى فى العشر الآخر فى كلّ ليله منها ثلاثين ركعه اثنتى و عشرين منها بين المغرب و العشاء، و ثمان ركعات بعد العشاء، و فى كلّ واحده من ليلاه احدى و عشرين و ثلاث و عشرين يصلّى مائه ركعه، و فى احدهما يرجى أن تكون ليله القدر. هذا ما دلّت عليه موثقه سماعه بن مهران، و هى أوضح سنداً من غيرها ممّا رواه الشيخ فى التهذيب (١).

قوله: «قراءة سورتي العنكبوت و الروم».

فى التهذيب: فى ضعيفه أبى بصير، عن الصادق عليه السّلام، قال: من قرأ سوره

ص: ١٨٨

سوره القدر ألف مره.

الثاني عشر: السحور،

و يتأكد في الواجب المعين، و في رمضان آكد، و أقله الماء، و أفضله السويق و التمر، و كلما قرب من الفجر كان أفضل.

العنكبوت و الروم في شهر رمضان ليله ثلاث و عشرين، فهو و الله يا أبا محمّد من أهل الجنّه، و لا أستثنى فيه أبدا، و لا أخاف أن يكتب الله عليّ في يميني إثما، فإنّ لهاتين السورتين من الله مكانا (١).

و

في روايه اخرى: لو قرأ رجل ليله ثلاث و عشرين من شهر رمضان «إِنَّمَا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ» ألف مره لأصبح و هو شديد اليقين بالاعتراف بما يختصّ فينا، و ما ذلك إلّا لشيء عاينه في نومه (٢).

قوله: «الثاني عشر السحور».

في موثقه سماعه قال: سألته عن السحور لمن أراد الصوم، فقال: أمّا في رمضان فإنّ الفضل في السحور و لو بشره من ماء، و أمّا التطوّع في غير رمضان فمن أحبّ أن يتسخر فليفعل، و من لم يفعل فلا بأس (٣).

و

عنه صلّى الله عليه و آله: تسحروا و لو بجرع الماء، ألا صلوات الله على المتسحرين (٤).

و

عن الصادق عليه السّلام: أفضل سحوركم السويق و التمر (٥).

١- تهذيب الأحكام ٣: ١٠٠ ح ٢٦١.

٢- تهذيب الأحكام ٣: ١٠٠ ح ٢٦٢.

٣- فروع الكافي ٤: ٩٤ ح ٢.

٤- تهذيب الأحكام ٤: ١٩٨ ح ٥٦٦.

٥- تهذيب الأحكام ٤: ١٩٨ ح ٥٦٧.

ص: ١٨٩

فصل يكره للصائم أمور اثني عشر

الأول: لمس النساء وتقبيلهنّ وملاعبتهنّ مع ظنّ عدم الإيماء،

و معه يحرم.

و

عنه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: تعاونوا بأكل السحور على صيام النهار، و بالنوم عند القيلولة على قيام الليل (١).

قوله: «مع ظنّ عدم الإيماء».

غير معتبر في ثبوت الكراهه، بل يكفي عدم الظنّ بالإيماء، سواء ظنّ عدمه أم لا، و ذلك لأنّ حرمة اللمس و نحوه لما كانت مختصّة به بصوره الظنّ بالإيماء، ففي غيرها يكون مكروها، و هو أعمّ من أن يكون عدمه مظنونا أو لا.

و لكن يدلّ على اعتبار ظنّ عدم الإيماء ظاهر

صحيحه زراره، عن الباقر عليه السلام أنّه سئل هل يباشر الصائم أو يقبل في شهر رمضان؟ فقال: إنّي أخاف عليه، فليتنزّه عن ذلك، إلّا أن يثق أن لا تسبقه شهوته (٢).

و المراد بالمباشره هنا إيصال البشره إلى البشره.

و يؤيّدّه

صحيحه رفاعه بن موسى في الفقيه، قال: سألت أبا عبد الله عليه السّلام عن رجل لامس جاريته في شهر رمضان فأمدى، قال: إن كان حراما فليستغفر الله استغفار من لا يعود أبدا، و يصوم يوما مكان يوم (٣).

١- تهذيب الأحكام ٤: ١٩٩ ح ٥٧١.

٢- تهذيب الأحكام ٤: ٢٧١.

٣- من لا يحضره الفقيه ٢: ١١٣، تهذيب الأحكام ٤: ٢٧٢ ح ٨٢٥.

ص: ١٩٠

...

فإنَّ حرمة اللمس إنّما تكون في صورته انتفاء ظنّ عدم الإيماء و عدم وثوقه بنفسه الإنزال، فتأمل.

و الحق به قلع الضرر للصائم، منصوصه بخصوصها

في روايه عمّار بن موسى الساباطي، عن أبي عبد الله عليه السّلام، قال: قلت له: الصائم ينزع ضرره؟ قال: لا، و لا يدمى فمه (١).

و حينئذ فلا معنى للإلحاق.

و

في صحيحه محمّد بن مسلم، عن الباقر عليه السّلام أنّه سئل عن الرجل يدخل الحّمّام و هو صائم، قال: لا بأس ما لم يخش ضعفا (٢).

و

في صحيحه سعيد الأعرج سألت أبا عبد الله عليه السّلام عن الصائم يحتجم، فقال: لا بأس، إلّا أن يتخوّف على نفسه الضعف (٣).

و

في صحيحه ابن سنان عنه صلّى الله عليه و آله، قال: لا بأس بأن يحتجم الصائم إلّا في رمضان، فإنّي أكره أن يغزّر بنفسه إلّا أن لا يخاف على نفسه، و إنّنا إذا أردنا الحجامة في رمضان احتجمنا ليلا (٤).

و تعليل الكراهه بالضعف يدلّ على كراهه فعل ما يوجب الضعف مطلقا، حجامة كان أو فصدا أو غيرهما.

١- فروع الكافي ٤: ١١٢ ح ٤، من لا يحضره الفقيه ٢: ١١٢.

٢- فروع الكافي ٤: ١٠٩ ح ٣، التهذيب ٤: ٢٦١ ح ٧٧٩.

٣- تهذيب الأحكام ٤: ٢٦٠ ح ٧٧٤.

٤- تهذيب الأحكام ٤: ٢٦٠ ح ٧٧٦.

ص: ١٩١

أما مع الإمضاء،

ففي صحيحه رفاعه المرويه في الفقيه: يستغفر و يقضى إن كان حراما (١).

و يمكن حملها على الاستحباب (٢).

الثاني: فعل ما يوجب الضعف من دخول الحّمّام، و إخراج الدم،

و الحق به قلع الضرس، و

في صحيحه ابن سنان: إنّنا إذا أردنا الحجامة في رمضان احتجمنا ليلا (٣).

الثالث: إنشاد الشعر

و إن كان حقّا (٤)، كالدعاء المنظوم و ذمّ الدنيا.

قوله: «و إن كان حقّا».

مثل دعاء المنظوم، و مثل الدعاء المنسوب إلى سيدنا أمير المؤمنين عليه السلام المشهور بالدعاء الخمس، و هو

قوله عليه السّلام: يا سامع الدعاء، و يا رافع السماء، و يا دائم البقاء، و يا واسع العطاء لذى الفاقة العديم (٥).

و هو دعاء طويل مشهور.

و له نظائر، مثل ما نقل من الدعاء المستحبّ قراءته في ليالي الجمعة، و هو: يا

١- من لا يحضره الفقيه ٢: ٧١ ح ٢٩٩، تهذيب الأحكام ٤: ٢٧٢ ح ٨٢٥.

٢- إنّما قال ذلك مع أنّ هذه الروايه مرويه في التهذيب عن رفاعه أيضا بسند صحيح، إلّا أنّ في متنها نوع خلل، و إن أمكن إصلاحه بتكلف «منه».

٣- تهذيب الأحكام ٤: ٢٦٠ ح ٧٧٦.

٤- و ليس إنشاد الشعر في المسجد من هذا القبيل، فإنّه لا يكره و إن كان حقّا، يدلّ على ذلك ما رواه علي بن يقطين في الصحيح، أنّه سأل الكاظم عليه السّلام عن إنشاد الشعر في الطواف، فقال: ما كان من الشعر لا بأس به فلا بأس به «منه» الاستبصار ٢: ٢٢٧ ح ٧٨٤.

٥- ديوان الامام علي بن أبي طالب ص ٣٨٣.

ص: ١٩٢

و الظاهر عدم اختصاص الكراهه بالصائم، و في صحيحه حمّاد: إنّ الصادق عليه السّلام قال: لا ينشد الشعر بليل، و لا ينشد في شهر رمضان بليل و لا نهار، فقال له إسماعيل: يا أبتاه فإنّه فينا؟ قال: و إن كان فينا (١).

الرابع: الحقنه بالجامد.

أمّا بالمائع، فمحرّمه لا مفسده، وفاقا للمنتهى (٢)،

دائم الفضل على البريه، يا باسط اليدين بالعطيه الدعاء (٣).

و دليل الكراهه

صحيحه حمّاد بن عثمان، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السّلام يقول:

تكره روايه الشعر للصائم و للمحرم، و في الحرم، و في يوم الجمعة، و أن يروى بالليل، قال: قلت، و إن كان شعر حقّ؟ قال: و إن كان شعر حقّ (٤).

و أنت خير بأنّ هذا الحديث كما ينافي بظاهره ما سبق من استحباب الدعاء المذكور في ليالي الجمعة، كذلك ينافي صحيحه على بن يقطين على ما نقله الشيخ في الحاشيه، فتأمل.

قوله: «و الظاهر عدم اختصاص الكراهه في رمضان بالصائم».

لعموم

قوله عليه السّلام «و لا ينشد في شهر رمضان»

(٥) و تخصيصه به يحتاج إلى دليل و ليس.

١- تهذيب الأحكام ٤: ١٩٥ ح ٥٥٦.

٢- منتهى المطلب ٩: ١٦٩.

٣- مصباح الكفعمي ص ٦٤٧.

٤- تهذيب الأحكام ٤: ١٩٥ ح ٥٥٨.

٥- تهذيب الأحكام ٤: ١٩٥ ح ٥٥٦.

ص: ١٩٣

و خلافا للدروس (١). و ساوى فى المعتبر (٢) بينهما فى التحريم و عدم الافساد، و فى المختلف (٣) فيهما و أوجب القضاء.

الخامس: إدخال الدواء الاذن أو الأنف،

قطورا أو سعوطا غير متعدّ إلى الحلق.

السادس: بلّ الثوب على الجسد.

قوله: «و ساوى فى المعتبر بينهما».

ما فى المعتبر هو المعتبر. أما التحريم مطلقا، فلعوم

صحيحه أحمد بن أبى نصر، عن أبى الحسن عليه السلام أنه سئل عن الرجل يحتقن تكون به العله فى شهر رمضان، فقال: الصائم لا يجوز له أن يحتقن (٤).

و تخصيصه بالمائع حتى يبقى الاحتقان بالجامد على الاباحه يحتاج إلى مخصّص و ليس، و دعوى التبادر غير مسموعه.

و أما عدم الافساد، فأصلاته مع عدم المعارض، فإنّ النهى عن الاحتقان لا يقتضى فساد الصوم لجواز أن يكون حراما لا لكونه مفسدا، بل لحكمه شرعيه لا لعلمها.

١- الدروس الشرعيه ١: ٢٧٢ و ٢٧٥.

٢- المعتبر ٢: ٦٥٩.

٣- مختلف الشيعة ٣: ٢٨٢ و ٢٩٣.

٤- فروع الكافى ٤: ١١٠ ح ٣، التهذيب ٤: ٢٠٤ ح ٥٨٩.

السابع: استنقع المرأه فى الماء،

و الحق (١) بها الخثى و الخصى و الممسوح.

قوله فى الحاشيه: روى حنان بن سديد عن الصادق عليه السلام.

روايه حنان عن أبى عبد الله عليه السلام هكذا: قال: سألته عن الصائم يستنقع فى الماء، قال: لا بأس به، و لكن لا يغمس رأسه، و المرأه لا تستنقع فى الماء لأنها تحمله بقبلها (٢).

«لا- تستنقع» أى: لا تجلس فيه؛ لأنها بجلوسها فيه تحمله بقبلها لانفتاحه بالجلوس، فيدخل فيه الماء، و ينفذ منه فى الجوف. و ظاهره يفيد أن العله هى وجود الاستنقع هناك، و دخول الماء فيها، و نفوذه منها فى الجوف، لا وجود قوه جاذبه، حتى يقال: إنها موجوده فى الاثنى دون الممسوح و الخثى، مع أن الموجوده فى الاثنى إنما تجذب ماء الرجال دون مطلق الماء، فالعله فى الحقيقه ما سبق، و هى مشتركه كما أشار إليه الشيخ الشارح، فتأمل.

١- الملحق شيخنا الشهيد فى اللمعه، و عله الشارح (شرح اللمعه ٣: ١٣٣) بقرب المنفذ إلى الجوف. و فى كلامهما نظر، فإن الروايه إنما وردت فى المرأه و هى معلله بما لم يثبت اشتراكه. روى حنان بن سدير عن الصادق عليه السلام أنه قال: المرأه لا تستنقع فى الماء لأنها تحمله بقبلها. و مراده عليه السلام أن قبلها يجذب الماء إلى جوفها، فحمل الخصى بل الخثى عليها قياس، و مع ذلك فهو قياس فاسد عند مجوزى القياس؛ إذ العله المستنبطه مردوده بعد وجود العله المنصوصه، و جذب قبل الخثى الممسوح الماء محض ادعاء «منه».

٢- فروع الكافى ٤: ١٠٦ ح ٥، التهذيب ٤: ٢٦٣ ح ٧٨٩.

ص: ١٩٥

أما الرجل فلا يكره له وإن كره بل الثوب، و الفارق الرواية (١)، و تخيل الأولويه بعدها باطل.

الثامن: مَصَّ النَوَاهِ.

قوله: «و الفارق الرواية».

هذه الرواية و ما فى معناها

كرواية الحسن الصيقل عن أبى عبد الله عليه السلام، قال:

سألته عن الصائم يلبس الثوب المبلول، قال: لا (٢).

و

رواية عبد الله بن سنان، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: لا تلتزق ثوبك إلى جسدك و هو رطب و أنت صائم حتى تعصره (٣).

ضعيفه الإسناد، و هم مطبقون على أن الحديث الضعيف لا تثبت به الأحكام الشرعية، فكيف يثبتونها بها.

مع أن مقتضى الأصل، و

صحيحه محمد بن مسلم قال أبو عبد الله عليه السلام: الصائم يستنقع فى الماء، و يصب على رأسه، و يتبرد بالثوب، و ينضح المروحه، و ينضح البوريا تحته، و لا يغمس رأسه فى الماء (٤).

هو الاباحه.

١- روى الحسن بن راشد، قال: قلت لأبى عبد الله عليه السلام: الحائض تقضى الصلاة؟ قال: لا، قلت: تقضى الصوم؟ قال: نعم، قلت: من أين جاء هذا؟ قال: أول من قاس إبليس، قلت: فالصائم يستنقع فى الماء؟ قال: نعم، قلت: فيبلى ثوبا على جسده؟ قال: لا، قلت: من أين جاء هذا؟ قال: من ذاك. (الكافى ٤: ١١٣ ح ٥). و لا يخفى أن ما تضمنته هذه الرواية يوجب ضعف قياس الأولويه، و قد نبهت على ذلك فى حواشى زبده الاصول «منه».

٢- فروع الكافى ٤: ١٠٦ ح ٦.

٣- فروع الكافى ٤: ١٠٦ ح ٤.

٤- فروع الكافى ٤: ١٠٦ ح ٣.

ص: ١٩٦

التاسع: مضغ العلك.**العاشر: شمّ الرياحين سيّما النرجس.****الحادى عشر: الاكتحال بما فيه مسك أو صبر.**

قوله: «التاسع مضغ العلك».

فى روايه أبى بصير، عن الصادق عليه السلام، قال: سألته عن الصائم يمضغ العلك، قال:

نعم إن شاء.

قال الشيخ فى التهذيب: هذا الخبر غير معمول عليه، و المشهور أنّه مكروه (١).

قوله: «الاكتحال بما فيه مسك أو صبر».

فى موثقه سماعه، قال: سألته عن الكحل للصائم، فقال: إذا كان كحلا ليس فيه مسك و ليس له طعم فى الحلق، فليس به بأس (٢).

و مثلها صحيحه ابن مسلم، عن أحدهما عليهما السلام (٣). و حملتا على الكراهه؛

لروايه اخرى عن الصادق عليه السلام. قيل له: أكتحل بكحل فيه مسك و أنا صائم؟ فقال: لا بأس به (٤).

١- تهذيب الأحكام ٤: ٣٢٤ ح ١٠٠٢.

٢- فروع الكافى ٤: ١١١ ح ٣، التهذيب ٤: ٢٥٩ ح ٧٧٠.

٣- تهذيب الأحكام ٤: ٢٥٩ ح ٧٧١.

٤- تهذيب الأحكام ٤: ٢٦٠ ح ٧٧٢.

ص: ١٩٧

الثاني عشر: نقض الصوم المستحب بعد الزوال.

قوله: «نقض الصوم المستحب بعد الزوال».

مستند كراهه الإفطار في النافله بعد الزوال

روايه مسعده بن صدقه، عن أبي عبد الله عليه السلام، عن أبيه، أن عليا عليه السلام قال: الصائم تطوعا بالخيار ما بينه وبين نصف النهار، فإذا انتصف النهار فقد وجب الصوم (١).

و الشيخ حمله على الكراهه؛ لأنّ المراد أنّ الأولى إذا كان بعد الزوال أن يصومه، وقد يطلق على ما فعله الأولى أنّه واجب، كما يقال: غسل الجمعة و صلاة الليل واجب. و المراد به الأولى الذي لا ينبغي تركه إلّا لعذر.

١- تهذيب الأحكام ٤: ٢٨١ ح ٨٥٠.

خاتمه يستفاد من القرآن المجيد و أماديت أنمتنا اختصاص شهر رمضان من بين الشهور باثنى عشر مزيه**اشاره**

قوله: «اختصاص شهر رمضان من بين الشهور باثنى عشر مزيه».

عن الصادق عليه السلام: إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ، فَعَزَّ الشُّهُورَ شَهْرَ اللَّهِ وَهُوَ شَهْرُ رَمَضَانَ، وَقَلْبُ شَهْرِ رَمَضَانَ لَيْلَةُ الْقَدْرِ، وَنَزُولُ الْقُرْآنِ فِي أَوَّلِ لَيْلِهِ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ، فَاسْتَقْبَلِ الشَّهْرَ بِالْقُرْآنِ (١).

بمعنى كان ابتداء نزوله فيه، أو أنزله كله إلى السماء الدنيا، ثم نزل بالتدرج على مقدار المصلحه، فإنه يفهم من أخبار اخر أن القرآن نزل في ليله القدر من اللوح المحفوظ إلى السماء الدنيا، ثم نزل منه إلى الأرض مده عشرين أو ثلاث و عشرين سنه بالتدرج.

ففى الكافى: عن أبى بصير، عن أبى عبد الله عليه السلام، قال: نزلت التوراه فى ست مزين من شهر رمضان، و نزل الإنجيل فى اثنتى عشره ليله مضت من شهر رمضان، و نزل الزبور فى ليله ثمانى عشره مضت من شهر رمضان، و نزل القرآن فى ليله القدر (٢).

و

فى روايه حمران: أنه سأل أبا جعفر عليه السلام عن قوله تعالى «إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ مُبَارَكَةٍ» قال: نعم ليله القدر، و هى فى كل سنه فى شهر رمضان فى العشر الأواخر،

١- فروع الكافى ٤: ٦٥ ح ١، التهذيب ٤: ١٩٢ ح ٥٤٦.

٢- فروع الكافى ٤: ١٥٧ ح ٥، التهذيب ٤: ١٩٣ ح ٥٥٢.

ص: ١٩٩

الأولى: أنه انزل فيه القرآن،

و

روى الشيخ فى التهذيب عن الصادق عليه السلام: إن التوراه و الإنجيل و الزبور أيضا انزلت فيه (١).

الثانية: أنه مشتمل على ليله القدر

التي هى خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ.

الثالثة: أن الله سبحانه فرض الصيام فيه.**الرابعة: أن رمضان اسم من أسماء الله تعالى،**

و معنى شهر رمضان: شهر الله،

فلم ينزل القرآن إلّا فى ليله القدر (٢).

و

عن حفص بن غياث، عن أبى عبد الله عليه السلام، قال: سألته عن قوله تعالى شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ و إنما نزل فى عشرين سنة بين أوله و آخره، فقال عليه السلام: نزل القرآن جملة واحده فى شهر رمضان إلى البيت المعمور، ثم نزل فى طول عشرين سنة، ثم قال: قال النبى صلى الله عليه و آله: انزل القرآن فى ثلاث و عشرين من شهر رمضان (٣).

و قد يجمع بينها بأن تكامل نزول القرآن و وصوله إلى السماء الدنيا كان ليله القدر بعد ما كان أول نزوله فى أول ليله منه.

قوله: «إن رمضان اسم من أسماء الله تعالى».

فى الكشاف: الشهر معروف، و هو ما بين الهلالين، أو ثلاثين يوما، و رمضان مصدر رمض بمعنى الحرّ و الشدّه، فنقل إلى الشهر، و جعل الشهر مضافا إليه، فصار

١- تهذيب الأحكام ٤: ١٩٣ ح ٥٥٢.

٢- فروع الكافى ٤: ١٥٧ ح ٦.

٣- اصول الكافى ٢: ٦٢٨.

ص: ٢٠٠

و

لا- يقال: هذا رمضان، ولا- جاء رمضان، ولا- ذهب رمضان. و روى ذلك عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَام (١).

المجموع علما، و هو غير منصرف للألف و النون مع التعريف (٢).

قال الفاضل الأردبيلي رحمه الله: و فيه تأمّل؛ إذ المجموع هو المعرفة و العلم لا- المضاف إليه فقط. و قيل: هو أيضا علم، فكانا له علمين مركّب و مفرد، فلا يحتاج إلى الجواب بحذف المضاف، فإنّه خلاف الأصل، و بعيد عن الطبع و الاستعمال (٣).

أقول: قوله «فصار المجموع علما» أراد أنه من الأعلام المركّبة، نحو برق نحره و شاب قرناه. و نفى كون إضافه الشهر إليه من إضافه العام إلى الخاصّ، كما في شجر الأراك و علم النحو، على ما توهمه كثيره التعبير عنه برمضان يصحّ إضافه العام إلى الخاص إذا اشتهر كون الخاص من أفراده، و لذا يصحّ إنسان، و أراد أنه منع من الصرف للعلمية و الألف و النون كما منع دابه في ابن دابه إضافه الابن إلى دابه البعير؛ لكثرة وقوعه عليها إذا دبرت علما للغراب للعلمية و التأنيث، و دابه البعير مؤخّر ظهره.

و قوله رحمه الله «فلا- يحتاج إلى الجواب» ردّ على البيضاوى حيث أورد على نفسه سؤالاً بأنّه إذا كانت التسميه واقعه مع المضاف و المضاف إليه، فما وجه ما جاء في الحديث من نحو

قوله عليه السّلام من صام رمضان.

١- معانى الأخبار ص ٣١٥.

٢- الكشاف ١: ٣٣٦.

٣- زبده البيان ص ١٥٧.

ص: ٢٠١

و روى مثله في الكافي عن الباقر عليه السلام بطريق صحيح (١)، و في الدروس (٢): إن هذا النهي للتنزيه؛ إذ الأخبار عنهم عليهم السلام مملوءة بلفظ رمضان.

و

في الكافي: عن غياث بن إبراهيم، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال أمير المؤمنين عليه السلام:

لا تقولوا رمضان، و لكن قولوا شَهْرُ رَمَضَانَ، فَإِنَّكُمْ لَا تَدْرُونَ مَا رَمَضَانَ (٣).

و

عن سعد، عن الباقر عليه السلام، قال: كُنَّا عِنْدَهُ ثَمَانِيَةَ رِجَالٍ، فَذَكَرْنَا رَمَضَانَ، فَقَالَ: لَا تَقُولُوا هَذَا رَمَضَانَ، وَلَا ذَهَبَ رَمَضَانَ، وَلَا جَاءَ رَمَضَانَ، فَإِنَّ رَمَضَانَ اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى لَا يَجِيءُ وَلَا يَذْهَبُ، وَإِنَّمَا يَجِيءُ وَيَذْهَبُ الزَّائِلُ، وَ لَكِنْ قُولُوا:

شَهْرُ رَمَضَانَ، فَإِنَّ الشَّهْرَ مَضَافٌ إِلَى الْأَسْمَاءِ، وَ الْأَسْمَاءُ اسْمُ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَ تَعَالَى، وَ هُوَ الشَّهْرُ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ (٤).

و

في التفسير الكبير: عنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ أَنَّهُ قَالَ: لَا تَقُولُوا جَاءَ رَمَضَانَ، وَ ذَهَبَ رَمَضَانَ، فَإِنَّ رَمَضَانَ اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى (٥).

قوله: «و في الدروس إن هذا النهي للتنزيه».

قال الفاضل الأردبيلي رحمه الله في آيات أحكامه- بعد ما نقل عنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ مِنْ صَامِ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَ احْتِسَابًا فَلَهُ الْجَنَّةُ، وَ مِنْ أَدْرَكَ رَمَضَانَ وَ لَمْ يَغْفِرْ لَهُ الْحَدِيثُ- وَ لَا يَبْعُدُ أَنْ يَحْمَلَ مِثْلَ هَذِهِ عَلَى الْجَوَازِ وَ الْبَيَانِ عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ، وَ الَّذِي وَرَدَ فِي الْبَعْضِ مِنْ

١- فروع الكافي ٤: ٦٩ ح ٢.

٢- لم أعثر عليه في كتاب الصوم من الدروس.

٣- فروع الكافي ٤: ٦٩ ح ١.

٤- فروع الكافي ٤: ٦٩ ح ٢.

٥- التفسير الكبير للفخر الرازي ٥: ٨٣.

ص: ٢٠٢

الخامسة: أنه أول السنة الشرعية،

كما قاله الشيخ في المصباح: إن المشهور من روايات أصحابنا أن شهر رمضان أول السنة، و إنما جعل المحرم أول السنة اصطلاحاً (١). و روى مثله في التهذيب بسند صحيح عن الصادق عليه السلام (٢).

المنع عنه بأنكم لا تقولوا رمضان، فإنكم ما تدرّون ما هو؟ بل قولوا شهر رمضان.

بحملها على الكراهية لو ثبت الصحه إذا لم يكن غرض صحيح، أو لمن لم يعرف مطلقاً (٣).

أقول: الظاهر أن روايه غياث بن إبراهيم صحيحه؛ لأن رجال السند فيها إليه ثقات إماميون، و هو أيضا ثقة، كما قاله النجاشي (٤) و غيره، إلا أن الكشي نقل عن بعض أشياخه أنه بترى، و لكن هذا البعض مجهول الحال، و العلامه في الخلاصه (٥) و إن قال إنه بترى، إلا أن الظاهر أنه أخذ ذلك من الكشي، و قد عرفت حاله، و لعل مولانا أحمد نور الله مرقدته لذلك قال: لو ثبت الصحه.

قوله: «و إنما جعل المحرم أول السنة اصطلاحاً».

نقل أن أول من جعل المحرم أول السنة عمر بن الخطاب، و المعروف من روايتنا أن أول السنة شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن.

١- مصباح المتهجد ص ٤٨٤.

٢- تهذيب الأحكام ٤: ١٩٢ ح ٥٤٦.

٣- زبده البيان ص ١٥٨.

٤- رجال النجاشي ص ٣٠٥ برقم: ٨٣٣.

٥- رجال العلامه الحلّي ص ٢٤٦.

ص: ٢٠٣

السادسه: أن قِيام ليله منه كقيام سبعين ليله في غيره.**السابعة: أن تأديه فريضة فيه كتأديه سبعين فريضة في غيره.**

ففي صحيحه هشام بن سالم، عن أبي عبد الله عليه السّلام، قال: إذا سلم شهر رمضان سلمت السنه، وقال: رأس السنه شهر رمضان (١).

و

في روايه رفاعه عن أبي عبد الله عليه السّلام، قال: رأس السنه ليله القدر، يكتب فيها ما يكون من السنه إلى السنه (٢).

قوله: «إنّ قِيام ليله منه كقيام سبعين ليله من غيره».

في خطبه لرسول الله صلّى الله عليه وآله قال بعد كلام: قد أظلكم شهر رمضان، من فطر فيه صائما كان له بذلك عند الله عزّ وجل عتق رقبه، ومغفره ذنوبه فيما مضى، قيل: يا رسول الله ليس كلنا نقدر أن نفطر صائما، قال: إنّ الله كريم يعطى هذا الثواب لمن لا يقدر إلّا على مذقه من لبن يفطر بها صائما، أو شربه من ماء عذب، أو تمرات لا يقدر على أكثر من ذلك (٣).

و

في روايه اخرى: إفتارك أخاك المسلم يعدل رقبه من ولد إسماعيل (٤).

و

في اخرى: فترك أخاك الصائم أفضل من صيامك (٥).

١- تهذيب الأحكام ٤: ٣٣٣ ح ١٠٤٦.

٢- تهذيب الأحكام ٤: ٣٣٢ ح ١٠٤٢.

٣- تهذيب الأحكام ٤: ٢٠٢.

٤- فروع الكافي ٤: ٤٨ ح ٤.

٥- فروع الكافي ٤: ٤٨ ح ٢.

ص: ٢٠٤

الثامنة: أن تفتير المؤمن فيه كعتق رقبه،

و يغفر الله ما مضى من ذنوبه.

التاسعة: أن الأنفاس فيه تسبيح.**العاشره: أن من خفف عن مملوكه فيه خفف الله سبحانه حسابه.**

قوله: «إن تفتير المؤمن فيه كعتق رقبه».

في خطبه لرسول الله صلى الله عليه وآله ضعيفه السند: أيها الناس إنه قد أظلكم شهر فيه ليلة خير من ألف شهر، وهو شهر رمضان، فرض الله صيامه، وجعل قيام ليلة فيه بتطوع صلاه كتطوع صلاه سبعمين ليلة فيما سواه من الشهور، وجعل لمن تطوع فيه بخصله من خصال الخير والبر كاجر من أدى فريضة من فرائض الله عز وجل، ومن أدى فيه فريضة من فرائض الله عز وجل كان كمن أدى سبعمين فريضة من فرائض الله عز وجل فيما سواه من الشهور (١).

قوله: «إن الأنفاس فيه تسبيح».

عدّ هذا من مزايا شهر رمضان على سائر الشهور محلّ نظر؛ إذ لا اختصاص له به، بل هو من فوائد الصوم و ثوابه المترتب عليه في أيّ شهر اتفق، كما يدلّ عليه عموم

قول سيدنا أبي عبد الله الصادق عليه السلام: نوم الصائم عباده، و صمته تسبيح، و عمله متقبل، و دعاؤه مستجاب (٢).

اللهم إلا أن يصار في ذلك إلى قولهم إطلاق المطلق ينصرف إلى الكامل من أفراد.

١- فروع الكافي ٤: ٤٦٦ ح ٤.

٢- من لا يحضره الفقيه ٢: ٧٦.

الحادية عشر: أن تحسين الخلق فيه جواز على الصراط يوم نزل فيه الأقدام.

قوله: «إنّ تحسين الخلق فيه جواز على الصراط».

فإن قلت: الخلق غريزي من جنس الخليقة لا يستطيع تغييره خيرا أو شرا كما قال، و ما هذه إلّا خلاف الغرائز، فمنهنّ محمود، و منها مذموم، و لن يستطيع الدهر تغيير خلقه ليتمّ و لا يستطيعه متكزّم.

و يدلّ عليه

قوله صلّى الله عليه و آله: من آتاه الله وجها حسنا و خلقا حسنا، فليشكر الله.

و محال أن يمكن للمخلوق تغيير فعل الخالق، فالتكليف بتحسين الأخلاق و تهذيبها تكليف بما لا يطاق.

قلت: بل هو كسبي،

كقوله صلّى الله عليه و آله «حسنوا أخلاقكم»

فلو لم يكن كسييا لما أمر به، و لأننا نرى كثيرا من الناس يزاولون و يمارسون خلقا من الأخلاق حتّى يصير ملكه. و قيل: إن أصله غريزي و تمامه مكتسب، و ذلك أن الله تعالى خلق الأشياء على ضربين: بالفعل و لم يجعل للعبد فيه عملا كالسما و الأرض و الهيئه، و بالقوه و هو ما خلقه خلقا ما و جعل فيه قوه رشح الإنسان لا كماله و تغيير حاله و إن لم يرشحه لتغيير ذاته، كالنوى الذى جعل فيه قوه النخل و منهل للإنسان سبيلا أن يجعله بعون الله نخلا، و أن يفسده إفسادا، و الخلق من الإنسان يجرى هذا المجرى فى أنّه لا سبيل له إلى تغييره القوه التى هى السجيه و الغريزه.

و جعل له سبيلا إلى إسلاسهها، و لهذا قال: وَقَدْ خَابَ مَنْ دَسَّاهَا و لو لم يكن كذلك لبطلت فائده المواعظ و الوصايا و الوعد الوعيد و الأمر و النهى، و لما جوّز العقل أن يقال للعبد: لم فعلت؟ و لم تركت؟ و كيف يكون هذا فى الإنسان ممتنعا، و قد وجدناه فى بعض البهائم ممكنا، فالوحشى قد ينتقل بالعاده إلى التأنس

الثانية عشر: أن ثواب تلاوه آيه واحده فيه كثواب ختم القرآن في غيره.

و الجامع إلى السلاسه.

لكن الناس في غرائزهم مختلفون، فبعضهم جبل جبلة سريعة القبول، و بعضهم بطيئه القبول، و بعضهم في الوسط، و كل لا ينفك من أثر قبول و إن قل، و من هنا ما ورد في الأدعية من طلب التوفيق لمكارم الأخلاق و محاسن الأعمال. و في الأحاديث من الأمر بها و الحث عليها.

قال الراغب الدارى: إن من منع من تغيير الخلق، فإنه اعتبر القوه نفسها، و هذا صحيح، فإن النوى محال أن ينبت الإنسان منه تفاحا. و من أجاز تغييره فإنه اعتبر إظهار ما في القوه إلى الوجود و إمكان إفساده بإهماله نحو النوى، فإنه إن يتفقد فيجعل نخلا و إن يترك مهملا يفسد، و هذا أيضا صحيح، فإذا اختلفا فهما بحسب اختلاف نظيريهما.

قوله: «الثانية عشر»

إن حصر الشيخ قدس سره اختصاص شهر رمضان من بين الشهور بهذه المزايا الاثنا عشرية مما لا وجه له، فإن له مزايا كثيرة:

منها: أنه يفتح فيه أبواب الجنان (١)، و تغل فيه الشيطان، و من صامه إيمانا و احتسابا خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه (٢).

و من تطوع فيه بخصله من خصال الخير و البر كان له بذلك أجر من أدى فريضة

١- ثواب الأعمال ص ٦٦.

٢- وسائل الشيعة ١٠: ١٤٩ ح ٦.

ص: ٢٠٧

ختمت الاثنا عشرية الصوميه بتوفيق الله تعالى، فى خاتمه شهر شعبان المعظم سنة ألف و تسع عشره من هجره خاتم المرسلين صلوات الله عليه وآله الطاهرين، و نقلت من السواد إلى البياض فى أوائل جمادى الثانى سنة ألف و عشرين من الهجره، و الحمد لله أولا و آخراً.

و تم استنساخ هذه الرساله الشريفه فى يوم الخميس رابع شهر ذى الحجه الحرام سنه (١٤٢٦) ه على يد العبد الفقير السيد مهدي الرجائى، فى بلده قم المقدسه حرم أهل البيت و عش آل محمد عليهم السلام.

من فرائض الله، و هو شهر أوله رحمه، و وسطه مغفره، و آخره الإجابه، و العتق من النار (١)، و هو شهر يزيد الله فيه رزق المؤمن.

و

كان سيدنا الصادق عليه السلام يوصى ولده إذا دخل شهر رمضان: فأجهدوا أنفسكم فإن فيه تقسم الأرزاق، و تكتب الآجال، و فيه يكتب وفد الله الذين يقدون إليه (٢).

و لله فى كل ليله منه عتقاء و طلقاء من النار إلا من أفطر على مسكر، فإذا كان فى آخر ليله منه أعتق فيها مثل ما أعتق فى جميعه.

إلى غير ذلك من مزاياه الغير المحصوره، و الله أعلم.

و تم استنساخ هذه التعليقه الشريفه تحقيقاً و تصحيحاً و تعليقا عليها فى يوم الأحد (٢٩) شهر ذى القعدة الحرام سنه (١٤٢٦) ه على يد العبد السيد مهدي الرجائى، فى بلده قم المقدسه حرم أهل البيت و عش آل محمد عليهم السلام.

١- فروع الكافى ٤: ٦٦ ح ٤.

٢- فروع الكافى ٤: ٦٦ ح ٢.

ص: ٢٠٨

فهرس الكتاب

ترجمه الشيخ البهائي ٣

ترجمه العلامة الخواجهي ١١

ما لا بد للصائم من اجتنابها ٣٣

ما لا يتحقق الصوم إلا بالامساك عنه ٤٠

الصوم الواجب ٨٥

الصوم المستحب ١٢٠

الصوم المحرم ١٣٨

الامور المعتبره في نيه الصوم ١٥٦

من لا يصح منه الصوم ١٦٨

ما يستحب فعله ليلا في شهر رمضان ١٨٢

ما يكره للصائم ١٨٩

اختصاص شهر رمضان بمزايا خاصه ١٩٨

فهرس الكتاب ٢٠٨

تعريف مركز

بسم الله الرحمن الرحيم
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائيين والمتقنين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرنا أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعة إلكترونية من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمتقنين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدة على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدقّ في المسائل الدينية
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات
توسيع عام لفكرة المطالعة
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات إلكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة
الاجتناب عن الروتينيه وتكرار المحاولات السابقة
العرض العلمى البحت للمصادر والمعلومات
الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمية الانترنتى بعنوان : www.ghaemiyeh.com

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كiosk، الرسالة القصيرة (sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمية ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.٤

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتياب وكل من قدّم لنا المساعدة فى تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزى

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباده اى، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلى، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الالكترونى : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزى ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩

هاتف المكتب فى طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩

مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية
أصبحان
الغائمي

WWW



للحصول على المكتبات الخاصة الأخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم
www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.ir

و للإيحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

